دار الـوثـائـق
الـقـومـيـة
بـالـقـاهـرة

الأرشيف السري

محفظـة رقـم
١٣٠٨

وثيقة رقم (٣٤٣)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٢/ ١٣/ ١
الملف الداخلي: ٠٠/ ٤ سري
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ١١٢
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٥ فبراير ١٩٣١م

موضوع الوثيقة:

بشان: مقابلة فخامة رئيس وزراء العراق لجلالة الملك عبدالعزيز آل السعود :

نص الوثيقة:

القنصلية الملكية المصرية ببغداد

حضرة صاحب المعالي وزير الخارجية

أتشرف بإبلاغ معاليكم بأن حضرة صاحب الفخامة نوري باشا السعيد[(١)] رئيس الوزراء قد أحاطني علماً بوصول المكاتبة من حضرة صاحب الجلالة

(١) نوري بن سعيد بن صالح ابن الملاطة [١٣٠٦ - ١٣٧٧هـ = ١٨٨٨ - ١٩٥٨م]، من عشيرة القرة غوري البغدادية، سياسي عسكري المنشأة فيه دهاء وعنف، ولد ببغداد، وتعلم في مدارسها العسكرية، وتخرج بالمدرسة الحربية في الأستانة ودخل مدرسة أركان الحرب فيها، وحضر حرب البلقان، وشارك في اعتناق «الفكرة العربية» وفي عام ١٩١٦م قامت الثورة في الحجاز فلحق بها، وكان من قادة جيش الشريف (الملك) فيصل بن الحسين في زحفه على سوريا، ودخل قبله دمشق، وآمن بسياسة الإنكليز فكان المؤيد لها في العهد الفيصلي بسوريا ثم بالعراق، مجاهراً بذلك إلى آخر حياته، وتولى رئاسة الوزارة العراقية مرات كثيرة في أيام فيصل وابنه غازي وحفيده فيصل بن غازي، وائتلف مع عبدالإله بن علي، الوصي على العرش في العراق في أيام فيصل الثاني وقامت الثورة في بغداد ١٩٥٨م فكان فيصل وعبدالإله من قتلاها واختفى نوري يوم أو يومين ثم خرج في زي امرأة فعرفه أهل بغداد وقتلوه، خير الدين الزركلي : مصدر سبق ذكره، جـ٨ ص. ص: ٥٣ - ٥٤

الملك عبدالعزيز ابن آل السعود، باستعداده لمقابلة فخامته في الحجاز للتشاور معه في فكرة الحلف العربي من عدة وجوه، منها ما يتعلق بمسائل الحدود بين العراق وشرق الأردن وبلاد نجد والحجاز، وبالمالية أي تبادل التجارة بينها جميعاً، وبإيجاد سبل لدوام التفاهم وحسن الجوار.

وقد صرح لي فخامته بأنه سيعجل بالسفر وربما يكون ذلك قبل عيد الفطر، بحيث إذا مكنته مشاغل الدولة من السفر آخر الأسبوع المقبل فسيغادر بغداد على متن طيارة إلى إمارة شرق الأردن، فيقيم فيها يومين، ثم إلى القاهرة فيقيم فيها يومين آخرين، ويأخذ الباخرة من السويس إلى جدة. ففي حالة مروره بالقاهرة سأبلغ إلى معاليكم بميعاد وصوله وإقامته ووقت سفره من مصر.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

القنصل



وثيقة رقم (٣٤٤)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٦ صفر ١٣٥٥هـ - ٧ مايو ١٩٣٦م

موضوع الوثيقة:

بشأن: تعاون الحكومة المصرية مع الحكومة العربية السعودية على القيام ببعض المشاريع العمرانية في الحجاز.

نص الوثيقة:

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل

وزير خارجية المملكة العربية السعودية

بالنظر لما جاء في المادة الخامسة من معاهدة الصداقة المعقودة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة العربية السعودية، في اليوم السادس عشر من شهر صفر ١٣٥٥هـ الموافق اليوم السابع من شهر مايو ١٩٣٦م.

وبالنظر لرغبة الحكومة المصرية في التعاون مع حكومة المملكة العربية على القيام ببعض المشاريع الإصلاحية في البلاد المقدسة الحجازية، وبالنظر للمراسلات التي تبودلت بين الحكومتين، والمحادثات التي جرت بيني وبين مندوبي الحكومة العربية السعودية، أتشرف بأن أثبت فيما يلي المواد التي تم الاتفاق عليها لتلك المراسلات والأبحاث، وهي:

١- تقوم الحكومة المصرية بمشروع تعبيد الطريق بين جدة وعرفات، وبتعبيد المحلات الخطرة في طريق المدينة - مكة، حسبما هو مذكور في التصميمات المرسلة لوزارة الخارجية العربية السعودية ملحقاً بمذكرة المفوضية المصرية برقم ٤٥ تاريخ ٢٥ جمادى الثانية ١٣٥٧هـ الموافق ٢١ أغسطس ١٩٣٨م، وكذلك تقوم الحكومة المصرية بمشروع الماء والكهرباء في مكة المكرمة حسبما شرح في التصميمات الملحقة بالمذكرة المشار إليها.

٢- إن المبلغ المقرر لتعبيد طريق جدة - عرفات، وإصلاح الأماكن الخطرة في طريق المدينة مكة هو مائة وخمسة وأربعون ألف جنيه مصري، وذلك هو التقدير الابتدائي، وستبلغ حكومة جلالة الملك الحكومة العربية السعودية بقيمة هذه التكاليف الفعلية بمجرد إتمام تنفيذ الأعمال.

٣- إن المبلغ المقرر لعملية الماء والكهرباء هو مائة ألف جنيه مصري في الوقت الحاضر.

٤- توافق الحكومة العربية السعودية على دفع النفقات اللازمة لتعبيد الطرق والمقدرة بمبلغ مائة وخمسة وأربعين ألف جنيه مصري، وذلك على الطريقة الآتية:

أ- يدفع المبلغ المتجمع عن ثلاث سنين من ١٣٥٥هـ، وهو المقرر دفعه لهذا المشروع باعتبار ٢٠ ألف جنيه مصري لكل سنة.

ب- تتعهد حكومة المملكة العربية السعودية بأن تدفع في كل سنة مقبلة ٢٠ ألف جنيه مصري، إلى أن يتم تسديد مبلغ المائة والخمسة وأربعين ألف جنيه المقررة لمشروع الطرق.

٥- توافق الحكومة المصرية على أن تدفع النفقات اللازمة لعملية الماء والكهرباء في مكة، المقدرة بمبلغ مائة ألف جنيه مصري، وذلك على الطريقة الآتية:

أ- يدفع من الأموال المخصصة في ميزانية الحكومة المصرية للحج ومن فاضل غلة أوقاف الحرمين الشريفين، وذلك على أقساط سنوية اعتباراً من عام ١٣٥٥هـ، على أن يكون المبلغ الذي يجري تسديده عن ذلك العام هو ستة عشر ألف ومائة واثنان وثلاثون جنيهاً مصرياً وستمائة مليم.

ب- تكون الأقساط السنوية الأخرى عن عام ١٣٥٦هـ والسنوات التي تليها باعتبار ٢٠ ألف جنيه مصري، إلى أن يتم استهلاك المطلوب لمشروع الماء والكهرباء.

٦- تقرض الحكومة المصرية قرضاً حسنًا المبالغ اللازمة للمشروعات المذكورة، بعد استقطاع المبالغ المتجمعة حتى الآن من احتياطيها العام.

٧- بالنظر لأن الحكومة المصرية هي التي ستتولى القيام بالعقود والمقاولات اللازمة من أجل هذه المشاريع، وهي التي ستباشر إنفاذ تلك المشاريع بواسطة مهندسيها الفنيين، وبالنظر لأن المقاولين سيكونون مسئولين عن إنفاذ تعهداتهم إزاءها، وذلك بناء على موافقة حكومة المملكة العربية السعودية، فإن الحكومة المصرية تتعهد للمملكة العربية السعودية بأنها ستكون مسئولة عن إنجاز مشروع الطرق والمياه والكهرباء على أحسن وجه وأكمله، بحيث تتحمل إزاء المملكة العربية السعودية المسئولية التي يتعهد بها المقاولون إزاء الحكومة المصرية.

٨- تنتدب الحكومة العربية السعودية من تراه من قبلها، سواء من أعضاء لجنة الصدقات العليا أو غيرها؛ ليكون الواسطة بين الموظفين المصريين والجهات المختصة في المملكة العربية السعودية؛ لتسهيل مهمة الذين سيقومون بإنفاذ هذا المشروع حسبما نص عليه في مواد هذا الكتاب.

٩- لا تستخدم الحكومة المصرية في هذه المشاريع عمالاً أو موظفين من الخارج إذا كان في بلاد المملكة العربية السعودية من يقوم مقامهم في ذلك العمل، كما أنها لا تستخدم في المشروع من الخارج أشخاصاً غير

مرغوب في دخولهم للمملكة العربية السعودية لأسباب دينية أو سياسية، ولذلك فهي تحيط الحكومة العربية السعودية علماً بأسماء الأشخاص الفنيين الذين لا يوجد في المملكة العربية السعودية من يقوم مقامهم في العمل.

١٠- إن حكومة المملكة العربية السعودية هي التي تملك الحق الكامل في الفصل في سائر القضايا التي تقع في بلادها بين الموظفين والعمال، ويطبق في ذلك نظام العمال، وسائر النظم الأخرى الجارية في البلاد في جميع الحوادث التي قد تقع.

١١- تسلم الحكومة المصرية للحكومة العربية السعودية الطرق بمجرد انتهائها، كما تسلمها عملية المياه والنور بمجرد استلامها بصفة نهائية من المقاولين، وتكون المملكة العربية السعودية بعد ذلك هي وحدها المسئولة عن إدارة هذه المشاريع نفسها، وما زاد تنفقه في وجوه البر وأعمال الخير والعمران في الأراضي المقدسة.

١٢- تسهيلاً لقيام الحكومة العربية السعودية بصيانة الأعمال المذكورة وإدارتها، فإن البعثة الفنية المصرية المنتدبة للقيام بإنفاذ تلك المشاريع تقوم بالاشتراك مع مندوب الحكومة العربية السعودية باختيار عدد من المهندسين والعمال الحجازيين لإيفادهم إلى مصر، وإلحاقهم بمحطة المياه والنور والورش الصناعية بها، وتمرينهم فيها المدة الكافية التي يستطيعون بعدها تولي صيانة المشروعات وإدارتها.

١٣- تقدم الحكومة المصرية للحجاز طبيباً بكتريولوجياً لمراقبة فحص الماء وتحليله؛ للتأكد من صلاحيته من الوجهة الصحية، ويظل هذا الدكتور قائماً بعمله إلى أن ترى حكومة المملكة العربية الاستغناء عن خدمته.

١٤- تعفي الحكومة العربية السعودية جميع الآلات والأدوات والمواد التي تورد للقيام بهذه الأعمال من دفع الرسوم الجمركية أو أية رسوم أخرى،

مع العلم بأنه لا يمكن بيع شيء من هذه الآلات والأدوات والمواد بدون دفع الرسوم المقررة عليها، وكذلك تعفي الموظفين والمندوبين والمقاولين وعمالهم ومندوبيهم من جميع الرسوم الحكومية مدة عملهم في المشروع.

إن جوابي هذا وجواب سموكم بالموافقة على ما تقدم يشكل اتفاقاً بين حكومتينا يلزم الطرفين بإنفاذ مقتضاه من تاريخ وصول جواب سموكم.

وتفضلوا يا صاحب السمو الملكي بقبول أسمى الاحترام

وثيقة رقم (٣٤٥)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: ٦١/٧
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٢١ سري
عدد المرفقات: ١
تاريخ الوثيقة: ٢٥ مايو سنة ١٩٣٧م – ١٥ ربيع أول سنة ١٣٥٦هـ

موضوع الوثيقة:

بشان: الرسوم المفروضة على الحجّاج ومشاريع الإصلاح.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية
بجدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

بالإشارة إلى المذكرة المتبادلة بين الحكومتين المصرية والعربية السعودية في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦م، بشأن الرغبة في الوقوف قبل دخول موسم الحج على مقدار الرسوم والعوائد والتكاليف التي تقرر على الحجّاج كل عام.

أتشرف بأن أرفع إلى مسامع سعادتكم أنه قد وصل إلى علمي أن وزارة المالية العربية السعودية قد أتمت وضع تعريفة التكاليف التي ستتقرر على الحجّاج في الموسم القادم (١٣٥٦هـ)، بما فيها الرسوم والعوائد، وجعلت فئاتها مثل الموسم الماضي تماماً، مع إجراء تعديل واحد وهو إلغاء نظام السيارات الفاخرة (التعريفة المرفقة ص ٢٠) الذي وضعته في السنة الماضية،

وألغته الآن على أثر الملاحظات التي أبداها بعض كبار الحجَّاج إلى الحكومة السعودية من أن أجور السيارات العادية كفيلة بتوفير السيارات فلا محل لزيادة الأجور.

أما ضريبة إصلاح الطرق التي فرضتها في الموسم الماضي فقد أبقتها كما هي (التعريفة المرفقة ص ١٩)، وقد بلغ ما حصلته منها في الموسم الفائت ٢٠٠٠٠ جنيه مصري بعثت بها إلى سعادة محمد طلعت حرب باشا، وفوضت إليه أمر إصلاح الطريق بين جدة ومكة بمعرفة بنك مصر أو غيره بالشروط التي يراها، والتحدث إلى الحكومة المصرية لعلها لا ترى مانعاً من أن تضم إلى هذا المبلغ مبلغاً آخر من أموال الصدقات التي قررتها بمناسبة الحج الماضي لمشاريع الإصلاح بالحجاز. وقد علمت أن الحكومة السعودية يهمها كثيراً ألاّ يحل الموسم الآتي إلا وقد تم تمهيد الطريق المذكور كله أو بعضه على الأقل، حتى يقتنع الحجَّاج بأن ما يدفع لإصلاح الطرق لا ينفق في سبيل آخر.

وإنه لمن دواعي السرور أن نرى روابط الصداقة والثقة تزداد توثقاً بين الدولتين المصرية والعربية السعودية، وأن تجد الثانية في الأولى خير مرشد ومعين.

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى عبارات الاحترام

القائم بالأعمال بالنيابة
إمضاء
عبدالحميد منير بك

وثيقة رقم (٣٤٦)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٩٣٩م

موضوع الوثيقة:

بشأن: تعبيد طريق جدة - مكة - عرفات، والمناطق الخطرة في طريق المدينة.

نص الوثيقة:

إدارة الشؤون العربية

اتفقت الحكومتان المصرية والسعودية على ما يأتي:

١- تقوم الحكومة المصرية بتعبيد طريق جدة - مكة - عرفات، وبتعبيد المحلات الخطرة في طريق المدينة - مكة، وقدرت النفقات مبدئياً بمبلغ ١٤٥ ألف جنيه، على أن تبلغ الأولى الثانية بالنفقات الفعلية بمجرد إتمام تنفيذ هذه الأعمال، وأن تدفع الحكومة السعودية هذه النفقات على أقساط سنوية، كل منها عشرين ألف جنيه.

٢ - وكذلك تقوم الحكومة المصرية بمشروع الماء والكهرباء في مكة المكرمة، وقدرت نفقاته بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه تخصم من الأموال المخصصة للصدقات، والتي ترسل سنويًا للحجاز على أقساط سنوية، كل منها ٢٠ ألف جنيه.

وافق مجلس الوزراء على هذا الاتفاق في ١٦ مايو ١٩٣٩م، وتم تسليم

الطريق بين جدة ومكة في **٢٩** ديسمبر ١٩٤١م، أما مشروع الماء والكهرباء بمكة فلم يتأثر تنفيذه بسبب الحرب وارتفاع أثمان الآلات ارتفاعًا جسيماً.

ولازال مرصوداً للآن بوزارة المالية المبلغ المخصص لهذا المشروع.

أما نفقات تعبيد الطرق الفعلية فبلغت **٣٢١** ألف جنيه دفعت منها الحكومة السعودية **٥٠** ألف جنيه.

١- اقترح إرسال كتاب سري بالمفوضية بجدة.

رجاء موافاتنا بأنباء الاتفاقات المالية وغيرها التي أجراها معالي وزير المالية السعودية أخيراً أثناء رحلته - عظيم الاحترام.

وثيقة رقم (٣٤٧)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/ ١/٤٩ ج٢
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٥ اكتوبر ١٩٣٩م

موضوع الوثيقة:

بشأن: مشروع الطرق والمياه في المملكة العربية السعودية وإعداده للمقاولين.

نص الوثيقة:

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل
وزير خارجية المملكة العربية السعودية
اتشرف بان اعرض على سموكم ما يلي:

إنه لما أرادت وزارة الأشغال المصرية تنفيذ الاتفاق الذي تم وضعه في الرياض بين حضرة صاحب العزة عبدالرحمن عزام بك وزير مصر السابق المفوض لدى المملكة العربية السعودية وبين مندوبي المملكة العربية السعودية، خاصاً بمشروع الطرق والمياه والنور وإعداده إلى المقاولين، رأت الوزارة المذكورة التثبت من فهم بعض العبارات الواردة في الاتفاق، حتى لا يكون هناك لبس في المستقبل، وليمكن تنفيذه حالاً:

أولاً: إن العبارة التي جاءت في وصف الطريق هي (جدة - عرفات)، وقد التبس الأمر بخصوص الوصلة التي تمر داخل مكة إلى منتهاها، فوزارة الأشغال ترى أن هذه الوصلة لم تدخل في الحساب، ولم يعمل التصميم على

اعتبار أنها داخلة في المشروع، ولذلك نرى أن يكون الأمر واضحاً، حيث إن المقصود هو جدة - مكة، مكة - عرفات، وهذا في الحقيقة هو قصدنا أنا وحضرة صاحب السعادة الشيخ يوسف ياسين حين كتابة مشروع الاتفاق.

ثانياً: لأجل تأمين المقاولين واطمئنانهم يكون مفهوماً بأن الحكومة السعودية ستراعي العقود التي بين المقاولين والعمال في حال وقوع نزاع بينهم.

ثالثاً: أن يكون مفهوماً من المادة التاسعة: أن تجعل الحكومة المصرية الأفضلية للعمال من رعايا المملكة العربية السعودية، فيما إذا رأت منهم الصلاحية للقيام بالأعمال المطلوبة منهم. مع العلم بأن الحكومة المصرية لا تطلب إدخال أحد لا ترغب الحكومة السعودية في دخوله لأسباب سياسية أو دينية.

فالمرجو من سموكم أن تتفضلوا بإجابتي بقبول ذلك.

وتفضلوا سموكم بقبول أسمى احترامي

القائم بالأعمال بالنيابة

وثيقة رقم (٣٤٨)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: ١٦/٣/٣٣
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢٤ شعبان ١٣٥٨هـ / ٢٤ اكتوبر ١٩٣٩م

موضوع الوثيقة:

بشأن: بعض المشاريع الخيرية في الحجاز.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
مكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود

إلى جناب المكرم نائبنا في الحجاز الابن فيصل سلمه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد الاتكال على الله وبناءً على الاتفاق الذي تم بين حكومتنا والحكومة المصرية، والموقع من قبلكم ومن قبل القائم بأعمال المفوضية المصرية بالنيابة بجدة بتاريخ ٢١ شعبان ١٣٥٨هـ الموافق ٥ أكتوبر ١٩٣٩م، من أجل بعض المشاريع الخيرية في الحجاز، وبالنظر لأن حكومتنا قررت المساهمة في إصلاح طريق جدة - وعرفات وبعض الأماكن بطريق المدينة ومكة، وأن المقرر لإصلاح هذه الطرق هو مائة وخمسة وأربعون ألف جنيه مصري ستدفعها حكومتنا إلى الحكومة المصرية؛ لأنها هي التي ستباشر عقد المقاولات والإشراف على إصلاح الطريق، نأمر بما هو آت:

أولاً: يعتمد صرف ٦٠ ألف جنيه مصري للحكومة المصرية حين طلبها للمباشرة في إصلاح الطرق، وذلك مقابل الأقساط المقررة عن سنة ١٣٥٥هـ، ١٣٥٦هـ، ١٣٥٧هـ، باعتبار كل قسط ٢٠ ألف جنيه مصري.

ثانياً: يدفع للحكومة المصرية في آخر كل سنة هجرية بعد سنة ١٣٥٧ عشرون ألف جنيه مصري، إلى أن يتم تسديد مبلغ المائة والخمسة والأربعين ألف جنيه المصري المقررة لتعبيد وإصلاح الطرق المذكورة.

ثالثاً: يبلغ أمرنا هذا إلى وزارة المالية لاعتماد إنفاذه، ونسأل الله لكم التوفيق.

حرر في قصرنا في الرياض في اليوم الرابع والعشرين من شهر شعبان المعظم، في سنة ثمانٍ وخمسين بعد الألف وثلثمائة هجرية، والموافق اليوم الثامن من شهر أكتوبر لسنة تسعٍ وثلاثين بعد الألف والتسعمائة ميلادية.

التوقيع

‹عبدالعزيز›

وثيقة رقم (٣٤٩)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: ٣/٣
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ١٩١
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٤ إبريل ١٩٤٠م- ٦ ربيع أول ١٣٥٩هـ

موضوع الوثيقة:

بشان: توفير سيارتين للمهندسين المنتدبين للإشراف على عملية رصف الطرق بالحجاز.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية
بجدة

مذكـــــرة

تهدي المفوضية الملكية المصرية فائق تحياتها إلى وزارة الخارجية السعودية الجليلة، وتبلغها أن وزارة الأشغال العمومية المصرية أفادت بأن عملية رصف الطرق بالحجاز تستدعي وجود سيارتين تحت تصرف حضرات المهندسين المنتدبين لتنفيذ تلك العملية. ولما كان أمر شراء هاتين السيارتين في مصر وشحنها إلى الحجاز يتطلب نفقات إضافية يمكن تفاديها بتدبيرهما بمعرفة الحكومة السعودية مباشرة، لذا ترجو الوزارة التكرم بإعداد السيارتين المطلوبتين، وبكل ما يلزمهما من سواقين ووقود وصيانة، على أن يخصم بجميع التكاليف على الوزارة المذكورة .

وتنتهز المفوضية الملكية هذه الفرصة للإعراب عن فائق تحياتها .

وثيقة رقم (٣٥٠)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٢ مايو سنة ١٩٤٠م

موضوع الوثيقة:

بشان: تعديل أقساط مشروع الطرق بالحجاز.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
قسم الشرق

حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الأشغال العمومية

نتشرف بالإحاطة أنه بناء على ما عرضه رفعة وزير الخارجية ومعالي وزير المالية، قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٥ إبريل سنة ١٩٤٠م كيفية تسديد الحكومة السعودية لمبلغ ثمانين ألف جنيه، قيمة الأقساط المستحقة عليها عن أعوام ١٣٥٥ و ١٣٥٦ و١٣٥٧ و١٣٥٨هجرية، تنفيذاً للاتفاق المبرم بخصوص مشروعات الإصلاح في الحجاز، بأن يكون بدء استحقاق الأقساط من عام ١٣٥٨م بدلاً من عام ١٣٥٥هـ، وأن تقوم الحكومة المذكورة بتسديد قسط عام ١٣٥٨هـ فوراً بواقع ٣٠٠٠٠ جنيه، واستمرارها بعد ذلك في دفع باقي الأقساط بانتظام بواقع ٢٠٠٠٠ جنيه لكل منها، على أنه بمجرد انتهاء الحرب ترفع قيمة الأقساط التي تلي القسط الأول ولم تكن قد سددت بعد إلى ٣٠٠٠٠ جنيه لكل منها، بدلاً من ٢٠٠٠٠ جنيه.

وقد سددت الحكومة السعودية مبلغ ثلاثين ألف جنيه قيمة القسط الأول، وسيخصم لحساب وزارة الأشغال العمومية.

وقد أبلغ معالي وزير المالية للحكومة السعودية حضرة صاحب العزة وزير مصر المفوض في جدة: أن حكومته على استعداد بأن تتبادل مع الحكومة المصرية الكتب أو الوثائق التي ترى الحكومة المصرية موجباً لتبادلها بالصيغة التي تراها وفي الوقت الذي ترغب فيه.

فالرجاء التفضل والتنبيه بتكليف قلم قضايا وزارة الأشغال العمومية بإعداد الكتب والوثائق اللازمة لكي يتم تبادلها مع الحكومة العربية السعودية، بشأن التعديل الذي قرره مجلس الوزراء، بخصوص كيفية تسديد أقساط مشروع الطرق بالحجاز.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وكيل الخارجية

إمضاء

(محمد شراره)

وثيقة رقم (٣٥١)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٦ يونيه سنة ١٩٤٠م

موضوع الوثيقة:

بشأن: إصلاح الطرق بالحجاز

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
الإدارة السياسية والاقتصادية
قسم الشرق

حضرة صاحب العزة عضو مجلس إدارة بنك مصر المنتدب.

بالإشارة إلى كتاب عزتكم المؤرخ ٣٠ مايو ١٩٤٠م، بشأن طلب وزارة المالية السعودية إعادة قيد مبلغ عشرين ألف ومائة وخمسة وعشرين جنيهًا مصريًّا لذمة إصلاح الطرق بالحجاز، نتشرف بالإحاطة أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة في ١٥ إبريل سنة ١٩٤٠م كيفية تسديد الحكومة السعودية للأقساط المستحقة عليها؛ تنفيذاً للاتفاق المبرم بخصوص مشروعات الإصلاح في الحجاز، وأن تقوم الحكومة المذكورة بدفع قسط عام ١٣٥٨هـ هجرية فوراً، بواقع ٣٠٠٠٠ جنيه، وقد سددت الحكومة السعودية مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه إلى الحكومة المصرية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

وكيل الخارجية
إمضاء
(محمد شراره)

وثيقة رقم (٣٥٢)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤
الملف الداخلي: ١/٢/٢
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٤ إبريل ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشأن: النقاط الرئيسية في طريق جدة - مكة.

نص الوثيقة:

النقط الرئيسية

طريق جدة - مكة :

(١) تسلمته الحكومة السعودية بعد رصفه، ثم طلبت قبل انتهاء سنتي الضمان إصلاح ما ظهر به من عيوب، فأوفدت الأشغال بعثة قررت أنه في مجموعه يعتبر من طرق الدرجة الأولى، وأنه فيما عدا دهن الشريطين الجانبيين ونقص كمية الأسفلت يعتبر مثلاً طيبًا للطرق الصحراوية، فرأى معالي وزير الأشغال تنفيذ مقترحات البعثة بواسطة الوزارة على حساب المقاول، الذي اعترض مدعيًا أنه نفذ المناقصة تماماً، وأن ما اقترحته البعثة خارج عن نطاق العقد، وسيعرض هذا الإشكال على لجنة الحرمين النفقات مثار الإشكال ٢٦ ألف جنيه.

(٢) أخطرت الحكومة السعودية قبيل انتهاء سنتي الضمان بأن البعثة أتمت بالطريق جميع العمليات التي كلفها بها معالي وزير الأشغال، حتى أصبح الطريق من أحسن الطرق الصحراوية التي من الدرجة الأولى.

(٣) اقترحت الحكومة السعودية تعيين لجنة فنية لفحص الطريق، وأخطرت بذلك وزارة الأشغال التي لم تبعث بإجابتها بعد.

استيضاح: هل يرى المندوب أن مثل هذا الاقتراح من السائغ التقدم به لحكومة صديقة هي الوحيدة بين الدول الإسلامية في حرصها على الوفاء بصدقات أوقاف الحرمين؟ وعلى التعاون الوثيق بينها وبين المملكة السعودية لصالح الأراضي المقدسة، والإسلام والمسلمين؟ وهل يرى أن تعيين هذه اللجنة يشعر بوجود خلاف بين قطرين عربيين شقيقين، في وقت يحرص فيه الجميع على مظاهر الوحدة العربية؟ ومما لا شك فيه أن صرف النظر عن مثل هذا الاقتراح، يؤكد الثقة المتبادلة بين الحكومتين، تلك الثقة التي صرح بها جلالة الملك عبدالعزيز في أكثر من مناسبة.

نفقات الطرق:

(١) لاحظت الحكومة السعودية أن نفقات طريق جدة مكة وحده باهظة، وتجاوزت بكثير ما كان مقدراً له، فأوضحت لها الحكومة المصرية أسباب؛ الزيادة، ويبدو أنها اقتنعت بهذه الأسباب؛ لأنها لم تتحدث في مذكرتها الأخيرة عن هذه النقطة.

(٢) كان مقدرًا بصفة مبدئية ١٤٥ ألف جنيه للأعمال التالية:

رصف طريق جدة - مكة، رصف طريق مكة - عرفات، تعبيد الأماكن الخطرة بطريق المدينة.

فبلغت حتى الآن نفقات رصف الطريق الأول وتمهيد الطريقين الآخرين ١٨٧ ألف جنيه تقريباً (وقد يكون أقل إذا ألزم المقاول بملغ ٢٦ ألف جنيه) ولم تدفع الحكومة السعودية سوى ٥٠ ألف، وتأخرت حتى الآن في دفع ثلاثة أقساط مجموعها ٦٠ ألف.

(٣) سبق أن أبدت الحكومة السعودية أن ظروف الحرب هي التي منعتها من الوفاء بدفع الأقساط، واقترحت سداد نفقات الطرق مما حبسته الحكومة المصرية لمشروع، الماء والكهرباء حتى تنتهي الحرب ويتيسر تنفيذ هذا

المشروع فعندئذ يمكن أن تكون الأزمة المالية لدى الحكومة السعودية قد حلت فتستطيع سداد ما عليها، وأبدت هذه الحكومة أيضاً الرغبة في صرف جميع أوقاف الحرمين قمحاً.

أحيلت هذه الرغبات على وزارتي الأشغال والمالية، فقررت لجنة إصلاح الحرمين برياسة معالي وزير الأشغال عدم الموافقة على هذه الرغبات، وأجابت أخيراً وزارة المالية بعدم ممانعتها في إجراء المقاصة بعد موافقة مجلس الوزراء.

ملاحظات:

(١) عدم الوفاء بدفع الأقساط يترتب عليه تعطيل لنص من نصوص المعاهدة، ولعله من أهم النصوص لخير الأراضي المقدسة التي لم يمتد إليها يد الإصلاح الجدي مدى عدة قرون، مما لا يتفق وكرامة الإسلام والمسلمين.

(٢) دفع الأقساط يمكن الحكومة المصرية من المضي فيما تسمح به ظروف الحرب من مشاريع الإصلاح المتفق عليها في سنة ١٩٣٩م، وهي الطرق والماء والكهرباء، وهذه المشاريع تستلزم إجراء أعمال خاصة بالمِساحة وبالخرائط، ومن المصلحة البدء في إجرائها من الآن كسبًا للوقت؛ لأنها قد تستغرق نحو السنة، فإذا ما انتهت الحرب وبدأت الأسعار في الانخفاض أمكن المضي في التنفيذ.

(٣) إن المعونة البريطانية، وقانون الإعارة والتأجير، والدخل من شركتي البترول والذهب، ورسوم الحجّاج التي رفعت في الموسم الأخير ٦٠ في المائة تقريباً، كل ذلك يجعل سداد الأقساط أمراً هينًا.

صيانة طريق جدة - مكة:

(١) جاء بكتاب معالي وزير الأشغال الموجه لوزارة الخارجية: أن صيانة هذا الطريق الذي تم إنشاؤه وتسلمته الحكومة السعودية ستكون محل بحث

لجنة الحرمين، وسيتقدم معاليه باقتراح بشأنها؛ لتكون مفاوضة واتفاق مع الحكومة السعودية، وطلب معاليه بكتابه هذا توجيه خطاب للحكومة السعودية ينص على أنه يتعين أن تهيأ لهذا الطريق صيانة دائمة متصلة وإلا تعرض للتلف، وهذه الصيانة من شأن الحكومة السعودية، إلا أنه يحسن في نظر الحكومة المصرية أن يُعنى بدراسة وسائلها وطرق الإشراف عليها باتفاق بين الحكومتين.

(٢) أجابت الحكومة السعودية بأنها توافق بسرور على اتخاذ ترتيب للقيام بصيانة هذا الطريق صيانة دائمة، ويسرها أن تتعاون مع الحكومة المصرية على ذلك، على أن تنتدب الحكومة المصرية من تراه من المهندسين لتعينه الحكومة السعودية في جملة موظفيها للقيام بأعمال الصيانة.

(٣) لعدم انعقاد لجنة الحرمين لم يتقدم معالي وزير الأشغال باقتراحه، غير أن سعادة وكيل وزارة الخارجية تلقى للاطلاع - ريثما تعقد اللجنة - صورة تقريري نائب مدير عام التنظيم وسكرتير عام الأشغال، والأول يقترح أن تتولى الحكومة المصرية وحدها بوسائلها وبرجالها الصيانة، والثاني يرى أن ترشح الحكومة المصرية أحد مهندسيها مديراً للطرق بالحكومة السعودية، على شريطة أن يرجع في أعماله لمشورة وزارة الأشغال، وأن تطلق يداه في العمل، وعلى أن تتقرر طريقة الإنفاق على تلك الصيانة.

ملاحظات:

(١) استفسرت تليفونيًّا من نائب مدير عام التنظيم عما يقدره للصيانة، فأجابني بأنه يقدر ١٥ ألف جنيه لصيانة طريق جدة مكة، وألف لتمهيد طريق مكة عرفات، و١٠ آلاف لتمهيد طريق المدينة، وذلك كله سنويًّا.

(٢) لا يمكن الأخذ بتقريري سكرتير عام الأشغال ونائب التنظيم قبل عقد اللجنة وورود اقتراح معالي الوزير.

بيد أنه قد يكون من المفيد إخبار سعادة المندوب بتقديرات نائب التنظيم

على أنها تقريبية، واستطلاع رأيه في ما تراه حكومته كترتيب للصيانة على أساس يكفل بالدوام والسرعة.

المشاريع الجديدة:

(١) رأى معالي وزير الأشغال تكليف البعثة بدراسة مشروع تحسين المنطقة المحيطة بالحرم الشريف، وإنشاء دورات مياه صحية مناسبة، وبمخابرة الحكومة السعودية في ذلك أجابت بأنها ستوفد مندوبًا عنها لمحادثة أولي الأمر في مصر بشأن هذه الأبحاث وغيرها .

ملاحظات:

(١) المرغوب فيه الآن إجراء الأبحاث الفنية ووضع التصميمات والمقايسات، وعند استقرار الرأي على إجرائها كلها أو بعضها، تتصل الحكومة المصرية بالحكومة السعودية للاتفاق على التصميمات الخاصة بها.

(٢) هذه الأبحاث لا محل للاعتراض عليها من جانب الحكومة السعودية؛ لأنها من الأمور التي أقرتها بالمادة الخامسة من المعاهدة التي تنص على تمكين الحكومة المصرية من إجرائها، بل ومنحها كل التسهيلات اللازمة. وكل ما في الأمر أنه بعد إجراء الأبحاث والتصميمات تتفاوض الحكومتان للنظر فيها والاتفاق عليها.

(٣) مشروع تزويد جدة بالمياه: لم تتقدم الحكومة السعودية بطلب كتابي بشأنه، وكل ما تم حديث معالي وزير الأشغال ويوسف بك ياسين، وهذا المشروع وإن كان من المسائل الخارجة عن نطاق المعاهدة إلا أنه مشروع حيوي يحسن معاونة مصر البلاد السعودية في تيسير تحقيقه.

القاهرة في ٤ ابريل سنة ١٩٤٤م

برنامج الجلسة الثامنة والعشرين
لجنة الحرمين الشريفين

رقم	الموضوع	رقم الملف	رقم الصحيفة	ملاحظات
١	عرض جواب شكر من سعادة أمير الحج لعام ١٣٦٣هـ، وثناء على أعمال البعثة.	٢٥٥/ ٤/ ١	٨٢٧	
٢	اعتماد شحن ٢٠٠ طن إسفلت بسعر الطن ستة جنيهات مصرية بدون مناقصة.			
٣	عرض جواب الوزارة للداخلية لمخابرة المالية لإيداع مبلغ ١٤١٦٥,٤٤٤ جنيه، قيمة نصف ثمن القمح ٤٢/ ١٩٤٣، وثمن شمع، والباقي من ميزانية إدارة الحج من الإعانات المقررة لأشراف ومجاوري مكة والمدينة، والمسدد لوزارة المالية تحت تصرف اللجنة، ورد الداخلية على ذلك بما يفيد كتابتها للمالية.	٢٥٥/ ٤/ ١ ٢٥٥/ ٤/ ١	٨٢٥ ٨٢٨	كتبت الوزارة للمالية رداً على اعتراضها بأنها ستعرض على اللجنة موضوع العدول عن المطالبة بهذا المبلغ. والمطلوب الآن اعتماد التجاوز عنه، واعتماد ما تم من سحب جميع المبالغ التي كانت في بنك مصر لحساب اللجنة الخاص، وإضافته لحسابها في المالية.
٤	عرض قرار مجلس الوزراء بوضع مبلغ ٢٦٥ جنيها ثمن الشمع، وما تبقى من ميزانية إدارة الحج ٤٤/ ١٩٤٥ وقدره ١١٧٧,٩٨٣ جنيه تحت تصرف اللجنة، وجواب الداخلية بتسديد هذين المبلغين للمالية لضمهما لحساب اللجنة.	٢٥٥/ ٤/ ١	٨٣٣أ	
٥	عرض المكاتبات المتبادلة بين معالي الوزير السابق ومعالي وزير المالية السعودية لتسديد المبلغ الباقي مما صرف على طرق الحجاز لغاية آخر مايو ١٩٤٣، وقدرة ١٣٧٨٩٩,٧٣٤ جنيه والإفادة عن نتيجة تثبيت العملة، وترتيب المشروعات المزمع القيام بها حسب الأهمية التي تراها الحكومة السعودية وهي:	٢٥٥/ ٤/ ١	٨٢٠أ و٨٢٠ ر و٨٢٢أ و٨٢٣ ز و٨٢٩	

تابع برنامج الجلسة الثامنة

رقم	الموضوع	رقم الملف	رقم الصفحة	ملاحظات
	أ) تحسين مدينة جدة.			
	ب) دراسة مدينة مكة المكرمة والعمل على منع تلوث مياه الشرب بها.			
	ج) رصف طريق مكة - منى عرفات.			انتهى هذا الرصف فعلاً (ص٨٥٥ ملف ٢٥٥/ ٤/ ١).
	د) إنشاء دورات صحية بمنى.			إنشاء ٢٤ مرحاضاً وستة حمامات (ص٨٥٥ ملف ٢٥٥/ ٤/ ١).
	هـ) إنشاء دورات صحية بعرفات.			
	و) دراسة ميناء ينبع لإعدادها لاستقبال البواخر.			
	ز) دراسة طريق ينبع المدينة.			
	ح) وضع رسومات عن الحرم المكي والمنطقة المحيطة به.			
	ط) ما ترى الحكومة العربية السعودية دراسته من مشروعات أخرى.			
٦	جواب التنظيم المؤرخ ١٧/ ٢/ ٩٤٥ ببيان الأعمال التي قامت بها في السنتين ٤٣/ ٤٤ و٤٤/ ٤٥، وتحديد الأعمال التي يتقرر البدء فيها، واستئناف العمل أو إيقافه.			وعدت الوزارة وزارة المالية رسميًا بعدم الشروع في أعمال جديدة إلا بعد وضع مقايساتها واعتمادها والتثبت من وجود المال الكافي للإنفاق عليها.
٧	جواب التنظيم المؤرخ ٢٣ اغسطس سنة ١٩٤٥ عن الأعمال التي تمت والمصروفات لغاية يوليو ١٩٤٥م، وطلبها الحصول على اعتماد اللجنة لهذه المصروفات، تسوية للموقف وتفادياً لاعتراضات ديوان المحاسبة، ومقدارها ٩٣٩٧٠,٣٥٧ ما صرف في ٤٤/ ٩٤٥ على طريق جدة - مكة، ومكة - عرفات ٣٨٤٥٧,٧٠٥ تمهيد طريق جدة المدينة تمهيدًا مؤقتًا يحتاج إلى صيانة سنوية ١٣٢٤٢٨,٠٦٢ . علاوة على: ٢٧٣١,٩٧٥ ما صرف بعد ٣٠/ ٤ سنة ٤٥ ولم تتم تسويته بعد ٤٠٠٠,٠٠٠ المطلوبة لشراء سيارات لمصلحة التنظيم بدل التي استهلكت في أعمال الحجاز.	٢٢٥/ ٤/ ١	٨٥٥	

تابع برنامج الجلسة الثامنة

رقم	الموضوع	رقم الملف	رقم الصفحة	ملاحظات
٨	إحاطة اللجنة علمًا بما جاء في كتاب المالية المؤرخ ١٠/ ١٢/ ٤٤ - من أن جملة الحساب الخاص بمشروعات الحجاز بلغ مقدراها ٥٣٥٩٦,٠٩٦، سيؤخذ منه المصروفات التي تتعلق بالمشروعات الجديدة.			
٩	عرض ما ذكرته المالية في جوابها المؤرخ ٤/٦/ ٤٥ من أن تكاليف طريقي جدة - مكة ومكة عرفات مما ينبغي أن تتحمله الحكومة العربية السعودية، أما سائر تكاليف المشروعات الأخرى فيؤخذ من ميزانية إدارة الحج للقمح وغيره، وهي تتضمن أيضاً مشروعات المياه والإنارة المخصص لها مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه.			
١٠	إعادة النظر في بدل السفر وبدل الاغتراب، وطلب المساحة معاملة مستخدم درجة تاسعة معاملة مستخدمي الدرجة الثامنة، وطلب التنظيم تقدير بدل تمثيل لحضرة محمد عبد السلام أفندي، وطلب المساحة مكافأة حضرة إبراهيم عزام أفندي كرئيس لبعثة المساحة، ولقيامه بأعمال الراصد والحسابين عرض جواب المساحة بالأعمال التي أتمتها والتي تنوي إتمامها واعتماد سفر بعثتها هذا العام.			

وثيقة رقم (٣٥٣)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: ٣/٣
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٥٦٨
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٣١ أكتوبر ١٩٤١م - ١١ شوال ١٣٦٠هـ

موضوع الوثيقة:

بشأن: نفقات قامت بها الحكومة العربية السعودية.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية بجدة

تتشرف المفوضية الملكية المصرية بجدة بتقديم أطيب تحياتها إلى وزارة الخارجية العربية السعودية، وتشير إلى مذكرتها رقم ١٩١ المؤرخة ٦ ربيع أول سنة ١٣٥٩هـ المرافقة صورتها، وترجو التفضل بإفادتها بما يلي:

١- ثمن كلٍّ من السيارتين اللتين سلمتا إلى حضرات المهندسين المصريين.

٢- مجموع أجور سائقي السيارتين منذ تسليمِهما لحضرات المهندسين لغاية آخر شهر رمضان سنة ١٣٦٠هـ.

٣- مجموع نفقات كل من وقود وصيانة السيارتين منذ تَسليمهما لغاية آخر شهر رمضان الماضي.

وذلك كله بالنقد المصري وفق سعر القطع وقت الصرف.

وتغتنم المفوضية هذه الفرصة للإعراب لوزارة الخارجية عن أسمى عبارات الشكر والاحترام.

ملحـــق رقـــم ١

حضرة المحترم القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية

أتشرف بإبلاغكم أن طريق جدة - مكة قد تم رصفه طبقاً للمعاهدة والمواصفات والمناقصة، وهو على أتم وجه وأكمله، فرجاء التكرم باتخاذ اللازم ليتم تسليمه للحكومة العربية السعودية في أقرب وقت.

وتفضلوا بقبول خالص التحية

سكرتير عام وزارة الأشغال العمومية
إمضاء (علي حافظ)
١٩٤١/١٢/٢٣م

وثيقة رقم (٣٥٤)

المصدر:	دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ:	الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم:	١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:	
رقم الإفادة:	
نمرة التصدير:	
رقم القيد:	
عدد المرفقات:	
تاريخ الوثيقة:	أول يناير ١٩٤٢م

موضوع الوثيقة:

بشأن: محضر تسليم طريق جدة - مكة المكرمة من الحكومة الملكية المصرية إلى الحكومة الملكية العربية السعودية.

نص الوثيقة:

بسم الله الرحمن الرحيم

إنه في يوم الاثنين الموافق الحادي عشر من شهر الحجة سنة ١٣٦٠هـ (٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤١م)، نحن حمد السليمان وكيل وزارة المالية العربية السعودية، والسيد عبدالوهاب نائب الحرم مدير الأوقاف العام ورئيس لجنة الصدقات العليا مندوباً لحكومة المملكة العربية السعودية.

وعوض البحراوي بك وزير مصر المفوض بجدة، وعلي حافظ بك سكرتير عام وزارة الأشغال العمومية المصرية مندوبا الحكومة الملكية المصرية.

إنه بناء على المذكرة الموجهة إلى وزارة الخارجية العربية السعودية من المفوضية الملكية المصرية برقم ٣١ (٣/٣/٢) المؤرخة ٥ ذي الحجة سنة ١٣٦٠هـ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤١م) التي تنص على أن طريق جدة - مكة المكرمة

قد تم رصفه على أحسن وجه وأكمله، طبقاً للاتفاق السعودي المصري المؤرخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩م، وتطلب من الحكومة الملكية العربية السعودية استلام الطريق المذكور، وتوقيع نسختي محضر التسليم والتسلم بمعرفة مندوبي الحكومتين، وبموجب هذا ومن تاريخ هذا المحضر تسلمت حكومة المملكة العربية السعودية من الحكومة الملكية المصرية هذا الطريق.

وبما أن المادة السابعة من الاتفاق السعودي المصري المؤرخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩م تنص على أن الحكومة الملكية المصرية تتحمل إزاء المملكة العربية السعودية المسئولية التي يتعهد بها المقاولون إزاء الحكومة الملكية المصرية، والمقاولون مكلفون بإصلاح ما يظهر بالطريق من العيوب الفنية الناجمة عن طبيعة العمل وذلك في خلال مدة سنتين، ابتداءً من تاريخ التسليم الذي تم اليوم، فمندوبا الحكومة الملكية المصرية يقرران أن الحكومة الملكية المصرية كفيلة بهذا الإصلاح في الحدود المذكورة، وفقاً للمادة السابعة المشار إليها بعاليه.

وقد وقع المندوبون بصفتهم المذكورة على هذا المحضر إثباتاً لجميع ما تقدم.

مندوبا الحكومة الملكية المصرية / مندوبا الحكومة الملكية العربية السعودية.

صورة طبق الأصل
أول يناير ١٩٤٢م

وثيقة رقم (٣٥٥)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: ٣/٣/ج٢ س
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٣٣
عدد المرفقات: ٣ منها مظروف
تاريخ الوثيقة: ١٩ يناير ١٩٤٢م

موضوع الوثيقة:

بشان: تسليم طريق جدة - مكة.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية
بجدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

(الإدارة السياسية والاقتصادية - قسم الشرق)

بالإشارة إلى كتاب الوزارة رقم ٣٧/ ١٣٧ (٩٤/ ٤٩/ ١) المؤرخ ١٢/ ١١/ ١٩٤١م، أتشرف بإحاطة سعادتكم بأن حضرة صاحب العزة علي بك حافظ سكرتير عام وزارة الأشغال العمومية وصل جدة يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٤١م، وأبلغ المفوضية بكتاب مؤرخ ٢٣ ديسمبر (صورته مرافقه - ملحق رقم ١): أن طريق جدة - مكة تم رصفه طبقاً للاتفاق المصري السعودي والمواصفات والمناقصة، وأنه على أتم وجه وأكمله، وطلب إلى المفوضية اتخاذ اللازم لتسليمه للحكومة العربية السعودية، فتم هذا التسليم يوم ٢٩ ديسمبر بمقتضى محضر من نسختين،

إحداهما احتفظنا بها وهي مرسلة مع هذا (ملحق رقم ٢)؛ رجاء إيداعها محفوظات الوزارة، والثانية (وصورتها مرافقة - ملحق رقم ٣) احتفظت بها الحكومة العربية السعودية.

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى عبارات الاحترام

الوزير المفوض
عوض البحراوي

الختم



وثيقة رقم (٣٥٦)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحـدة الـحـفـظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
مـلـف رقـم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الـمـلـف الـداخـلـي:
رقـم الإفـادة:
نـمـرة الـتـصـديـر:
رقـم الـقـيـد:
عـدد الـمـرفـقـات:
تـاريـخ الـوثـيـقـة: فبراير ٤٢م - محرم٦١

موضوع الوثيقة:

بشأن: تسليم طريق جدة - مكة.

نـص الـوثـيـقـة:

الختم



تسليم طريق جدة - مكة المكرمة إلى الحكومة العربية السعودية

حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الأشغال العمومية

بالإشارة إلى كتاب عزتكم رقم ٢٥٥/ ٢/ ٨ المؤرخ ٨/ ١١/ ٤١، نتشرف بالإحاطة أن المفوضية الملكية المصرية بجدة أبلغتنا أن حضرة صاحب العزة علي بك حافظ سكرتير عام الوزارة وصل جدة يوم ٥ ديسمبر الماضي، وأبلغ المفوضية بتاريخ ٢٣ ديسمبر أن طريق جدة - مكة تم رصفه طبقاً للاتفاق المصري السعودي والمواصفات والمناقصة على أتم وجه وأكمله، وطلب إلي اتخاذ اللازم لتسليمه للحكومة العربية السعودية، فتم هذا التسليم يوم ٢٩ ديسمبر بمقتضى المحضر المرسلة صورته مع هذا.

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

وكيل الخارجية
محمد شراره

وثيقة رقم (٣٥٧)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحـدة الـحـفـظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
مـلـف رقـم: ١/٤٩/٩٤
المـلـف الـداخـلـي: ٢/٨/١
رقـم الإفـادة:
نـمـرة الـتـصـديـر:
رقـم الـقـيـد:
عـدد الـمـرفـقـات:
تـاريـخ الـوثـيـقـة: ٩ جماد ثاني ١٣٦١هـ - ٢٣ يونيو ١٩٤٢م

موضوع الوثيقة:

بشأن: كشوف المصاريف التي أنفقت على سيارات مهندسي الطرق.

نـص الـوثـيـقـة:

وزارة الخارجية - مكة المكرمة

حضرة القائم بالأعمال بالنيابة

بالإشارة إلى مذكرة مفوضيتكم المحترمة رقم ٣/٣/١٨ تاريخ ٢١ ذي الحجة ١٣٦٠هـ - ٨ يناير ١٩٤٢م، فإنني أبعث اليكم برفقه كشوف المصاريف التي أنفقت من قبل وزارة المالية على سيارات مهندسي الطرق من ابتداء العمل حتى النهاية، مع بيان أوجه الصرف حسب رغبتكم.

وتقبلوا فائق الاحترام

إمضاء (فيصل)
وزير الخارجية

سنتيم	قرش هـ	جنيه هـ	سنتيم	قرش س	مليم	جنيه م	الكشف
		٢٦٤			٣٥٠	٣٦٠	قيمة سيارات ١
				٣٢٤١			أجرة إصلاح ٢
			٧/	١٥٥٧٨			رواتب سائقين ٣
	١٠٧	٢٣	٥٠	٨٨٨٥			قيمة أدوات ٤
٧٩	١٠٠	١٥٠		٥٥			قيمة محروقات ٥
		٩٠					إيجار سيارات ٦
٧٩	٩٧	٥٢٨	٥٧/	٢٧٧٥٩	٣٥٠	٣٦٠	
٧٩	٩٧	٥٢٨	٩٥	٢٩٠٨٨٨			تنزيل من القرش الذهب إلى القرش السعودي بسعر الجنيه ٥٠ ريال
			٥٢/	٣١٨٦٤٨	٣٥٠	٣٦٠	
			٥٢/	٣١٨٦٤٨	٣٢٤	٢١٢٤	يحول القرش السعودي إلى مصري بسعر كل ١٥٠ قرش تساوي جنيه م
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٧٤	٢٤٨٤	

الكشف رقم (١)

جنيه هـ	مليم	جنيه مصري	
٢٦٤	٠٠	٠٠	قيمة سيارتين باكاريكس فورد بعد خصم الاستهلاك
٠٠	٣٥٠	٣٦٠	قيمة سيارة بوكس دوج
٢٦٤	٣٥٠	٣٦٠	

الكشف رقم (٢)

سنتيم	قرش	
٥٠	٧١	أجرة تعليق بطارية
٠٠	٤٤٠	أجرة تصليح فرامل وتعديل العامود
٠٠	٤٤	أجرة لحام تانكي بنزين السيارات
٠٠	٥٥	أجرة إصلاح لديتر السيارة البوكس الدوج
٥٠	٣٤	ثمن قدة لإصلاح البكس الدوج
٠٠	١١٥٥	أجرة إصلاحات واقعة في البكس.

تابع كشف رقم (٢)

سنتيم	قرش	
٠٠	٦٦	أجرة إصلاح وقيمة قدة في البكس
٠٠	٣٨٥	أجرة عمل ما سوره وقيمة سلك ومسامير وسستة وخلافة.
٠٠	٨٨	أجرة لحام لديتر البكس
٠٠	٧٧	أجرة تملية بطارية
٠٠	٢٧٠	أجرة مسامير وأجرة إصلاح في السيارة البكس.
٠٠	٨٢	أجرة تملية بطارية.
٠٠	٧٧	أجرة غسيل وتشحيم السيارة الدودج.
٠٠	٢٥٣	أجرة إصلاحات في سيارة السائق حسين أبو شاهين
٠٠	١٤٣	أجرة إصلاحات وتشحيم السيارة والبكارد
	٣٢٤١	

كشف رقم (٣)

سنتيم	قرش سعودي	
٠٠	٥٢٨٠	راتب سائق عدد ١٢ من صفر ٣٥٩ لغاية رجب ٣٥٩
٠٠	٨٨٠	راتب سائق عدد ١٢ لشهر شعبان وشوال ٣٥٩
٠٠	٣٨١	قسط ٢٦ يوم من راتب سائق
٠٠	٣٣٧	قسط ٢٣ يوم من راتب سائق
/٣٢	٣٣٧	قسط ٢٣ يوم من راتب سائق
٧٥	٤٥١٣	راتب سائق عدد (١٠) من محرم لغاية جماد آخر ٦٠ وقسط ثمانية ايام
٠٠	١١٠	قسط ٧ أيام من راتب سائق ٤٢٥ قسط ٢٩ يوم من راتب سائق
	٣١٢٤	راتب سائق عدد ٧ من رمضان لغاية الحجة ٣٦٠ وقسط ايام
	١٩٠	قسط ١٣ يوم من راتب سائق
/٧	١٥٥٧٨	

كشف رقم (٤)

سنتيم	قرش	قرش هـ	جنية هـ	
٠٠	٩٨			قيمة أبلاتين ولمبة السيارة البكارد
٠٠	٢٢٠			ثمن ماسورة لزوم البكس
٥٠	٦٢٨			ثمن أدوات مشتراة من محل كنانة
٥٠	٣٤٦			ثمن كفر وسير مروحة وسلسيون
٠٠	٩٠٢			ثمن أدوات
٠٠	٨٠			قيمة قماش فرملة

تابع كشف رقم (٤)

سنتيم	قرش	قرش هـ	جنية هـ	
٠٠	١٢١			ثمن لستك داخل لزوم السيارة البكس
٠٠	١٠٠١			ثمن أدوات سيارات
٥٠	١١٧١			ثمن أدوات من محل زينل
٠٠	٩٦٨	٠٠	١٦	ثمن كفرات ولستك
٠٠	٧٧٠			بطارية حديد
٠٠	١٢١٠			قيمة أدوات
٠٠	٧٧			قيمة أدوات
٠٠	٢٤٧			قيمة أدوات لزوم البكس
٠٠	١٠٤٥			قيمة بطارية
٠٠	٠٠	١٠٧	٧	قيمة أدوات وإصلاح سيارة
٥٠	٨٨٨٥	١٠٧	٢٣	

الكشف رقم (٥)

سنتيم	قرش هـ	جنية هـ	قرش	
٢٩	٣٠	١٤		قيمة ستين تنكة بنزين
٢٥	٤٦	١١		قيمة ستين تنكة بنزين
٢٥	٤٦	١١		قيمة ستين تنكة بنزين
٥٠	١٠٥	٩٠		قيمة زيوت (٢)جالون و(٢٠٩) صندوق من جدة (٢٢) صندوق من رابغ(١) و (٦) صندوق من المدينة بنزين وجالونين ونصف زيت وكيلو شحم (١)
٥٠	٩٢	٢٢		قيمة (١٢٠) تنكه بنزين
٠٠	٠٠	٠٠	٥٥	قيمة علبة زيت فرامل
٧٩	١٠٠	١٥٠	٥٥	

الكشف رقم (٦)

٩٠ جنيه هـ أجرة سيارتين دوج لمدة ثلاثة أشهر.

---

(١) رابغ: بالباء المكسورة بلدة فيها إمارة يتبعها قرى من إمارات منطقة مكة المكرمة. حمد الجاسر: مرجع سبق ذكره، القسم الأول، ط١، ص ٤٧٩ .

وثيقة رقم (٣٥٨)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٩ جمادى ثانية ١٣٦١هـ - الموافق ٢٣ يونيو ١٩٤٢م

موضوع الوثيقة:

بشان: النفقات التي أنفقت من قبل وزارة المالية على سيارات مهندسي الطرق.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
مكة المكرمة

حضرة القائم بالأعمال بالنيابة

بالإشارة إلى مذكرة مفوضيتكم المحترمة رقم ٣/٣١٨ تاريخ ٢١ ذي الحجة ١٣٦٠ (٨ يناير ١٩٤٢م)، فإنني أبعث إليكم برفقه كشوف المصاريف التي أنفقت من قبل وزارة المالية على سيارات مهندسي الطرق، من ابتداء العمل حتى النهاية، مع بيان أوجه الصرف حسب رغبتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

إمضاء
(فيصل)
وزير الخارجية

وثيقة رقم (٣٥٩)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٥٦٩
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٩٤٢/٦/٢٥م - ١٣٦٠/١/٢٠هـ

موضوع الوثيقة:

بشان: تكليف الحكومة العربية السعودية بشراء سيارة لمدير اعمال الطرق في الحجاز.

نص الوثيقة:

عدد ٣٢/١٩٥٢
المملكة العربية السعودية
وزارة المالية

حضرة المكرم السعيد أفندي إبراهيم
مساعد مدير أعمال الطرق المحترم
بعد التحية،

أحطنا علماً بكتابكم المؤرخ ١٧/ ١/ ١٣٦٠هـ بخصوص السيارة البوكس التي ترغبون شراءها من شركة دودج، ونفيد حضرتكم أن الوزارة لا تستطيع أن تتحمل مسئولية السيارة المذكورة ولا غيرها، وهي مستعدة لدفع ثمن أي سيارة توافقون على شرائها للقيام بمهمتكم، وتقيد ثمنها على حساب المشروع المتفق عليه بين حكومتنا والحكومة الشقيقة المصرية.

وتقبلوا تحياتنا

وزير المالية
عنه إمضاء

وثيقة رقم (٣٦٠)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: ٣/٣
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ١٦٤
عدد المرفقات: ٧
تاريخ الوثيقة: ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٢م -١١ جماد آخر سنة ١٣٦١هـ

موضوع الوثيقة:

بشأن: السيارتين اللتين سلمتا من الحكومة العربية السعودية إلى حضرات مهندسي طرق الحجاز.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية
بمدينة جدة

تحريراً في ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٢م
(١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٦١هـ)

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية
(الإدارة السياسية والاقتصادية - قسم الشرق)

بالإشارة إلى برقية الوزارة المؤرخة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤١م، وإلى كتابها رقم ٩س٣ (١/٤٩/٩٤ سري) المؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٤١م بشأن السيارتين اللتين سلمتهما الحكومة العربية السعودية لمأمورية إصلاح طرق الحجاز، وإلحاقاً ببرقية المفوضية المؤرخة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤١م، المتضمنة أن الحكومة العربية

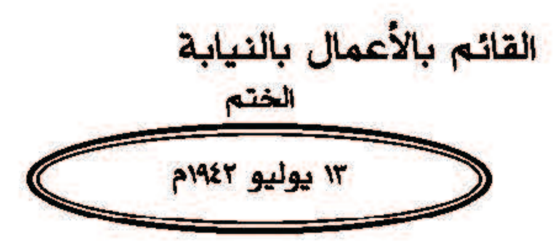
السعودية أدرجت لديها تحت الحساب ثمن السيارتين وأجور السائقين وثمن الوقود والصيانة، وذلك طبقاً لكتاب وزارة الأشغال العمومية المبلغ لهذه المفوضية بكتاب سعادتكم رقم ١٤ (١/٤٩/٩٤) المؤرخ أول إبريل سنة ١٩٤٠م.

أتشرف بإحاطة سعادتكم بأن المفوضية طلبت وقتئذ إلى وزارة الخارجية العربية السعودية بالمذكرة المرافقة صورتها (ملحق رقم ١) موافاتها ببيان ثمن كل من السيارتين وأجور السائقين ونفقات الوقود والصيانة، واستعجلتها أكثر من مرة، فوردت أخيراً إجابتها المرافقة (ملحق رقم ٢) ومعها كشوف الحساب (ملحق رقم ٣) التي جاء بها أن مجموع المبالغ ٦٧٤ مليم و٢٤٨٤جنيها مصريًا.

فأرجو سعادتكم التكرم بالتنبيه بإحالة هذه الأسانيد إلى وزارة الأشغال العمومية، رجاء الفحص والتصرف.

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى عبارات الاحترام

القائم بالأعمال بالنيابة



وثيقة رقم (٣٦١)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٧ أغسطس ١٩٤٢م

موضوع الوثيقة:

بشأن: السيارتين اللتين سلمتهما الحكومة العربية السعودية لمامورية إصلاح طرق الحجاز.

نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية
ديوان العموم
عند الرد تذكر المكاتبة رقم ٩/٤/٢٥٥

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

إيماء إلى المكاتبة رقم ٩٤/ ٤٩/ ١/ ٣ المؤرخة ١٦/ ٧/ ١٩٤٢م بالخصوص أعلاه، أتشرف بإفادة سعادتكم بأننا قد أرسلنا كشوف الحساب الخاص بهاتين السيارتين، والبالغ قيمته ٦٧٤ مليم و٢٤٨٤ جنيها، لمصلحة التنظيم؛ لاستبعاد تلك القيمة من المبلغ المطلوب سداده من الحكومة العربية السعودية لمشروعات إصلاح طرق الحجاز.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

وكيل وزارة الأشغال
الختم

١٧ أغسطس ١٩٤٢م

إلى الإدارة السياسية والاقتصادية

وثيقة رقم (٣٦٢)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: أغسطس ١٩٤٢م - شعبان ٦١

موضوع الوثيقة:

بشان: السيارتين اللتين سلمتهما الحكومة العربية السعودية لمامورية إصلاح طرق الحجاز.

نص الوثيقة:

إدارة الشؤون السياسية
والاقتصادية

حضرة المحترم القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بجدة بالنيابة

بالإشارة إلى كتاب المفوضية رقم ١٦٤ المؤرخ ٢٥/٦/٤٢ بشأن السيارتين اللتين سلمتهما الحكومة العربية السعودية لمأمورية إصلاح طرق الحجاز.

نتشرف بإبلاغ حضرتكم أنه بإحالة الموضوع إلى وزارة الأشغال العمومية، أجابت بكتابها رقم ١٩٤٢٤ (٢٥٥/٤/٩) المؤرخ ١٣/٨/١٩٤٢م أنها أرسلت كشوف الحساب الخاص بهاتين السيارتين، والبالغ قيمته ٦٧٤ مليم و٢٤٨٤جنيه، لمصلحة التنظيم؛ لاستبعاد هذه القيمة من المبلغ المطلوب سداده من الحكومة العربية السعودية لمشروعات إصلاحات طرق الحجاز.

وتفضلوا وافر الاحترام

وكيل الخارجية
عبدالوهاب داود

* مكررة وموجهة إلى وزير الأشغال.

وثيقة رقم (٣٦٣)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١١ يناير ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشأن: تحصيل الأقساط المستحقة من تكاليف تعبيد الطرق الحجازية.

نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية
ديوان العموم
عند الرد تذكر المكاتبة رقم ٣/٤/٢٥٥

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

إيماء إلى كتاب هذه الوزارة رقم ٣/٤/٢٥٥ المؤرخ في ١٩٤١/١٠/٢٧م، بشأن الأقساط المستحقة للحكومة المصرية قبل الحكومة العربية السعودية من تكاليف تعبيد الطرق الحجازية، أتشرف بإحاطة سعادتكم علماً أن مبالغ ٦٠٠٠٠ جنيه قيمة الأقساط المستحقة عن سني ١٣٥٩ و١٣٦١هـ لم يسدد للآن.

ولذلك أرجو التكرم بالتنبيه إلى الاتصال بالحكومة العربية لتقوم بتسديد المبلغ المذكور، عملاً بما جاء بالفقرة الثانية من البند الثاني من الاتفاقية المبلغة لنا بكتاب سعادتكم رقم ١/٤٩/٩٤ سري/ ٣٤٣ بتاريخ ١٩٤٠/٨/٢م.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

محمد كامل
وكيل وزارة الأشغال
الختم

١٢ يناير ١٩٤٣م

وثيقة رقم (٣٦٤)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ جزء ٢ سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: يناير ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: الأعمال التي تقوم بها وزارة الأشغال في طرق الحجاز.

نص الوثيقة:

حضرة صاحب السعادة الوكيل:

أتشرف بإفادة سعادتكم بأن التقرير صحيفة **٦٣٩** من هذا الملف الذي قدمه حضرة الأستاذ سعيد محمد السبع نائب مدير عام مصلحة التنظيم والمشرف على أعمال الطرق بالحجاز قد تناول تفاصيل الأعمال الإصلاحية التي تمت في طرق جدة - مكة، مكة - عرفات، جدة - المدينة، وهي التي وفقت فيها بعثة وزارة الأشغال، مما كان محل الرضاء والثناء.

وفيما عدا تفاصيل تلك الأعمال التي تمت منذ قامت البعثة بمأموريتها وما ستقوم به؛ لتفادي الأضرار التي وقعت بالطرق نتيجة السيول الأخيرة، فإن التقرير المذكور قد أشار إلى مسائل جوهرية أرى من واجبي أن أدلي برأيي فيها باعتباري أحد عضوي البعثة التي عاينت تلك الطرق قبل إصلاحها وقدمت تقريرها عنها، وهذه المسائل هي:

أولاً: الاكتفاء بإخطار المفوضية المصرية بجدة بانتهاء العمل بطريق جدة - مكة، والاتفاق في الرأي مع حضرة صاحب المعالي محمد صبري أبو علم باشا وزير العدل على إخطار الحكومة السعودية بذلك، دون حاجة إلى تسليم جديد.

ثانياً: صيانة الطريق صيانة مستديمة.

ثالثاً: القيام بأعمال للصيانة في جميع الطرق بالحجاز في مدة تسبق حج كل عام بشهرين، وتقدير نحو عشرين ألف جنيه لهذا الغرض سنويًّا.

رابعاً: تخصيص خمسة أو ستة سيارات من وزارة الوقاية لمساعدة سيارات مصلحة التنظيم التي تكون في الحجاز في الشهرين السابقين لموسم الحج في كل عام؛ لوقاية ومساعدة الحجّاج والقيام بهذا الواجب الإنساني الذي كان موضع تقدير وتكبير في العالم الإسلامي.

خامساً: التفكير في مكافأة العمال الذين كانوا في بعثة التنظيم هذا العام بمنح بعضهم ممن أخلصوا لواجبهم علاوة أو علاوتين، وكذلك التفكير في مقترحات لمكافأة الموظفين.

وإني أتشرف بأن أضع ملاحظات على هذه المسائل فيما يلي:

أولاً: تسليم طريق جدة - مكة بصفة نهائية:

جاء في محضر الاستلام الابتدائي الذي رفعه مندوبو الحكومتين المصرية والسعودية في اليوم التاسع والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٤١م: إن المادة السابعة من الاتفاق السعودي المصري المؤرخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩م تنص على أن الحكومة المصرية تتحمل إزاء المملكة العربية السعودية المسؤولية التي يتعهد بها المقاولون إزاء الحكومة المصرية، والمقاولون مكلفون بإصلاح ما يظهر بالطريق من العيوب الفنية الناجمة عن طبيعة العمل، وذلك في خلال مدة سنتين ابتداء من تاريخ التسليم الذي تم اليوم. فمندوبا الحكومة الملكية المصرية يقرران أن الحكومة الملكية المصرية كفيلة بهذا الإصلاح في الحدود المذكورة وفقاً للمادة السابعة المشار إليها.

والمادة السابعة تنص على ما يأتي: بالنظر لأن الحكومة المصرية هي التي ستتولى القيام بالعقود والمقاولات اللازمة من أجل هذه المشاريع، وهي التي

ستباشر إنفاذ تلك المشاريع بواسطة مهندسيها الفنيين . وبالنظر لأن المقاولين سيكونون مسؤولين عن إنفاذ تعهداتهم إزاءها وذلك بناء على موافقة حكومة المملكة العربية السعودية، فإن الحكومة المصرية تتعهد للمملكة العربية السعودية بأنها ستكون مسؤولة عن إنجاز مشروع الطرق والمياه والكهرباء على أحسن وجه وأكمله، بحيث تتحمل إزاء المملكة العربية السعودية المسؤولية التي يتعهد بها المقاولون إزاء الحكومة المصرية.

كذلك جاء في المادة الخامسة والأربعين من العقد المبرم مع المقاول:

«متى تمت الأعمال التي يتضمنها العقد يخطر المقاول الوزارة كتابة بإتمامها ... فإذا كانت الأعمال قد تمت طبقًا لشروط العقد وحازت موافقة اللجنة المعينة للفحص أو الاختبار فيحصل الاستلام المؤقت ويحرر في محضر رسمي بذلك».

وجاء في المادة السادسة والأربعين: «على المقاول أن يضمن الأعمال وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل، وذلك لمدة سنتين من تاريخ الاستلام المؤقت أو لأي مدة أطول يمكن أن تمد إليها مدة الضمان طبقاً للمادة ٤٧، وإذا وجد أي جزء من العمل أثناء مدة الضمان غير سليم أو معيبًا أو حصل به تلف أو غير ذلك من العيوب مهما كان نوعه وسببه ولو كان ناشئاً عن الاستعمال العادي فعلى المقاول أن يعيد ويصلح ويجدد هذه الأجزاء على مصاريفه الخاصة، ويستبدل المواد المعيبة بأخرى، ويعمل كل ما يكون لازماً حتى تكون جميع الأعمال أثناء مدة الضمان بحالة مرضية صالحة للاستعمال، وذلك بما يرضي مهندس الحكومة تبعاً لتقديره المطلق، فإذا قصر المقاول في إجراء ذلك فللوزارة أن تجريه بالنيابة عنه وعلى مصاريفه وتحت مسؤوليته».

والمادة السابعة والأربعون: تنص على أنه إذا كان المقاول قد حافظ على العمل ونفد [كذا!] كل ما عليه من الالتزامات طبقًا لشروط هذا العقد، وعلى الأخص طبقا للمادة ٤٦، فيحصل استلام الأعمال نهائيًا بعد مرور سنتين من تاريخ الاستلام المؤقت، ويثبت هذا الاستلام بمحضر رسمي.

من كل ما تقدم يتضح أن التزامات المقاول تنتهي بنهاية سنتي الضمان، وكذلك يجب أن تنتهي مسؤولية الحكومة المصرية الرسمية عن طريق جدة - مكة أمام الحكومة السعودية في الموعد ذاته، ولا يكون ذلك بطبيعة الحال إلا بمحضر استلام نهائي . أما الاكتفاء بمجرد إخطار الحكومة السعودية بإنهاء العمل في ذلك الطريق فإن ذلك لا ينهي المسئولية الرسمية القائمة، وتظل الحكومة السعودية متشبثة بحق الاستمرار في إصلاح الطريق المذكور على مدار السنين. ويحضرني بهذه المناسبة أنني وأنا بالحجاز ذكرت لسعادة الشيخ يوسف ياسين سكرتير خاص جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود والذي كان قائماً إذ ذاك بعمل وزير الخارجية، أن الحكومة المصرية فوضتنا بالإسراع في عمل ما يلزم للطريق وأننا شرعنا فعلاً في طلب المهمات اللازمة، فقال لي سعادته: إنه يفهم من ذلك طبعاً أن ضمان الطريق سيمتد إلى سنتين أخريين بعد الإصلاح السنوي. فقلت لسعادته: إن أي طريق مهما كانت متانته لابد أن يحتاج إلى صيانة في خلال عامين، وسيكون التسليم بقوله معناه: أن مدة الضمان ستظل سنتين متحددتين إلى ما شاء الله، وهذا بطبيعة الحال لا يمكن أن يكون.

فإذا استقر الرأي بعد كل ما ذكر إلى ضرورة عمل محضر بالتسليم النهائي، فإني أقترح أن يعد قسم قضايا وزارة الأشغال صورته، ويصح أن تمثل الحكومة المصرية في توقيعه بممثليها الذين وضعوا تقرير معاينتهم للطريق قبل الإصلاحات التي أدخلت عليه أخيراً.

ثانياً: ويتصل بهذا الموضوع ما ذكرناه في تقرير البعثة التي قامت بالمعاينة، من أن لطريق جدة - مكة ارتباطاً وثيقاً بسمعة مصر أمام العالم الإسلامي كله، بالرغم من تسليمه نهائياً للحكومة السعودية، وأن الواجب يقضي بالنظر من الآن في تدبير طريقة الإشراف المستمرة عليه وصيانته على الدوام، وما اقترحناه من تعيين مدير للطريق بالأقطار الحجازية تختاره مصر ويرجع في أعماله إلى مشورة وزارة الأشغال المصرية، وتطلق يداه في العمل هناك على أن تتقرر طريقة الاتفاق على تلك الصيانة . وقد كتب في شأن ذلك لوزارة الخارجية المصرية في سبتمبر سنة ١٩٤٣م ولم يصل الرد عما اتخذ نحو هذا الاقتراح، ومن المصلحة أن يستعجل ويبت فيه بسرعة.

ثالثاً: فإذا انتهى الرأي إلى تعيين مدير طرق مصري بطريق جدة – مكة فسيكون من عمله الإشراف الكلي على باقي الطرق وهو مكة – عرفات، جدة – المدينة، بحيث تكون تحت أوامره فرق دائمة للصيانة المستمرة من العمال الحجازيين، تتولى معالجة ما يطرأ على أي من هذه الطرق لأي سبب كان أولاً بأول منذ بدايته حتى لا يستفحل أمره ولا يتعرض لعوامل التصدع والتلف، ويتضاعف أمرها ويزداد تأثيرها بترك ما قد يصيب الطرق عدة شهور حتى يحل الشهران قبل موسم الحج دون علاج ومن غير إصلاح . وبهذا تتحقق صيانة الطريق طوال العام بأكمله، وتستغني عن الاعتمادات الكبيرة المقترح رصدها للصيانة، ولا نكون مرهقين بالعمل في فترة محددة من السنة تتطلب مضاعفة الاتفاق وزيادة عدد البعثة المرسلة وما يتخلل ذلك عادة من غلو تقضي به أهمية المأمورية وضيق الوقت.

على أنه في حالة احتياج مدير الطريق إلى أية معاونة من مصر يرسل إليه العدد المناسب من المهندسين أو العمال المدربين لمساعدته في عمله.

رابعاً: ولا شك أن الأخذ بما قدمناه سيغنينا حتمًا عن تخصيص بعثة للطرق في فترة الشهرين السابقين لموسم كل حج، ولن تكون لنا هناك سيارات تضاف إليها سيارات مساعدة من الوقاية لمساعدة الحجَّاج في تنقلاتهم . إذ المفروض طبعًا أن الحكومة السعودية ستخصص لأعمال الطرق السيارات الواجب وضعها تحت أمر مدير الطرق.

فإذا روعي أن مثل هذه المساعدة ضرورية فيمكن لإدارة الحج بوزارة الداخلية تدبير ما يلزم من تلك السيارات بعد أن تتأكد من عدم كفاية سيارات الحكومة السعودية لهذه الأغراض، وتكون تلك السيارات في هذه الحالة مخصصة لهذا الغرض دون غيره من أعمال الطرق، وغير خافٍ بالطبع أن مثل هذه السيارات ستكون في حكم المستهلكة بعد أداء هذه المأمورية، ولن يكون لها عمل موزع بين جميع الحجَّاج على السواء، إذ سيختص بها فريق دون فريق، فضلاً عن أن جميع الحجَّاج يدفعون هنا في مصر وقبل سفرهم أجور تنقلاتهم لحساب الحكومة السعودية.

ومضافاً إلى كل ما تقدم فإن الاعتماد على بعثة وزارة الأشغال لإصلاح طرق الحجاز في فترة محدودة بوسائل مصلحة التنظيم ومهماتها قد كان له أثر مشهود في ترك شوارع القاهرة بغير إصلاح، مما يدل على أنه لابد أن ندبر الأمر بواسطة الحكومة السعودية وبوسائلها.

خامساً: يبدو أن التفكير في مكافأة بعض العمال بزيادة علاوات الموظفين بما سيقترح لهم سيفتح بابًا لا يمكن إيصاده، فهناك بعثات حكومية كثيرة في الحجاز، وإذا جاز أن كل ما يؤدي منهم عمله بما يرضي يتلقى فوق تكاليف سفره وبدل اغترابه مكافأة خاصة فإن الأمر سيتسع على الحكومة، ويأتي الوقت الذي لا تستطيع أن تندب موظفاً للعمل في قطر خارجي إلا بإغراء جديد.

على أن الرغبة الشديدة والتسابق العظيم الذي كانت تتلقاه مصلحة التنظيم من العمال والموظفين الراغبين في السفر دليل على أن المكافأة التي تلقوها من أداء مناسك الحج في ثنايا هذه المأمورية الدينية مما كانت تخص كلا منهم ما يزيد عن المائة جنيه على الأقل فيها كل الكفاية، بالإضافة إلى بدل اغترابهم الذي روعيت فيه ظروف الغلاء في الحجاز.

وقد آن الأوان لأن تنظر اللجنة في أمر الخلاف القائم بينها وبين حضرة صاحب العزة محمد حسن العبد بك مقاول طريق جدة - مكة، فقد أنفق حتى الآن على الأعمال والإصلاحات بالحجاز مبلغ نحو أربعين ألف جنيه، بخلاف ما سيستجد، فقد أرسلت الوزارة للمقاول بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٣م تخطره بأنه حدث أن أصيب الطريق بالعطب في بعض مناطقه لعدم كفاية المادة الأسفلتية، كما وجدت نتوءات وتموجات عظيمة تجعل السير عليه صعبًا، وطالبته بضرورة المبادرة بالقيام بالإصلاح على مصاريفه وتحت مسؤوليته، بالتطبيق لأحكام المادة ٤٦ السابق ذكرها بمناسبة مسألة التسلم، على أن يتم ذلك قبل موسم الحج في أكتوبر سنة ١٩٤٣م ثم عادت الوزارة فكتبت له في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٣م. بأنه تبين من معاينة مندوب الوزارة ضرورة البدء فورًا بالعمل في دهان الطريق بالأسفلت، مع تغطيته بالسن أو الرمل الخشن، وأن يتم ذلك قبل موسم الحج؛ مساهمة من الحكومة المصرية

في خدمة المسلمين عامة. وأنه نظراً لضيق الوقت ولأهمية العمل وما يتطلبه من مجهود عظيم ستضطر الوزارة إلى إتمام هذه الأعمال بمعرفتها على حساب المقاول طبقًا للالتزامات المفروضة عليه.

وقد أرسل المقاول من جانبه بضعة خطابات بوجهة نظره آخرها بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٣م بأن مندوبيه الذين رافقوا بعثة المعاينة أفهموه أن البعثة قررت أن الطريق في حالة جيدة وأنه من الدرجة الأولى، وليس به أي عيب من العيوب التي تلزمه المادة ٤٦ بتصليحه في مدة الضمان، وأنه يعتبر الطريق في حالة لا تمنع استلامه نهائيًا كما استلمته ابتدائيًا، وأن أي عمل ستجريه الوزارة يمكن اعتباره كأعمال تحسينات تريد القيام بها على مصاريفها إرضاءً للمملكة العربية السعودية ليست داخلة ضمن مواصفات العقد ولا شأن له بها.

وقد أحيل الموضوع على قسم القضايا، فأشار بإحالته على لجنة المعاينة، ولما استطلع رأي حضرة الأستاذ سعيد محمد السبع أحد عضوي البعثة أوصى بعرضه على لجنة الحرمين مجتمعة.

وبما أن في اللجنة أحد عضوي البعثة وفيها أيضاً سعادة المستشار الملكي فإن الأمر أصبح محل قرار منها، لترى هل المقاول هو الملزم بهذه التكاليف كلها أو بعضها، ومن الضروري أن يقدم حضرة الأستاذ السبع بيانًا نهائيًا لهذه التكاليف موزعة بين الطرق المختلفة، كلٌّ فيما يخصه، للفصل في الخلاف مع المقاول، ولمعرفة الاتجاه بالنسبة للمبالغ الأخرى المنصرفة على طريق مكة - عرفات وطريق جدة - المدينة وطريقة احتسابها.

وبهذه المناسبة فإني أذكر هنا ما جاء في تقرير البعثة من عبارات خاصة بحالة طريق جدة - مكة أثناء معاينته في أول سبتمبر سنة ١٩٤٣م.

إن الطريق في عمومه باستثناء بعض المآخذ البسيطة يعتبر من طرق الدرجة الأولى، «لا جدال في أن هناك أعمال [كذا!] يجب أن تعمل الآن بهذا الطريق ليصل إلى درجة أعلى في الكمال، ولكن عدم القيام بها أو تأخيرها لا يجعل الطريق في حالة تنطبق عليها تلك الأوصاف التي وصف بها».

«فالخشونة شيء عادي لا يمكن أن يخلو منها طريق مكدامي، وهي في الواقع محور الشكوى»؟ وفي رأينا أنه كان من الواجب أن يستوفي الطريق كفايته من الأسفلت أثناء إنشائه، وألا يترك الجانبان في مسافة الخمسين كيلومتر الأولى من غير دهان، والعلاج أن يغطى الطريق جميعه بطبقة من السن أو الرمل الخشن بسمك سنتيمتر واحد وتضغط بالهراسات، والكميات التي تلزم لذلك من الأسفلت هي ثمانمائة طن، وكمية الرمل الخشن أو السن نحو ٤٥٠٠ متر مكعب».

وتبقى بعد ذلك مسألة أخرى آن الوقت للفصل فيها أيضاً لإمكان تسوية المبالغ السالفة الذكر، وهي الخلاف في وجهة النظر بين اللجنة ووزارة المالية عن إيداع مبالغ اللجنة في حساب خاص ببنك مصر، وكذلك إيداع مبلغ الـ ٣٧٩٤٩ جنيهًا فرق سعر القمح عن سنة ٩٤٢-١٩٤٣م، ومبلغ الـ ١٧١٧٤ جنيهًا مصاريف شحن ذلك القمح، حيث ترى وزارة المالية أنه لا يجوز أن يدخل في التقدير حتى لا تترتب على الميزانية حقوق لا موجب لها ولم يحصل اتفاق في شأنها.

وقد ترى اللجنة أن ترفع الأمر في شأن وجهات النظر هذه إلى مجلس الوزراء.

وتفضلوا سعادتكم بقبول خالص احترامي

يناير سنة ١٩٤٣م
حافظ
١٩٤٤/١/١٦م
السكرتير العام
وسكرتير لجنة إصلاح الحرمين

مكررة داخل الملف

وثيقة رقم (٣٦٥)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: س٣ / ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٨ فبراير سنة ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: قيد مبلغ من مبالغ إصلاح طريق جدة - مكة على حساب وزارة المالية السعودية.

نص الوثيقة:

بنك مصر

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الأشغال (القاهرة)

بعد التحية ردًا على خطاب الوزارة رقم ٥٥/ ٣/٣٤ / ٣٥٤٠٠ بتاريخ ٧ فبراير الحالي بخصوص مبلغ الـ ٢٠٠٠٠ جنيه مصريّ الذي بعثت به حكومة الحجاز إلى سعادة المغفور له محمد طلعت حرب باشا على ذمة نفقات إصلاح الطريق بين جدة ومكة، نتشرف بالإفادة أننا بناء على خطابي وزارة المالية للمملكة العربية السعودية رقم ٦٢/١٥١٦ بتاريخ ١٣٥٩/٤/١١هـ الموافق ١٩٤٠/٥/١٩م، ووزارة الخارجية قسم الشرق رقم ١/٤٩/٩٤ سري رقم ١٩١ بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٤٠م، قد أجرينا قيد مبلغ ٢٠١٢٥ جنيهاً مصرياً لحساب جاري وزارة المالية العربية السعودية طرفنا وذلك بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٤٠م، ومع هذا صورة من خطاب وزارة الخارجية المشار إليه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عضو مجلس الإدارة المنتدب
إمضاء
(حافظ عفيفي باشا)

وثيقة رقم (٣٦٦)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة

وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨

ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً

الملف الداخلي: ٣/٤/٢٥٥

رقم الإفادة:

نمرة التصدير:

رقم القيد:

عدد المرفقات: ٣

تاريخ الوثيقة: ٢٠ فبراير ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: مشروع إصلاح طرق الحجاز.

نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية
مكتب الوزير

حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الخارجية

أتشرف بأن أنهي إلى مقامكم الرفيع أنه تبين من كتاب المفوضية المصرية في جدة المؤرخ ١٥ مايو سنة ١٩٣٧م، والمرفقة صورته بهذا الخطاب، أن الحكومة العربية السعودية دفعت للمغفور له محمد طلعت حرب باشا مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه للصرف منه في إصلاح الطرق بالحجاز.

وقد حررنا لبنك مصر نستعلم منه عمّا اتخذ من إجراءات بشأن المبلغ المذكور، فبعث لنا بالكتاب المرفقة صورته.

وبما أنه يهم هذه الوزارة معرفة الموقف فيما يختص بالمبلغ المشار إليه، وكذلك الأقساط المستحقة على حكومة الحجاز من نفقات العملية المذكورة،

فأرجو من مقامكم الرفيع التفضل بالتنبيه إلى موافاتنا بصور جميع المكاتبات التي تناولت موضوع هذا المبلغ والأقساط سالفة الذكر.

وتفضلوا يا صاحب المقام الرفيع بقبول فائق الاحترام

وزير الأشغال العمومية
١٩٤٣/٢/٢٠م

الختم
٢١ فبراير ١٩٤٣م
الإدارة السياسية والاقتصادية

وثيقة رقم (٣٦٧)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحـدة الـحـفـظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
مـلـف رقـم: س٣ / ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الـمـلـف الـداخـلـي:
رقـم الإفـادة:
نـمـرة الـتـصـديـر:
رقـم الـقـيـد:
عـدد الـمـرفـقـات: ٢
تـاريـخ الـوثـيـقـة: فبراير ٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: مشروع إصلاح طرق الحجاز.

نـص الـوثـيـقـة:

الختم



حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم **٣٧٠٧٤** المؤرخ **٢٠** فبراير سنة **١٩٤٢م**، نتشرف بأن نرسل لمعاليكم مع هذا صورة ما تبودل من المكاتبات التي تناولت موضوع الأقساط المستحقة على الحكومة العربية السعودية بشأن نفقات مشروع إصلاح طرق الحجاز.

وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول فائق الاحترام

وزير الخارجية
محمد شراره

وثيقة رقم (٣٦٨)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: س٣ ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: ٣/٤/٢٥٥
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢٠ إبريل ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشأن: نفقات إصلاح طرق الحجاز.

نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية
مكتب الوزير

حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الخارجية

أتشرف بأن أنهي إلى مقامكم الرفيع أنه بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧م صدر مرسوم بقانون رقم ٩٦ باعتماد مبلغ ١٤٥٠٠٠ جنيه بالصرف منه في شؤون إصلاح طرق الحجاز، وأن يؤخذ المبلغ المشار إليه من الاحتياطي العام، على أن تقوم الحكومة العربية السعودية بتسديده بطريق الأقساط.

وقد نصت الاتفاقية المبرمة بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٨م بين الحكومتين المصرية والعربية السعودية في صدد مشروعات أعمال الإصلاح بالحجاز على أن تقوم حكومة الحجاز بسداد نفقات إصلاح الطرق على أقساط سنوية، قيمة كل قسط ٢٠٠٠٠ جنيه، وذلك اعتباراً من سنة ١٣٥٥هـ، إلا أن الحكومة العربية لم تدفع شيئ [كذا!] حتى عام ١٣٥٨هـ (الموافق ١٩٣٩م)، واقترحت تعديل الاتفاقية بجعل مبدأ استحقاق الأقساط عام ١٣٥٨هـ، على أن يكون القسط الأول ٣٠٠٠٠ جنيه، والأقساط التي تليه ٢٠٠٠٠ جنيه، وقد وافقت الحكومة المصرية على هذا التعديل بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٠م،

عملاً بقرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة في ١٥/ ٤/ ١٩٤٠م، ودفعت حكومة الحجاز القسط الأول وقدره ٣٠٠٠٠ جنيه، إلا أنها لم تدفع للآن الأقساط التي استحقت عن السنوات ١٩٤٠ - ١٩٤١ - ١٩٤٢م البالغ مقدارها ٦٠٠٠٠ جنيه.

ونظراً للبطء الملحوظ في سداد هذه المبالغ، ولما كانت الأعوام تتعاقب والأقساط تتراكم، فقد طلب إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤١م الاتصال بحكومة الحجاز بقصد توجيه نظرها إلى هذا الأمر، ثم استُعجِلَ الموضوع بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٤٣م، وللآن لم تقف هذه الوزارة على ما تم في هذا الشأن.

ثم إنه تبين من الاطلاع على صورة الكتاب الذي أرسلته المفوضية المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٣٧، والمرافقة صورته لهذا، أن الحكومة العربية سبق لها أن دفعت للمغفور له محمد طلعت حرب باشا مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه للصرف منه على إصلاح الطريق، ولما سئل بنك مصر عن معلوماته بصدد هذا المبلغ أجاب بكتابه المؤرخ في ٨ فبراير سنة ١٩٤٣م، والمرفقة صورته، أن المبلغ المشار إليه والذي بعثت به حكومة الحجاز إلى سعادة المغفور له طلعت باشا على ذمة نفقات إصلاح الطريق بين جدة ومكة قيد لحساب جاري وزارة المالية العربية السعودية بناء على طلبها.

وحيث إن مبلغ الـ ٢٠٠٠٠ جنيه سالف الذكر كان إرساله للمغفور له طلعت باشا على ذمة تلك الإصلاحات، فأرجو من مقامكم الرفيع التفضل بالتنبيه إلى مخابرة الحكومة العربية السعودية لتفويض بنك مصر في نقل هذا المبلغ لحساب لجنة إصلاح الحرمين الشريفين خصماً من الأقساط المستحقة، مع توجيه نظر حكومة الحجاز إلى الأقساط التي لم تسدد بعد.

وتفضلوا يا صاحب المقام الرفيع بقبول عظيم الاحترام

وزير الأشغال العمومية

١٨/٤/١٩٤٣م

الختم

٢٠ ابريل ١٩٤٣م

وثيقة رقم (٣٦٩)

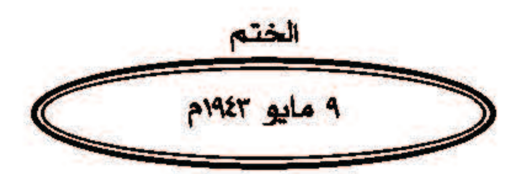
المصدر:	دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ:	الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم:	س٣ ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:	
رقم الإفادة:	
نمرة التصدير:	
رقم القيد:	٤
عدد المرفقات:	
تاريخ الوثيقة:	٩ مايو١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: نفقات إصلاح طرق الحجاز.

نص الوثيقة:

الختم



حضرة المحترم القائم بأعمال المفوضية الملكية بجدة بالنيابة

نتشرف بأن نرسل مع هذا إلى حضرتكم صورة ما تلقته الوزارة من وزارة الأشغال العمومية، بشأن نفقات إصلاح طرق الحجاز، برجاء التكرم بالاتصال بالحكومة العربية السعودية في شأن تفويض بنك مصر في نقل مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه إلى حساب لجنة إصلاح الحرمين الشريفين خصماً من الأقساط المستحقة، وتذكيرها بتسديد الأقساط المتأخرة، ثم الإفادة بما يتم.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

وكيل الخارجية

عبدالرحمن حفني

وثيقة رقم (٣٧٠)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: س٣ / ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٢ مايو ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشأن: نفقات إصلاح طرق الحجاز.

نص الوثيقة:

الختم



حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية

بالإشارة إلى كتاب وزارة الأشغال رقم ٢٥٥/ ٤/ ٣ (٤٤٦١٤) المؤرخ ١٨/ ٤/ ١٩٤٣م، بشأن نفقات إصلاح طرق الحجاز.

نتشرف بإبلاغ معاليكم أننا كتبنا إلى المفوضية الملكية بجدة لتتصل بالحكومة العربية السعودية وتطلب إليها تفويض بنك مصر في نقل مبلغ الـ ٢٠٠٠٠ جنيه إلى حساب لجنة إصلاح الحرمين الشريفين خصماً من الأقساط المستحقة، مع تذكيرها بتسديد الأقساط المتأخرة.

وسنوافي معاليكم بنتيجة مسعى المفوضية في هذا الموضوع.

وتفضلوا معاليكم بقبول عظيم الاحترام

وزير الخارجية
محمد شراره

وثيقة رقم (٣٧١)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: س٣ ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٩ مايو ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: قيمة الأدوات المبيعة من مشروع طرق الحجاز.

نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية
ديوان العموم
عند الرد تذكر المكاتبة رقم ٩/٤/٢٥٥

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

أتشرف بالإفــادة أنه قد سبق أن أودعت وزارة الأشغال العمومية بتاريخ ٦/ ١/ ١٩٤٢م مبلغ ٩ قروش و ٥٠٠٩ ريال سعودي ببنك جيلانكي هنكي بجدة، برسم المفوضية الملكية المصرية بجدة، وذلك قيمة الأصناف المستهلكة التي بيعت بمناسبة انتهاء مشروع طرق الحجاز .

وحيث إنه لغاية الآن لم يسدد لنا هذا المبلغ، فالرجاء التكرم بالتنبيه بسرعة سداده والإفادة عن التاريخ والمدة التي سيسدد فيها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وكيل الوزارة
محمد كامل

الختم

الإدارة السياسية والاقتصادية
١٩ مايو ١٩٤٣م

وثيقة رقم (٣٧٢)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة

وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨

ملف رقم: س٣ ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً

الملف الداخلي:

رقم الإفادة:

نمرة التصدير:

رقم القيد:

عدد المرفقات:

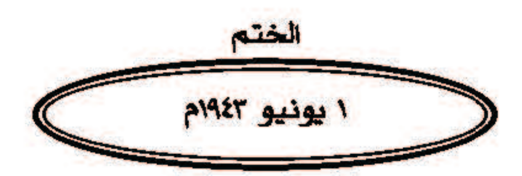
تاريخ الوثيقة: مايو ٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشأن: نفقات إصلاح طرق الحجاز.

نص الوثيقة:

الختم



سري

حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية

إلحاقاً بكتاب هذه الوزارة رقم ٢ سري المؤرخ ١٢/٥/١٩٤٣م، بشأن نفقات إصلاح طرق الحجاز، نتشرف بإحاطة معاليكم بأن المفوضية الملكية بجدة أبلغتنا أنها ستبادر بالاتصال بأولي الشأن بالحكومة العربية السعودية، ثم توافينا بالنتيجة.

وتفضلوا معاليكم بقبول عظيم الاحترام

وزير الخارجية

محمد شراره

* مكررة لوزارة الخارجية

وثيقة رقم (٣٧٣)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحـدة الحـفـظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
مـلـف رقـم: س٣ / ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: مايو ٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: قيمة الأدوات المبيعة من مشروع طرق الحجاز.

نص الوثيقة:

مذكـــــرة

إلى الإدارة المالية

تتشرف الإدارة السياسية والاقتصادية بأن تحيل مع هذا إلى الإدارة المالية كتاب وزارة الأشغال العمومية رقم ٣٥٥/ ٤/ ٩ (٤٨٣٨٠) المؤرخ ١٨/ ٩/ ١٩٤٣م، بشأن ثمن الأدوات المباعة بمناسبة انتهاء مشروع طرق الحجاز، رجاء التكرم بالتصرف.

مع وافر الاحترام

مدير الإدارة السياسية والاقتصادية
إمضاء البحراوي
ختم الخارجية
٢٣ مايو ١٩٤٣م

وثيقة رقم (٣٧٤)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشأن: الأقساط المتأخرة على الحكومة السعودية.

نص الوثيقة:

مذكـــــرة

في الكتاب المرفق يتبين أن الحكومة السعودية متأخرة في تسديد أقساط متجمدة من المستحق عليها من نفقات إنشاء طرق الحجاز.

وقد سبق لوزارة الأشغال إلى هذه الوزارة توجيه نظر الحكومة السعودية إلى الأقساط التي لم تسدد من النفقات السابقة الذكر.

وقد كتبت وزارة الخارجية بذلك إلى المفوضية المصرية في جدة، وتلقت منها الرد بأنها ستوافي الوزارة بنتيجة اتصالها بالحكومة السعودية في هذا الشأن.

ويبدو أنه يحسن انتظار رد الحكومة السعودية، إذ يمكن أن يكون الرد مرضياً، ويصح استعجال الرد بالإبراق إلى المفوضية المصرية في جدة.

على أنه يبدو على كل حال أن ما تقترحه وزارة المالية في عمل مقاصّة، باستقطاع مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه، حصلتها وزارة الداخلية كرسوم حج لحساب

الحكومة السعودية، من أصل المطلوب لحساب نفقات إنشاء طريق جدة - مكة، يبدو أن هذا الاقتراح ليس من السهل تنفيذه رغم ما أبداه قسم القضايا من جواز إجرائه من الوجهة القانونية، ذلك لأن الحكومة السعودية تعتمد على رسوم الحج كموردها الوحيد أو على الأقل الأصيل لتغذية ميزانيتها، ونحن نعلم جميعاً أن أغلب الحجّاج في هذا العام كانوا من المصريين، فأخذ رسوم الحج معناه حرمان الحكومة السعودية من أهم مورد لميزانيتها هذا العام، والواقع أن ما يقال عن هذا العام يقال عن الأعوام المقبلة .

لذلك أتشرف بأن أعرض إرسال برقية استعجال للمفوضية المصرية في جدة يطلب إليها فيها موافاة هذه الوزارة برأي الحكومة السعودية، وعلى ضوء هذا الرد يمكن النظر فيما يتخذ بعد ذلك من تصرف.

عوض البحراوي

وثيقة رقم (٣٧٥)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢١ يونيو ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: الأقساط المتاخرة على الحكومة العربية السعودية من تكاليف إصلاح الطرق بالأقطار الحجازية عن السنوات ١٣٥٩ و١٣٦٠ و١٣٦١هـ.

نص الوثيقة:

وزارة المالية
اللجنة المالية

الأمل عند الرد ذكر هذا الرقم ع ٤٠-٤٧/ ٣٣

حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الخارجية

أتشرف بإبلاغ مقامكم الرفيع أنه على أثر حل المسائل التي كانت معلقة بين الحكومة المصرية والحكومة العربية السعودية في سنة ١٩٣٦م، شكلت لجنة تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية للاضطلاع بالمهمة التي أشير إليها في المكاتبات التي تبودلت بين الحكومتين فيما يتعلق بمشروعات العمارة والإصلاح التي تعتزم الحكومة المصرية القيام بها في الحرمين الشريفين والمرافق التي بينهما.

وقد انتهى بحث اللجنة باستصدار المرسوم رقم ٩٦ سنة ١٩٣٧م بتخصيص ٢٤٥٠٠٠ ج.م. من الاحتياطي العام لتنفيذ ما رئي البدء به من مشروعات

الإصلاح المذكور (١٠٠٠٠٠ ج.م لمشروع المياه والنور، على أن يرد إلى الاحتياطي العام مما يخصص سنوياً من اعتمادات إدارة الحج في ميزانية وزارة الداخلية لهذه المشروعات بواقع ٢٠٠٠٠ ج. م. سنوياً، و١٤٥٠٠٠ ج.م. لمشروع إصلاح الطرق، على أن يرد إلى الاحتياطي العام مما يحصل من ضريبة الطرق التي تفرضها الحكومة الحجازية مهما بلغ مقداره، بشرط ألاّ يقلّ عن ٢٠٠٠٠ ج.م. سنويًّا).

لم يبدأ بعد في تنفيذ مشروع المياه والإنارة، وإن كان قد تم لغاية نهاية السنة المالية ١٩٤١/٤٢ استقطاع كامل المبلغ المقدر لتكاليفه من اعتمادات إدارة الحج بميزانية وزارة الداخلية، وَعُلِّي بالأمانات تحت تصرف لجنة الإصلاح، أما مشروع إصلاح الطرق فقد تولت اللجنة تنفيذه وصرفت عليه المبلغ المخصص له من الاحتياطي العام.

وقد كان الاتفاق الأول يقضي بأن تقوم الحكومة العربية السعودية بتسديد أول قسط من تكاليف إصلاح الطرق في سنة ١٣٥٥هـ، ولكن بناء على ما عرضه رفعة وزير الخارجية ومعالي وزير المالية، قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ إبريل سنة ١٩٤٠م أن يكون بدء استحقاق الأقساط المشار إليها من عام ١٣٥٨هـ بدلاً من عام ١٣٥٥هـ، على أن تقوم الحكومة المذكورة بتسديد قسط ١٣٥٨هـ فوراً بواقع ٣٠٠٠٠ ج.م. واستمرارها بعد ذلك في دفع باقي الأقساط بانتظام بواقع ٢٠٠٠٠ ج.م. لكل منها على أنه بمجرد انتهاء الحرب ترفع قيمة الأقساط التي تلي القسط الأول ولم تكن قد سددت بعد إلى ٣٠٠٠٠ ج. م. لكلٍّ منها بدلاً من ٢٠٠٠٠ ج.م.

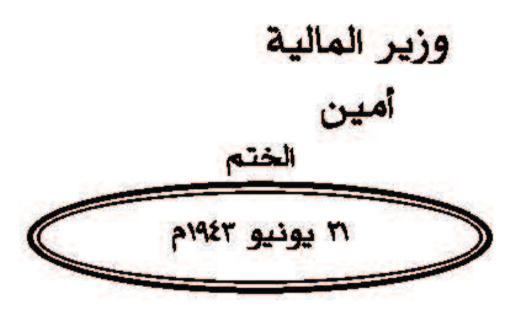
دفعت الحكومة السعودية عقب ذلك القسط الأول وقدره ٣٠٠٠٠ ج.م، ولكنها تأخرت في دفع الأقساط الثلاثة التالية وقدرها ٦٠٠٠٠ ج.م. وهي المستحقة عن السنوات ١٣٥٩ و ١٣٦٠ و١٣٦١هـ، وقد اتصل بوزارة المالية أن وزارة الأشغال كتبت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٤٣م برقم ٢٥٥-٣/٤ لمطالبة الحكومة السعودية بتسديد المبلغ المذكور، ولا يعلم ما تم في الأمر.

وبتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٤٣م بعثت وزارة الداخلية إلى وزارة المالية بكتاب سري رقم ١٠/٨/٦١ تقول فيه: إنها بناءً على رغبة الحكومة العربية السعودية قد حصلت لحسابها أجور انتقالات الحجَّاج المصريين بالأراضي الحجازية، ورسوم الكورنتينة السعودية، قبل سفرهم من القطر المصري في موسم حج سنة ١٣٦١هـ، وبلغ مجموع المبالغ المحصلة نحو ٢٤٠٠٠٠ ج. م. وأن وزارة الخارجية أخطرتها بأن الحكومة السعودية أبدت رغبة في إيداع هذه المبالغ لحسابها في بنك مصر، ولما كانت عملية مراجعة المستندات تستغرق بعض الوقت فقد اكتفت بصرف مبلغ ٥٠٠٠٠ ج.م. على الحساب ريثما تتم عملية المراجعة وتستعلم وزارة الداخلية عمَّا إذا كان يحق للحكومة المصرية استقطاع جزء من المبالغ المذكورة سداداً لما عساه يكون متأخراً على الحكومة السعودية من أقساط مشروعات الإصلاح التي تمت بالأراضي الحجازية. ثم أردفت هذا الخطاب بخطاب آخر بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٤٣م تقول فيه: إن مراجعة الحساب قد تمت: وترغب في الوقوف على رأي وزارة المالية لإمكان التصرف في باقي المبالغ المطلوبة للحكومة المذكورة.

وباستطلاع رأي حضرة صاحب العزة مستشار ملكي قسم قضايا وزارة المالية في هذا الشأن، أشار بعدم وجود ما يمنع من الوجهة القانونية من إجراء هذه المقاصة.

وإني أتشرف بعرض الموضوع على مقامكم الرفيع للتفضل بإحاطتي علماً بما ترونه للحصول على مبلغ ٦٠٠٠٠ ج. م. قيمة الأقساط المتأخرة المشار إليها لكي يتسنى مخابرة وزارة الداخلية باللازم.

وتفضلوا يا صاحب المقام الرفيع بقبول فائق الاحترام



وثيقة رقم (٣٧٦)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة

وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨

ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً

الملف الداخلي:

رقم الإفادة:

نمرة التصدير:

رقم القيد:

عدد المرفقات:

تاريخ الوثيقة: ١٩٤٣/٦/٢٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: صورة برقية صادرة عن جدة في ١٩٤٣/٦/٢٣م.

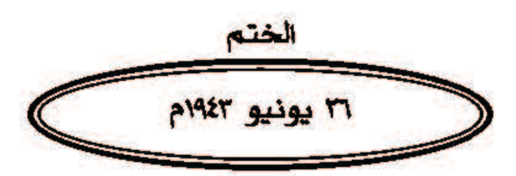
نص الوثيقة:

خارجية القاهرة

٢٥ كتاب المفوضية رقم ١٠ في ١٩ مايو، حقفت الحكومة السعودية الشقيقة رغبة الوزارة والتفصيل بالبريد الجوي.

القائم بالأعمال

الختم



وثيقة رقم (٣٧٧)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: ٣/ ٣/ ٢
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ١٤ سري
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢٦ يونيو ١٩٤٣م (٢٣ جماد آخر ١٣٦٢هـ)

موضوع الوثيقة:

بشأن: نفقات إصلاح طريق جدة - مكة.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية
بجدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية
(الإدارة السياسية والاقتصادية)

إلحاقاً بكتاب المفوضية رقم ١٠ المؤرخ ١٩ مايو، وببرقيتنا رقم ٢٥ المؤرخة ٢٣ يونيو، وبالإشارة إلى برقية الوزارة برقم ٢ المؤرخة اليوم.

أتشرف بإحاطة سعادتكم بأنني في يوم ٢٢ يونيه الحالي زرت بمكة المكرمة سعادة وكيل وزارة المالية السعودية للتحدث إليه في بعض الشؤون الخاصة بموسم الحج، وبالبعثة المصرية بالخرج، ونقل الأرز والدقيق للتكيتين وغير ذلك من الشؤون. فأفضى إلي بأن التعليمات قد صدرت برقيًا يوم ٢٠ يونيو الحالي إلى حضرة نجله السيد سليمان الحمد السليمان الموجود الآن بالقاهرة؛ ليتشرف بمقابلة حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية، وليقدم لمعاليه شيكاً على بنك مصر باسم الحكومة

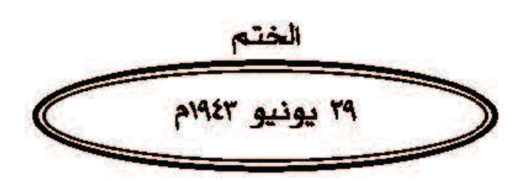
الملكية المصرية بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه مصري قيمة القسط الثاني من نفقات إصلاح طريق جدة - مكة، وليعرب لمعاليه عن أسف وزارة المالية السعودية لتأخرها في السداد.

ولما كنت سبق أن وجهت كتاباً إلى وزارة الخارجية العربية السعودية، بمضمون ما جاء بكتاب سعادتكم رقم س٣/ ٢ (٩٤/ ٤٩/ ١) بشأن المطالبة بهذا القسط وبالتذكير بالأقساط الأخرى، وذلك بعد أن مهدت لهذا الموضوع بدوائر وزارة المالية السعودية، فإنني مترقب ورود إجابة وزارة الخارجية السعودية للمبادرة برفع صورتها لسعادتكم.

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول أسمى عبارات الاحترام

القائم بالأعمال بالنيابة

الختم



وثيقة رقم (٣٧٨)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: ١٣/١/٤٦
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٣ يوليو ١٩٤٣م أول رجب ١٣٦٢هـ

موضوع الوثيقة:

بشأن: استعجال لإنهاء بعض المشاريع العمرانية بسبب قدوم موسم الحج.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
مكة المكرمة

حضرة القائم بالأعمال بالنيابة

بعد التحية، كلفتني حكومة جلالة الملك أن ألفت نظر الحكومة الملكية المصرية الصديقة بناء على قرب انتهاء مدة السنتين المحددة لتكفل طريق جدة - مكة، والذي تعهد به المقاول إزاء حكومتكم الكريمة لإصلاح ما يقع في هذا الطريق من عيوب فنية ناجمة عن طبيعة العمل، لذلك فإنني أبين لحضرتكم فيما يلي وجهة نظر حكومتي في هذا الصدد؟

١- جاء في المادة السابعة من الكتب المتبادلة بين الحكومتين الشقيقتين بشأن المشاريع العمرانية في البلاد المقدسة: أن الحكومة المصرية تتعهد للحكومة العربية السعودية بأنها ستكون مسئولة عن إنجاز مشروع الطرق والمياه والكهرباء على أحسن وجه وأكمله، بحيث تتحمل إزاء المملكة العربية السعودية المسئولية التي تعهد بها المقاول إزاء الحكومة المصرية.

٢- جاء في الفقرة الأخيرة من محضر تسليم طريق جدة - مكة الموقع من قبل مندوبي الحكومتين الشقيقتين في ١١ ذي الحجة سنة ١٣٦٠هـ الفقرة التالية:

«والمقاولون مكلفون بإصلاح ما يظهر بالطريق من العيوب الفنية الناجمة عن طبيعة العمل، وذلك في خلال مدة سنتين ابتداء من تاريخ التسليم الذي تم اليوم، فمندوبا الحكومة الملكية المصرية يقرران أن الحكومة الملكية المصرية كفيلة بهذا الإصلاح في الحدود المذكورة وفقاً للمادة السابقة المشار إليها بعاليه.

٣- لاحظ المهندسون الفنيون المكلفون بصيانة هذا الطريق بأن كميات الأسفلت التي صبت على وجهه ضئيلة جداً وليست بكافية بأي حال من الأحوال؛ إذ كان لابد من تغطيته على الأقل بوجهين أو ثلاثة بالأسفلت، حتى يصبح ملسًا ناعماً ككل الطرق التي أنشأتها ولا تزال تنشئها الحكومة المصرية الشقيقة في بلادها.

٤- كما أنهم لاحظوا وجود نتوءات وتموجات عظيمة؛ بحيث تجعل سير السيارات عليه صعبًا؛ لأنها تؤدي لتآكل الكفرات التي لا يخفى على الحكومة المصرية الكريمة ندرتها وغلاء أثمانها.

٥- وبهذه المناسبة نبدي أن المبلغ الذي اتفق عليه مبدئياً لتعبيد طريق جدة - مكة - عرفات، وإصلاح الأماكن الخطرة في طريق جدة - المدينة، هو مبلغ ١٤٥٠٠٠ جنيه مصري، وحسب إخبارية مندوب الحكومة المصرية علي حافظ بك سكرتير عام وزارة الأشغال العمومية المصرية فقد بلغت نفقات طريق جدة - مكة فقط مبلغ (١٦٨٠٠٠ جنيه)، وهو يزيد عن المبلغ المخصص لسائر مشروع الطرق بـ (٢٣٠٠٠) جنيه مصري، بينما ترك طريق المدينة وترك طريق مكة - عرفات بغير أن تمد له يد للإصلاح.

٦- إن الحكومة العربية السعودية تثق تمام الثقة مع الشكر للحكومة المصرية على ما أبدته وتبديه من المعاونات القيمة في هذا المشروع الخيري لفائدة سائر حجَّاج المسلمين، وقد أبدت ما تقدم لتعلم رأي الحكومة المصرية في الطريقة التي تراها في أن يكون طريق جدة - مكة على أحسن وجه وأكمله، وأن يصلح ما فيه من الخراب مما كان نتيجة لتقصير المقاول في

عمله، وترجو ألاّ يكون عند الحكومة المصرية مانع في اطلاعها على نص المقاولة التي عقدت بين الحكومة المصرية والمقاول ليجري تطبيق ذلك على الطريق الحالي المعبد، إذا كانت ترى الحكومة المصرية الصديقة على أن جعل هذا الطريق على أحسن وجه وأكمله لا يتم إلا بعمل هذا التطبيق المشترك بين الحكومتين وبين المقاول على الطريق الحالي، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن هذه الزيادة العظيمة في النفقات التي صرفت على هذا الطريق فوق المقرر لها تحتاج لمعرفة الدواعي لها؛ لأنها لم تكن زيادة متناسبة مع مجموع المقرر؛ لأن زيادة خمسة في المائة أو عشرة في المائة والنقص بهذا المقدار قد يكون معقولاً في بعض حالات استثنائية، ولكن زيادة على هذه النسبة كما ترى الحكومة المصرية تلفت النظر للبحث والتدقيق، ولهذا كله فحضرتكم ترون أنه لا سبل قانونية تخول الحكومة العربية السعودية مطالبة المقاول بشيء، وكل ما لها هو رجاء الحكومة المصرية الشقيقة اطلاعها على نص تلك المقاولة ليعلم منها فيما إذا كان المقاول قد قام بتعهداته للحكومة المصرية أو لا.

لهذا كله فإن حكومة جلالة الملك قد كلفتني بإبلاغكم وجهة نظرها هذه، كيما تتوسطوا بإبلاغها للجهات المختصة في حكومتكم الكريمة وذلك:

أ- من أجل تكليف المقاول بإصلاح طريق جدة - مكة على أحسن وجه وأكمله.

ب - النظر بتعبيد طريق مكة - عرفات، وإصلاح الأماكن الخطرة في طريق جدة - المدينة، ضمن الاعتماد المقرر لتعبيد هذه الطرق طبقاً للمادة الثانية من اتفاقية المشاريع العمرانية.

جـ- الاستفسار من الجهات المختصة للتدقيق في موضوع للصرف على طريق جدة - مكة، مع العلم أن العطاء الأخير للمقاول كان بمبلغ (٩٨٠٠٠ جنيه)، راجياً إشعاري بما يتخذ في هذا الصدد من إجراءات، وإخباري بها قبل مضي مدة السنتين المحددة لتعهد المقاول.

وتقبلوا بقبول فائق الاحترام

توقيع
(فيصل)
وزير الخارجية

وثيقة رقم (٣٧٩)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: ١٨/١/٤٦
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٤ رجب سنة ١٣٦٢هـ ٦ يوليو سنة ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: الأقساط المتاخرة على الحكومة السعودية.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
مكة المكرمة

عزيزي عبدالحميد منير بك

بعد التحية، بالإشارة لحديثي الشفوي مع حضرتكم بتاريخ ٣ رجب ١٣٦٢هـ، وبالإشارة لمذكرتكم لوزارة الخارجية بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٤٣م ورقم ٦٤٩، أحب أن أوضح فيما يلي النقاط التي بحثناها:

أولاً: إن الحكومة العربية السعودية لم تتأخر عن دفع الأقساط المترتبة عليها من أجل الطرق للحكومة المصرية إلا بناء على الظروف الاستثنائية الحربية الحاضرة، وكان يهمها أن تدفع المبالغ المستحقة في حينها، كما كان يهمها إصلاح باقي الطرق المتفق على إصلاحها على أحسن وجه وأكمله.

ثانياً: لقد كان مقرراً كما تعلمون حضرتكم قيام الحكومة المصرية الشقيقة بمشاريع المياه والكهرباء لمكة من فائض غلة أوقاف الحرمين والصدقات،

وأن تحتجز من هذه الحاصلات ٢٠٠٠٠ جنيه مصري لهذه المشاريع، ولكن كما تعلمون حضرتكم أن أزمة الحرب لم تساعد على القيام بهذين المشروعين؛ بالنظر لقلة المواد التي يحتاجها هذان المشروعان.

ثالثاً: وبالنظر إلى أن إتمام الطرق من المسائل الضرورية والأزمة المالية في المملكة العربية السعودية بمناسبة هذه الحرب على ما تعلمون، فهلا ترى الحكومة المصرية الشقيقة أن تسدد المبالغ المطلوبة لإصلاح الطرق من المحجوز من أوقاف الحرمين والصدقات باسم المشاريع الأخرى، حتى إذا حان الوقت الذي يمكن القيام فيه بمشروعي الماء والكهرباء يمكن أن تكون الأزمة المالية لدى الحكومة العربية السعودية قد حلت، فتسدد المبالغ المطلوبة منها مقابل القيام بالمشاريع الأخرى.

رابعاً: إن حالة سكان الحجاز بالنسبة للأزمة العالمية غير خافية على حضرتكم، ولهذا فإن هذه الحاجة تقضي بصرف حاصلات أوقاف الحرمين والصدقات للمستحقين في الحجاز بدون حجز شيء منها في هذه الظروف.

خامساً: وتذكرون حضرتكم أن غلة تلك الأوقاف والصدقات كان يصرف كثير منها قمحًا على المستحقين، وقد عدل عن القمح بنقود في وقت ما؛ لأنه وجد أنه أفيد لمصلحة المستحقين، ولكن المستحقين كما ترون في هذه الأيام في حاجة للقمح أكثر من حاجتهم إلى النقود، ولهذا فإن الحكومة العربية السعودية ترجو أن ترسل الحكومة المصرية الشقيقة في السنين الحاضرة جميع ما يستحق من غلة الأوقاف والصدقات قمحاً إلى مكة والمدينة لتوزيعه فيهما. وأعتقد أن هذه الطريقة هي أقرب لإنفاذ شروط الواقفين وما تقضي به الضرورة والمصلحة في الوقت الحاضر.

وتفضلوا فائق الاحترام

توقيع

(يوسف ياسين)

وثيقة رقم (٣٨٠)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: ٢٥٥/٤/٣
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٩٤٣/٧/٦م

موضوع الوثيقة:

بشان: نفقات إصلاح طريق جدة.

نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية
مكتب الوزير

حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الخارجية

إيماء إلى المكاتبات السابقة المنتهية برقم س٣ (٣) ٩٤/٤٩/١ (سري) بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٤٣م بالخصوص عاليه:

أتشرف بأن أنهي إلى مقامكم الرفيع أن المفوضية العربية السعودية أرسلت إلينا تحويلاً على بنك مصر رقم ٦٩٤٢٧٥ بتاريخ ٢٦ يونية سنة ١٩٤٣م بمبلغ (٢٠٠٠٠ جنيه مصري) من جملة الأقساط المستحقة عليها من المبالغ التي أنفقت على إصلاح طريق الحجاز، فأودعناه البنك المذكور لحساب لجنة مشروعات إصلاح الحرمين الشريفين، وقد أخطرنا وزارة المالية بذلك لاستنزاله من مبلغ الـ ٦٧٦٨٣ جنيهاً قيمة ثمن وفرق سعر ومصاريف نقل وشحن القمح الذي كان يرسل فيما مضى للحجاز والذي تقرر استقطاعه من الصدقات، وطلبنا إيداع الباقي وقدره ٤٧٦٨٣ جنيهاً لحساب اللجنة ببنك مصر، وبهذه المناسبة أرجو من مقامكم الرفيع التفضل

بالتنبيه بإفادتنا عمّا تم بشأن الحصول على تفويض من الحكومة العربية السعودية لبنك مصر في نقل مبلغ (٢٠٠٠٠جنيه) السابق إرساله للمغفور له محمد طلعت حرب باشا على ذمة تلك الإصلاحات لحساب اللجنة، مع توجيه نظرها إلى الأقساط التي لم تسدد بعد.

وتفضلوا يا صاحب المقام الرفيع بقبول عظيم الاحترام

وزير الأشغال العمومية
١٩٤٣/٧/٦م

وثيقة رقم (٣٨١)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحـدة الـحـفـظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
مـلـف رقـم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الـمـلـف الـداخـلـي: ٣/٣/حـ ٢ سري
رقـم الإفـادة:
نـمـرة الـتـصـويـر:
رقـم الـقـيـد: ١٦
عـدد الـمـرفـقـات: ١
تـاريـخ الـوثـيـقـة: ٧ يوليو سنة ١٩٤٣م – ٤ رجب ١٣٦٢هـ

موضوع الوثيقة:

بشأن: طريق جدة - مكة.

نـص الـوثـيـقـة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية
بمدينة جدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية
(الإدارة السياسية والاقتصادية)

بالإشارة إلى كتاب الوزارة رقم س٣ / ٥٨ (٩٤/٤٩/١) المؤرخ ١٥ مايو سنة ١٩٤٣م بشأن ما نشرته جريدة البلاغ عن عملية رصف طريق جدة – مكة وما لحقه من عطب، أتشرف بإحاطة سعادتكم بأنه لوجود تموجات ببعض مناطق الطريق ولخشونة سطحه، ترى بعض الدوائر السعودية أن هذه الحالة تسبب سرعة استهلاك عجل السيارات، وعملاً بهذه الفكرة يميل بعض أصحاب السيارات – وعددهم قليل – إلى استعمال الطريق الصحراوي في بعض المناطق، حرصاً على العجل، واختصاراً للمسافات، كما أنه يلوح لي أن كمية الأسفلت التي كسي بها الطريق غير كافية، ولذلك وبسبب حركة النقل المستمرة، وخاصة من السيارات

الكبيرة، وحمولتها تتراوح بين ٦-١٠ أطنان، تكشف الأسفلت ببعض المنحنيات.

وقد تلقيت من وزارة الخارجية العربية السعودية كتابًا - صورته مرافقة - على ملاحظات إدارة الطرق السعودية وعن مسائل أخرى.

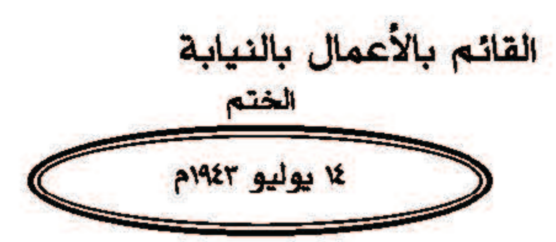
ولا يفوتني أن أذكر هنا أن مثل هذه الملاحظات سبق أن أشار إليها سعادة وزير مصر المفوض بجدة في مذكرة أرسلت إلى وزارة الأشغال العمومية (كتاب سعادتكم رقم ٦١ في ٢٧/ ٤/ ١٩٤١م)، كما أن المفوضية سبق أن أشارت إليها بكتابها رقم ٣ سري المؤرخ ٨/ ٤/ ١٩٤١م وألمحت - تفاديًا إلى ما قد يوجه إلى المشروع من نقد - إلى إيفاد لجنة من ثلاثة من كبار المهندسين الأخصائيين في الطرق، فأجابت وزارة الأشغال العمومية إلى أن هذه الأعمال سائرة تحت إشرافها وعناية مهندسيها، ومطابقة لعقد شروطها مع المقاول، وأنها شديدة العناية بتسليم الطريق كامل الرصف وبغير أي عيوب.

بيد أنه إزاء الكتاب الأخير الوارد من وزارة الخارجية السعودية، ترجو المفوضية الملكية إحالة صورة من هذا الكتاب إلى وزارة الأشغال العمومية رجاء بحث ما جاء به وإبداء رأيه، كما ترجو تكرم الوزارة بإيفاد لجنة أو أحد كبار مهندسيها لفحص الطريق، ويحسن أن يكون حضوره بالطائرة ولن تستغرق مهمته أكثر من أسبوع فيعود إلى مصر بالطائرة التالية، ويمكنه حجز مكانه بالطائرة من مكتب خطوط الطيران البريطانية بعمارة شبردس، وبعد فحصه للطريق تستطيع وزارة الأشغال العمومية النظر فيما يلزم المقاول بإجرائه فوراً على أن يتم ذلك قبل بدء موسم الحج في أوائل أكتوبر، حيث تشتد حركة النقل، وعلى المقاول أن يعد الطريق إعداداً نهائيًا قبل مضي السنتين المحددتين لتعهده ونهايتهما ٢٨ ديسمبر سنة ٩٤٣م.

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى عبارات الاحترام

القائم بالأعمال بالنيابة

الختم



وثيقة رقم (٣٨٢)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: ٣/ ٣/ ٢ سري
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ١٧
عدد المرفقات: ١
تاريخ الوثيقة: ٧ يوليو ١٩٤٣م - ٤ رجب ١٣٦٢هـ

موضوع الوثيقة:

بشأن: أقساط الطريق ومشاريع الإصلاح والصدقات.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية
بجدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية
(الإدارة السياسية والاقتصادية)

إلحاقاً بكتاب المفوضية رقم ١٤ سري المؤرخ ٢٦ يونيو الماضي، أتشرف بإحاطة سعادتكم بأنه في مقابلة تمت منذ يومين بيني وبين سعادة يوسف بك ياسين سكرتير خاص جلالة ملك المملكة العربية السعودية، أفضى إلي بأن وزارة المالية العربية السعودية قد تلقت برقية من السيد سليمان الحمد السليمان ينبئها فيها بأنه قد دفع فعلاً القسط الثاني وقدره ٢٠٠٠٠ جنيه مصري لحضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية.

ثم استرسل سعادته في الحديث مبينًا أن ظروف الحرب هي التي حالت دون الوفاء بأقساط الطريق، وأنه يمكن للحكومة المصرية سداد نفقات رصف

هذا الطريق مما حبسته لمشروع الماء والكهرباء، على أن تسدد الحكومة العربية بعد الحرب هذه النفقات، وأنه من الخير أن تبعث الحكومة المصرية بجميع فاضل غلة أوقاف الحرمين والصدقات دون خصم شيء منها للمشاريع حتى تنتهي الحرب، وأن ترسلها قمحاً لا نقوداً.

فأجبته بأن رأيي الشخصي المحض وهو لا يعبر عن رأي حكومتي، إنه كان في استطاعة وزارة المالية السعودية دفع الأقساط دون كبير عناء، من الأموال المتحصلة من الحجّاج، ويكفي الإشارة إلى ما حصلته الحكومة المصرية باسمها في موسم الحج الفائت فقد بلغ ما يربو على ربع مليون جنيه مصري، وهذا من المصريين فقط، (.................................) وأنه من صالح الأراضي المقدسة - ورغم ظروف الحرب - تنفيذ الاتفاق المصري السعودي الخاص بإصلاح مرافق هذه الأراضي، وعلى الأقل حبس الأموال المخصصة لهذا الإصلاح، أما فقراء الحجاز فإنهم يجدون من مبرة جلالة الملك عبدالعزيز غيثاً منهمرًا، وأن المعاونة البريطانية للمملكة العربية السعودية كفيلة بتوفير المواد الغذائية والملابس للشعب، وليس أدل على ذلك من أن الخبز بهذه المملكة غير الزراعية لم يخلط منذ بدء الحرب، مما كان موضع إعجاب جميع حجّاج العالم الإسلامي، فمن الخير للأراضي المقدسة الإسلامية أن تستمر الحكومة المصرية في حبس ما استطاعت من أوقاف الحرمين وأن تسدد وزارة المالية السعودية أقساط الطريق، فإذا ما انتهت الحرب وهبطت الأثمان أمكن المضي في إتمام أعمال الإصلاح دون إبطاء، أما التفكير في غير ذلك فقد يترتب عليه عمليًا تعطيل الاتفاق المصري السعودي.

وقد كان يلوح عليه الاقتناع أثناء حديثي هذا، والاعتراض الوحيد الذي أبداه أن المعونة البريطانية غير كافية، ثم قال: إنه مكلف من وزارة الخارجية السعودية بإبداء ما سبق ذكره، وأنه سيبعث به كتاباً شخصياً إلي، فأجبته بأنني سأرفع صورته لوزارة الخارجية رجاء بحثه مع الوزارات المختصة بروح الصداقة الوطيدة القائمة بين الحكومتين الشقيقتين.

وقد يكون من المفيد في هذا الصدد الرجوع إلى كتاب المفوضية، السري جداً رقم ٢٥ المؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٤١م.

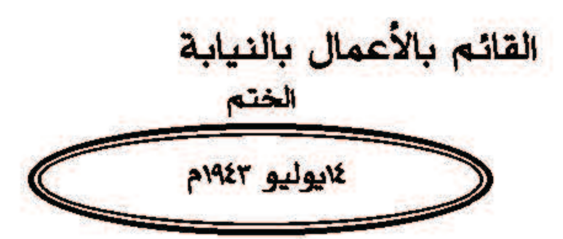
ولا يفوتني أن أذكر هنا أنني علمت بصفة خاصة من جناب القائم بأعمال المفوضية البريطانية بجدة بأن كميات المواد الغذائية التي تكلفت بريطانيا العظمى بإحضارها للبلاد العربية السعودية، ويتولى مجلس التموين للشرق الأوسط تدبيرها وتوزيعها، كافية جداً لهذه البلاد التي يجب أن تعتبر نفسها خيراً من كثير من الدول، وأن كل ما ينقصها هو عجز المواد الكمالية ولكن هذه قليلة بالبلاد الأخرى أيضاً.

وقد وصل إلى علمي أن الحكومة العربية السعودية تسلمت في أوائل هذا الشهر شحنة قدرها ٢١٠٠٠ شوال من الأرز المصري وردت من السويس، هذا فضلاً عن كميات أخرى من القمح الكندي، والشاي والسكر وغيرها، وجميع هذه المواد الغذائية ترد إليها بانتظام بفضل معاونة بريطانيا العظمى التي تبلغ قيمة مساعدتها - في عام ١٩٤٣م - للحكومة العربية السعودية بأربعة ملايين من الجنيهات.

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى عبارات الاحترام

القائم بالأعمال بالنيابة

الختم



وثيقة رقم (٣٨٣)

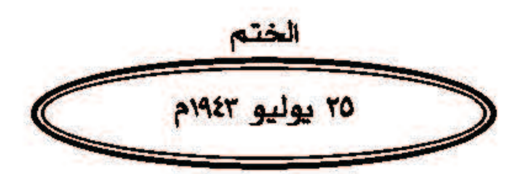
المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: س٣ ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات: ٢
تاريخ الوثيقة: ٢٥ يوليو ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشأن: طريق جدة - مكة.

نص الوثيقة:

الختم



حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية

إشارة إلى كتاب وزارة الأشغال رقم ٤٧٠٥٢ (١/٤/٢٥٥) المؤرخ ٩ مايو سنة ١٩٤٣م، بشأن ما نشرته جريدة البلاغ عن حدوث عطب في طريق جدة - مكة.

أتشرف بإبلاغ معاليكم أن هذه الوزارة طلبت إلى المفوضية الملكية بجدة بحث هذا الموضوع، فأجابت بكتابها الملحقة صورته بتكشف الأسفلت في بعض منحنيات الطريق المتقدم الذكر، واقترحت إيفاد لجنة من وزارة الأشغال أو أحد كبار مهندسيها، على أن يكون السفر بالطائرة؟ وذلك لفحص الطريق تمهيدًا لمطالبة المقاول الذي قام برصفه بما يلزم من إصلاح، على أن يتم ذلك

قبل بدء موسم الحج في أول أكتوبر القادم، وعلى أن يكمل إعداده نهائيًا قبل مضي السنتين المحددتين لتعاهده ونهايتهما في ٢٨ ديسمبر القادم.

ومرفق بهذا صورة من الكتاب الذي تلقته المفوضية الملكية من وزارة الخارجية السعودية عن ملاحظات إدارة الطرق، السعودية بصدد العيوب الفنية التي ظهرت في عملية رصف هذا الطريق، ووجهة نظر الحكومة السعودية بخصوص تكليف المقاول بإصلاح طريق جدة - مكة، والنظر في أمر تعبيد طريق مكة - عرفات، وإصلاح الأماكن الخطرة في طريق جدة - المدينة، كما تشير إلى رغبة الحكومة السعودية في الاطلاع على صورة العقد المبرم بين الحكومة المصرية والمقاول الذي قام برصف طريق جدة - مكة لمعرفة مدى قيامه بتعهداته لدى الحكومة المصرية.

فنرجو معاليكم التكرم بالنظر والإفادة بما يستقر عليه الرأي.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

وزير الخارجية

مصطفى النحاس

وثيقة رقم (٣٨٤)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: ٦/٦/ج١٣
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٢٠ سري
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٣م (٢٢ رجب ١٣٦٢هـ)

موضوع الوثيقة:

بشأن: تعجيل إيداع باقي المبالغ المستحقة للحكومة العربية السعودية.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية

بجدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية (الإدارة القنصلية):

بالإشارة إلى برقية المفوضية رقم ٣٢ المؤرخة ١٤ الجاري، أتشرف بإحاطة سعادتكم بأن سعادة يوسف بك ياسين سكرتير خاص جلالة ملك المملكة العربية السعودية اتصل بي اليوم راجياً تعجيل إجراءات إيداع باقي المبالغ المستحقة للحكومة العربية السعودية قبل وزارة الداخلية منذ موسم الحج الماضي.

ولما كنت أعلم أن هذه الحكومة تعاني ضيقاً مالياً شديداً في الآونة الحاضرة وأنها في مسيس الحاجة إلى باقي المبالغ المذكورة، فأرجو من سعادتكم تكرمكم بمخاطبة وزارة الداخلية في هذا الصدد، والإفادة برقياً بالنتيجة.

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى عبارات الاحترام

القائم بالأعمال بالنيابة/ إمضاء
الختم

٢٧ يونيو ١٩٤٣م

وثيقة رقم (٣٨٥)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢٦ يوليو ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: الأقساط المتاخرة من نفقات طريق جدة - مكة.

نص الوثيقة:

مذكرة

١- سبق أن اتصلت كلّ من وزارتي المالية والأشغال بهذه الوزارة لمخابرة المفوضية الملكية في جدة لتتصل هذه الأخيرة بالحكومة السعودية لتسديد الأقساط المتأخرة من نفقات طريق جدة - مكة.

٢- دارت مخابرات عدة بهذا الشأن، وأخيراً اقترحت وزارة المالية في خطاب موجه منها إلى هذه الوزارة استقطاع جملة الأقساط المتأخرة من المبالغ التي أودعتها وستودعها وزارة الداخلية المصرية في بنك مصر لحساب الحكومة السعودية، وهي عبارة عن أجور انتقالات الحجّاج المصريين للأراضي السعودية ورسوم الكورنتينة السعودية، وغير ذلك مما حصلته وزارة الداخلية لحساب الحكومة السعودية، وأضافت وزارة المالية أنه باستطلاع رأي حضرة صاحب العزة المستشار الملكي لقسم قضايا وزارة المالية في هذا الشأن أشار بعدم وجود ما يمنع من الوجهة القانونية من

إجراء مقاصّة.

٣- ولما كانت هذه الوزارة قد كتبت إلى المفوضية الملكية في جدة لتتصل بالحكومة السعودية في شأن تسديد أقساط الطريق المتأخرة فقد رأى انتظار رد الحكومة المذكورة.

٤- وصل أخيراً هذا الرد فكتب حضرة القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية في جدة بالنيابة يقول: إن سعادة الشيخ يوسف ياسين السكرتير الخاص لجلالة الملك عبدالعزيز أخبره باسم الحكومة السعودية أنه لا مانع لدى تلك الحكومة من خصم مجموع الأقساط المتأخرة لطريق جدة - مكة من المبالغ المحجوزة لحساب عملية النور والمياه في مكة المكرمة.

٥- ويبدو أن كل الظروف مجتمعة تشير بالأخذ باقتراح الحكومة السعودية وذلك:

أولاً: لأن موارد الحكومة السعودية في الوقت الحاضر لا تساعدها في الواقع على تسديد الأقساط المتأخرة دفعة واحدة، فظروف الحرب الحالية قد حدت من عدد الحجّاج، ومعروف أن ما تتقاضاه الحكومة السعودية من رسوم الحج هو أكبر مورد لميزانيتها.

ثانياً: إن عملية النور والمياه لا يمكن البدء في إنشائها إلا بعد انتهاء الحرب بوقت غير قصير؛ ذلك بأن الآلات اللازمة لهاتين العمليتين لا يمكن الحصول عليها في الوقت الحاضر؛ نظراً لاشتغال جميع المصانع خصوصاً الأمريكية والإنجليزية منها بحاجيات الحرب دون غيرها. ولن يتيسر لها العودة إلى صنع مثل الآلات المطلوبة إلا بعد نهاية الحرب . يضاف إلى ذلك مشكلة النقل بالبواخر، وهي مشكلة لن تحل إلا بعد نهاية الحرب بوقت غير قصير أيضاً.

من كل ذلك يبدو أن الأخذ باقتراح الحكومة السعودية على ما فيه من ظاهر

المجاملة فإنه حل تمليه الظروف، ولا يجب أن يغرب عن البال أنه حتى تتهيأ الظروف لإمكان استيراد الآلات اللازمة لعمليتي النور والمياه بمكة تكون قد تجمعت من فاضل غلات أوقاف الحرمين المبالغ الكافية لإنشاء مشروع النور والمياه.

على أنه عند الأخذ بهذا الرأي لا يجب أن يفوتنا أن نتخذ جميع الضمانات الكافية والتوكيدات اللازمة من الحكومة السعودية، على أن يستمر تخصيص القسط السنوي من فاضل غلات أوقاف الحرمين لحساب هذا المشروع إلى أن يكتمل لدى الحكومة المصرية المبلغ الكافي لذلك. وبذا نضمن الحصول على مثل المبلغ الذي سيسدد لحساب تكاليف طريق جدة - مكة، ونضمن أيضاً أن مصر هي التي ستقوم بمشروع النور والمياه في مكة دون غيرها.

عوض البحراوي

٢٦ يوليو ١٩٤٣م

وثيقة رقم (٣٨٦)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: س٣ ٩٤/ ٤٩/ ١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٣
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢٩يوليو ١٩٤٣م

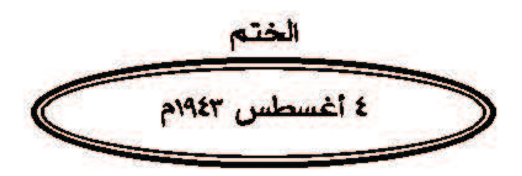
موضوع الوثيقة:

بشان: الأقساط المتاخرة من نفقات طريق جدة - مكة .

نص الوثيقة:

إدارة الشؤون السياسية
والاقتصادية

الختم



حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية

إشارة إلى كتاب وزارة الأشغال العمومية ٥٥١٠٤/٢٥٥ / ٣/٤/٣ المؤرخ ٦ يوليو سنة ١٩٤٣م، بشأن الأقساط المتأخرة من نفقات طريق جدة - مكة، وإتماماً للمحادثة التي جرت بين معاليكم وصاحب العزة وكيل هذه الوزارة بالنيابة في هذا الموضوع:

أتشرف بأن أرسل إلى معاليكم مع هذا صورة كتاب ومرفقاته تلقته هذه الوزارة من المفوضية الملكية بجدة، بخصوص الحديث الذي جرى بين حضرة

القائم بأعمال المفوضية بالنيابة وسعادة يوسف بك ياسين سكرتير خاص جلالة ملك المملكة العربية السعودية في هذا الصدد، والذي أدلى فيه سعادته برأي الحكومة السعودية، وهو يتلخص في أن الظروف الحربية التي حالت دون الوفاء بأقساط نفقات طريق جدة - مكة، وأنه يمكن للحكومة المصرية سداد نفقات رصف هذا الطريق مما حبسته لمشروع الماء والكهرباء، على أن تسدد الحكومة العربية السعودية هذه النفقات بعد الحرب. وأنه من الخير أن تبعث الحكومة المصرية بجميع فاضل غلة أوقاف الحرمين والصدقات دون خصم شيء منها حتى تنتهي الحرب.

وقد تلقت هذه الوزارة بعد ذلك من المفوضية الكتاب المرفقة صورته ضمنته رجاء الحكومة العربية السعودية تعجيل إجراءات إيداع المبالغ المستحقة لها قبل وزارة الداخلية، وتعزيز المفوضية لهذا الطلب نظراً لشدة حاجة الحكومة السعودية إليه.

فنرجو معاليكم التكرم بالنظر فيما اقترحته الحكومة العربية السعودية والإفادة. وقد أبلغنا ما تقدم إلى وزارة المالية.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

وزير الخارجية

مصطفى النحاس

من قسم الشرق

١٩٤٣/٧/٢٩م

وثيقة رقم (٣٨٧)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحـدة الـحـفـظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
مـلـف رقـم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الـمـلـف الـداخـلـي: ٢٥٥/٤/١ سري
رقـم الإفـادة:
نـمـرة الـتـصـديـر:
رقـم الـقـيـد:
عـدد الـمـرفـقـات:
تـاريـخ الـوثـيـقـة: القاهرة في ٤ أغسطس ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشأن: الأقساط المستحقة من نفقات رصف طريق جدة - مكة.

نـص الـوثـيـقـة:

وزارة الأشغال العمومية
مكتب الوزير

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

أتشرف بإبلاغ مقامكم الرفيع أني قد اطلعت على كتاب رفعتكم إلينا رقم ٩٤/٤٩/١ سري المؤرخ ٤ أغسطس سنة ١٩٤٣م، وعلى كتاب حضرة القائم بأعمال المفوضية المصرية بالحجاز المؤرخ ٧ يوليو سنة ١٩٤٣م إلى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية، وكتاب حضرة سكرتير خاص جلالة ملك المملكة العربية السعودية المؤرخ ٦ يوليو سنة ١٩٤٣م إلى حضرة القائم بأعمال المفوضية المصرية بالحجاز، بشأن الاعتذار بظروف الحرب عن وفاء الأقساط المستحقة من نفقات رصف طريق جدة – مكة، واقتراح وفاء هذه النفقات مما خصصته الحكومة المصرية لمشروعات المياه والكهرباء بالحجاز، على أن تقوم الحكومة العربية السعودية بسدادها بعد الحرب وطلبت هذه الحكومة أن ترسل الحكومة المصرية جميع ما يستحق من غلة الأوقاف والصدقات قمحًا لتوزيعه بمكة والمدينة؛ بحجة حاجة الأهالي إلى القمح.

وقد عرضت هذه الموضوعات على اللجنة المؤلفة لدرس شؤون الحرمين الشريفين فرأت ما يأتي:

أولاً: نفقات رصف طريق جدة - مكة وطريقة سدادها:

لم تقتنع اللجنة بأن اقتراحات الحكومة العربية السعودية فيما يتعلق بطريقة الوفاء بهذه النفقات يمكن قبولها، فإنه فضلاً عن مخالفتها لنصوص الاتفاق المبرم بين الحكومتين ليس لها ما يبررها؛ إذ أن الحكومة العربية السعودية قد تعهدت بالوفاء بنفقات رصف الطريق بين جدة ومكة على أقساط سنوية لا تقل عن ٢٠ ألف جنيه تحصلها من ضريبة الطرق هناك.

كما تعهدت بتكملة ما ينقص من دخل الضريبة المذكورة عن القسط السنوي المتفق عليه، وأنه في حالة زيادة دخل الضريبة عن هذا القسط تؤدي الحكومة العربية السعودية إلى الحكومة المصرية هذه الزيادة لحين استهلاك جميع المبالغ التي قد أنفقت في هذه الأعمال. وعلى ذلك ترى اللجنة ضرورة قيام الحكومة العربية السعودية بوفاء الأقساط المستحقة وما يستحق منها في حينها، وترجو مطالبتها بتنفيذ التزاماتها في هذا الشأن.

أما اقتراح الحكومة العربية السعودية خصم ما بقي من هذه النفقات من الاعتمادات المخصصة لأعمال المياه والكهرباء في الحجاز فلا ترى اللجنة محلاً لإقراره؛ لأنه يتنافى مع الأوضاع المالية المقررة، فهذه الأموال خصصت في ميزانية الدولة التي أقرها البرلمان لغرض معين فلا يمكن أن تخصص لأغراض أخرى. وفضلاً عن ذلك فقد سبق لهذه اللجنة أن اقترحت برنامجًا لمشروعات صحية وعمرانية خاص بالمياه والمجاري يستطاع تنفيذه بقدر ما تسمح به ظروف الحرب بما يكفل التعجيل بتحسين الحالة الصحية من حيث منع تلويث المياه، وتوفير قسط كبير من الراحة والسلامة لأهل الحجاز والحجَّاج. وفي الأخذ باقتراح الحكومة العربية السعودية تعطيل لتنفيذ هذا البرنامج، وتفويت لمصلحة حيوية محققة ضرورية لحياة الحجَّاج والأهالي.

ومضافاً إلى ذلك فإن ما تقترحه الحكومة العربية السعودية - إذا فرضنا إمكان تنفيذه - لا يعني أنها وفت بالتزاماتها؛ إذ أنه حتى لو صح نقل الاعتمادات الخاصة بالمياه والكهرباء إلى بند الطرق، فإن الحكومة المصرية

تكون هي التي قامت بالسداد في حين أن الحكومة العربية السعودية هي المطالبة بتلك النفقات.

وحالة الرخاء الموجودة الآن بالحجاز تؤيد وجهة نظر اللجنة في إمكان سداد الأقساط المقررة عن نفقات الطرق وعدم تأجيلها إلى ما بعد الحرب؛ إذ قد ظهر من الاطلاع على كتاب حضرة القائم بالأعمال في المفوضية المصرية بالحجاز وما صرح به حضرة سكرتير خاص جلالة ملك المملكة العربية السعودية، أن تلك الحكومة تستحضر بمعاونة بريطانيا العظمى وعن طريق مجلس التموين للشرق الأوسط جميع المواد الغذائية الأساسية بأثمان منخفضة، ثم تبيعها بأثمان مرتفعة للأهالي، وبذلك تربح من وراء هذه العملية مبالغ طائلة لا تعد بجانبها أقساط الطرق شيئاً مذكوراً.

ومضافاً إلى ذلك فإن الحكومة المصرية حصلت باسم الحكومة العربية السعودية في موسم الحج الفائت عن أجور الانتقال ورسوم الكورنتينه السعودية عن الحجَّاج المصريين مبلغاً وصل إلى ٢٦٨٠٠٠ جنيه، وهو مبلغ ضخم جداً إذا قيس بمثيله في العام الذي قبله حيث كان نحو ٦٤٠٠٠ جنيه فقط.

ثانياً: إرسال الصدقات وغلة الأوقاف كاملة من القمح:

وفيما يختص باقتراح الحكومة العربية السعودية أن ترسل لها الصدقات وغلة الأوقاف كاملة من القمح، فقد رأت اللجنة أن ذلك يخالف ما تم الاتفاق عليه بين الحكومتين بخصوص القدر الذي يرسل من هذه الغلة والصدقات والصفة التي ترسل وتوزع بها، إذ قد اتفق منذ أن أعيدت العلاقات بين الحكومتين على أن يكون إرسال هذه الصدقات نقداً، وأن يحتفظ بقدر منها لأعمال الإصلاحات العمرانية المنوي تنفيذها في الحجاز. وقد جاء في الخطابات المتبادلة بين الحكومتين بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦م بهذا الخصوص ما يأتي:

وستعين الحكومة المصرية من يتولى الإشراف على صرف الصدقات التي ترسلها، وهي تعتزم أن تنفق من الأموال التي كانت تخصصها للصدقات ومن فاضل غلة الأوقاف المذكورة في حدود القواعد الشرعية لعمارة الحرمين الشريفين ولإصلاح المرافق المتصلة بهما.

وترى اللجنة أن في إرسال هذه الغلة والصدقات قمحاً لتوزيعها في الحجاز ما يتعارض مع هذا الاتفاق، وما من شأنه أن يضيع المورد الذي تعتمد عليه الحكومة واللجنة في تنفيذ مشروعات الإصلاح العمرانية في الحجاز، وفيه عدول عن خطة جرى العمل عليها منذ سنة ١٩٣٦م وكانت محل تأييد الحكومة العربية السعودية وتقديرها في شتى المناسبات، ومع ذلك فإن اللجنة لا ترى لهذا الطلب ما يبرره من ظروف التموين في الحجاز؛ إذ يتضح من كتاب المفوضية المصرية بالحجاز أن ممثلنا هناك علم بصفة خاصة من جناب القائم بأعمال المفوضية البريطانية بجدة بأن كميات المواد الغذائية التي تكفلت بريطانيا العظمى بإحضارها للبلاد العربية السعودية ويتولى مجلس التموين للشرق الأوسط تدبيرها وتوزيعها كافية جداً لهذه البلاد التي يجب أن تعتبر نفسها خيراً من كثير من الدول، وأن كل ما ينقصها هو عجز المواد الكمالية، ولكن هذه قليلة بالبلاد الأخرى أيضاً، وكذلك يفهم من كتاب المفوضية المصرية بالحجاز أن الحكومة العربية السعودية تسلمت في أوائل شهر يوليو سنة ١٩٤٣م شحنة قدرها ٢١ ألف شوال من الأرز المصري وردت من السويس، فضلاً عن كميات أخرى من القمح الكندي والشاي والسكر وغيرها، وأن جميع هذه المواد الغذائية ترد إليها بانتظام بفضل معاونة بريطانيا العظمى، التي تبلغ قيمة مساعدتها في عام ١٩٤٣م للحكومة العربية السعودية أربعة ملايين من الجنيهات.

من كل ذلك ترى اللجنة أن حالة التموين بالحجاز مكفولة خلال الحرب، وأن لديها ما يكفيها من القمح، حتى أنها لم تضطر لخلط القمح لمواجهة أزمة التموين كما فعل كثير من البلاد ومن بينها مصر ذاتها. ولا تستطيع الحكومة المصرية وهي تبذل كل جهد لتوفير القدر الضروري من القمح لسد حاجة التموين في البلاد، وتضطر لخلط القمح بالذرة تارة والشعير والردة تارة أخرى؛ لمواجهة هذه الحاجة، وأن ترسل قمحاً للحجاز وهو في غير حاجة ماسة إليه، وذلك كله فضلاً عن صعوبات النقل ونفقاته في الظروف الحاضرة.

ولهذا فإن اللجنة ترى أنه يتعين بقاء الحالة كما كانت عليه من حيث الاكتفاء بإرسال جانب من الصدقات وغلة الأوقاف نقداً، وبقدر ما أرسل في العام الماضي.

ثالثاً: تغيير سعر القطع ببلاد الحجاز:

عرضت اللجنة للصعوبات التي يلقاها الحجَّاج المصريون إذا تعرضوا في موسم الحج وهم بالحجاز لتغيرات فجائية في سعر القطع، ورأت بهذه المناسبة أن تشير إلى ارتفاع سعر الريال الحجازي وتعرضه للتقلبات اليومية بالحجاز بالنسبة للعملة المصرية، بما من شأنه أن يزيد في أعباء الحجَّاج المصريين ونفقات الحاج زيادة مفاجئة لم يتهيئوا لها، كما حصل في العام الماضي لكثيرين من الحجَّاج حتى اضطروا أن يتلمسوا المعونة من كل جانب.

ولما كانت الحكومة العربية السعودية تملك بوسائلها أن تحدد وتثبت سعر العملة تحديداً وتثبيتاً ملائماً، كما تفعل ذلك بالنسبة للرسوم التي تحصلها الحكومة المصرية لحسابها عن انتقال الحجَّاج المصريين بالحجاز؛ فإن اللجنة ترجو أن تتولى الحكومة المصرية الاتصال بالحكومة العربية السعودية للعمل على تحديد قيمة ثابتة ملائمة لسعر الجنيه المصري بالريالات الحجازية أثناء موسم الحج، وتعلنه قبل الموسم المذكور بوقت كاف ليكون الحجَّاج على بينة من أمرهم، فتضمن بذلك تخفيف نفقات الحج، وسيكون من شأن هذه ما يحفز المصريين إلى الإقبال على الحج فتزيد بذلك موارد الحكومة العربية السعودية من هذه الناحية زيادة كبيرة.

وإني أتشرف بأن أعرض على مقامكم الرفيع ما انتهى إليه رأي اللجنة في هذه الطلبات والاقتراحات، حتى إذا أقررتم وجهة نظرها تفضلتم بإبلاغه إلى الحكومة العربية السعودية.

وإني أؤكد لرفعتكم أن اللجنة في بحثها قد حرصت على التزام السياسة الحكيمة التي جرت عليها الحكومة المصرية في توفير كل وسيلة لتنفيذ أعمال الإصلاح في الحرمين الشريفين، كما واجهت الظروف والاعتبارات التي استندت إليها الحكومة العربية السعودية في مطالبها واقتراحاتها.

وتفضلوا رفعتكم بقبول عظيم الاحترام

وزير الأشغال العمومية

ورئيس اللجنة ١٩٤٣/٨/٢٣م

إمضاء/ عثمان محرم

وثيقة رقم (٣٨٨)

المصدر:	دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ:	الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم:	١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:	
رقم الإفادة:	
نمرة التصدير:	
رقم القيد:	
عدد المرفقات:	
تاريخ الوثيقة:	١٧ أغسطس ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: طريق جدة - مكة.

نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية
مكتب الوزير

حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الخارجية

أتشرف بإحاطة مقامكم الرفيع علماً أنني تلقيت كتابكم رقم ١/٤٩/٩٤ المؤرخ ٢٥/٨/ ١٩٤٣م عمَّا ظهر في طريق جدة - مكة من تكشف الأسفلت في بعض منحنياته، وما يجب عمله من إصلاح قبل موسم الحج المقبل، وقبل انتهاء سنتي ضمان المقاول.

وقد اتصلت في الحال بحضرة مقاول العملية محمد حسن العبد بك فأظهر استعداده للمبادرة إلى عمل كل إصلاح يقتضيه الطريق، واستقر رأيي على إيفاد الأستاذ السعيد محمد سبع نائب مدير عام مصلحة التنظيم ليفحص الحالة ويرى رأيه فيما يلزم عمله، ويرافقه في هذه المأمورية حضرة حامد أفندي القصبي سكرتير عام وزارة الأشغال بصفته سكرتيرًا للجنة إصلاحات الحجاز، وحضرة عبدالسلام بدر الدين أفندي مدير قسم الهندسة بوزارة الوقاية بحكم ما كان له من

إشراف تفتيشي على تلك العملية أثناء تنفيذها، وسيكون معهما مهندس المقاول ومهندس مقيم يتلقى التعليمات التي يراقب التنفيذ على مقتضاها، وقد يستصحبون موظفاً آخر لتكليفه ببعض ما يلزم من أعمال الرسم أو الكتابة.

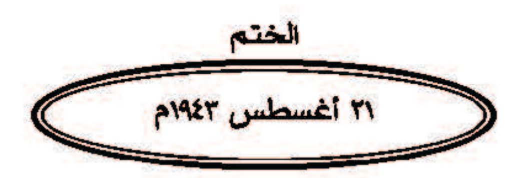
ومن المنتظر أن يسافر حضراتهم في ظرف عشرة أيام بواسطة طائرة خاصة سنتفق مع شركة طيران بنك مصر عليها.

وإني أرجو من مقامكم الرفيع التفضل بإخطار حضرة القائم بالأعمال بالمفوضية المصرية بجدة بذلك، وبأننا سننبئه تلغرافيًا بوقت قيام الطائرة لكي يرافقهم في المرور على الطريق ويسهل لهم مأموريتهم ويعد السيارات اللازمة لهذا الغرض وترتيب إقامتهم في الأيام القليلة التي سيقضونها هناك.

وتفضلوا يا صاحب المقام الرفيع بقبول أخلص احتراماتي

وزير الأشغال العمومية
ورئيس لجنة إصلاح الحرمين الشريفين

الختم



وثيقة رقم (٣٨٩)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٢٤
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشأن: إيفاد بعثة لفحص طريق جدة - مكة.

نص الوثيقة:

بستان جدة

كتاب المفوضية رقم ١٦ سري: ستوفد وزارة الأشغال العمومية بعض كبار موظفيها ومساعدين لفحص حالة طريق جدة – مكة، وينتظر سفرهم على طائرة خاصة في عشرة أيام ستبلغكم برقيًا وزارة الأشغال وقت قيامها، رجاء تسهيل مأموريتهم من حيث السيارات والإقامة.

وزير الخارجية

وثيقة رقم (٣٩٠)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٩٤٣/٨/٢٤م

موضوع الوثيقة:

بشأن: البعثة المسافرة للحجاز لمعاينة طريق جدة - مكة.

نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية
مكتب الوزير

حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الخارجية

إلحاقاً بكتابنا رقم ٢٥٥/ ٤/ ٦ المؤرخ في ٢٤/ ٨/ ١٩٤٣م
أتشرف بإحاطة مقامكم الرفيع علماً بأن صاحب العزة محمد حسن العبد بك مقاول عملية رصف طريق جدة – مكة قد أبلغنا أنه لأسباب صحية منعت حضرة حامد عبده أفندي قوره المهندس عن السفر للحجاز، وقد اختار حضرتَي عبدالرؤف أفندي حنفي والسيد أفندي عبدالوهاب مندوبين عنه في البعثة المشار إليها.

وعليه أرجو من مقامكم الرفيع التكرم بإصدار التعليمات اللازمة للاتصال بالمفوضية السعودية بمصر لمنحهما التسهيلات اللازمة لدخول الحجاز وإعفائهما من جميع الرسوم كنص الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين.

وتفضلوا يا صاحب المقام الرفيع بقبول فائق الاحترام

وزير الأشغال العمومية
ورئيس لجنة إصلاح الحرمين الشريفين

وثيقة رقم (٣٩١)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحـدة الـحـفـظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
مـلـف رقـم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الـمـلـف الـداخـلـي:
رقـم الإفـادة:
نـمـرة الـتـصـديـر:
رقـم الـقـيـد:
عـدد الـمـرفـقـات:
تـاريـخ الـوثـيـقـة: ١٩٤٣/٨/٢٥م

موضوع الوثيقة:

بشأن: اقتراحات من الحكومة العربية السعودية للحكومة المصرية بهدف تسديد ما عليها للحكومة المصرية.

نـص الـوثـيـقـة:

وزارة الخارجية

١) تقدمت الحكومة الحجازية ببعض اقتراحات بشأن تسديد ما عليها للحكومة المصرية من مبالغ، وإرسال جميع ما يستحق من غلة الأوقاف والصدقات قمحاً لتوزيعه بمكة والمدينة بحجة حاجة الأهالي إلى القمح.

٢) عرضت هذه الاقتراحات على اللجنة المؤلفة لدرس شؤون الحرمين الشريفين فرأت ما يأتي:

أ- نفقات رصف طريق جدة - مكة وطريقة سدادها:

سبق أن تعهدت الحكومة السعودية بتسديد هذه النفقات على أقساط سنوية لا يقل كل منها عن عشرين ألف جنيه، أخذاً من حصيلة ضريبة الطرق في الحجاز، وتقترح الحكومة الحجازية خصم الباقي عليها من الاعتمادات المخصصة لأعمال المياه والكهرباء في الحجاز.

ولكن اللجنة رفضت هذا الاقتراح لمخالفته للأوضاع المالية؛ لأن هذه الأموال مخصصة لغرض معين ولا يمكن تخصيصها لغرض آخر. فضلاً عن أن في الأخذ باقتراح الحكومة الحجازية تفويتاً لتنفيذ برنامج أعمال المياه والكهرباء الذي هو في مصلحة الحجَّاج والأهالي.

ثم إنه إذا فرض وأمكن نقل اعتمادات المياه والكهرباء إلى بند الطرق، فإن الحكومة المصرية تكون هي التي وفت بالسداد، في حين أن الوفاء واقع على الحكومة السعودية .

وحالة الرخاء السائدة الآن في الحجاز تساعد على الوفاء؛ إذ قد تبين أن الحكومة السعودية تستورد لحسابها وبأثمان منخفضة جميع المواد الغذائية الأساسية، ثم تبيعها بأثمان مرتفعة وتجني من وراء ذلك مبالغ طائلة.

ثم إن الحكومة المصرية حصلت في العام الماضي لحساب الحكومة السعودية مبلغ ٢٦٨٠٠٠ جنيه كأجور انتقال ورسوم كورنتينا من الحجَّاج المصريين وهذا مبلغ ضخم.

ب- إرسال الصدقات وغلة الأوقاف كاملة من القمح:

سبق الاتفاق بين الحكومتين المصرية والسعودية على إرسال هذه الصدقات نقداً، وأن يحتفظ بجانب منها لأعمال الإصلاحات العمرانية في الحجاز.

واقتراح الحكومة الحجازية تلقِّي هذه الغلة وهذه الصدقات قمحاً يوزع في الحجاز يخالف ما سبق الاتفاق عليه، ومن شأنه فقدان المورد الذي تعتمد عليه الحكومة المصرية ولجنة إصلاح الحرمين لتنفيذ المشروعات العمرانية في الحجاز، وفضلاً عن ذلك فحالة التموين في الحجاز لا تبرر هذا الطلب؛ لأن كميات المواد الغذائية التي ترسل لتلك البلاد كافية جداً، بل وأفضل منها في بلاد كثيرة.

وقد عرضت اللجنة لتقلبات سعر القطع في الحجاز وما يلقاه الحجَّاج المصريون من صعوبات بسببها، وطلبت مخابرة الحكومة الحجازية لتثبيت سعر العملة بشكل ملائم في ٢٥/ ٨/ ١٩٤٣م.

وثيقة رقم (٣٩٢)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحـدة الـحـفـظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
مـلـف رقـم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الـمـلـف الـداخـلـي:
رقـم الإفـادة:
نـمـرة الـتـصـويـر:
رقـم الـقـيـد:
عـدد الـمـرفـقـات:
تـاريـخ الـوثـيـقـة: ٢٩/٨/١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشأن: حجز تذاكر طيران للمذكورين أدناه لقيامهم بمهمة عاجلة.

نـص الـوثـيـقـة:

حضرة الأستاذ حامد القصبي　سكرتير عام وزارة الأشغال العمومية
حضرة الأستاذ السعيد محمد سبع　نائب مدير عام مصلحة التنظيم
حضرة الأستاذ عبدالحميد منير بك　سكرتير أول المفوضية الملكية المصرية بجدة.

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

بالإشارة إلى كتاب وزارة الأشغال العمومية المؤرخ ٢٥ الجاري، أتشرف بإحاطة سعادتكم بأنه قد استقر رأي الوزارة المذكورة على سفر حضرات المذكورين أعلاه بطائرة أول سبتمبر التابعة لشركة الطيران الإمبراطورية.

فالرجاء التكرم بالتنبيه لمخابرة السفارة البريطانية لتخاطب الشركة المذكورة لحجز ثلاث محلات بالطائرة المذكورة لحضراتهم؛ نظراً لأن مهمتهم عاجلة، والتوصية بحجز محلاتهم للعودة بأول طائرة عائدة من جدة، وستدفع وزارة الأشغال القيمة للشركة.

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى عبارات الاحترام

٢٩/٨/١٩٤٣م

وثيقة رقم (٣٩٣)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٣٠ أغسطس ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشأن: تقديم التسهيلات لبعثة وزارة الأشغال المصرية.

نص الوثيقة:

بستان جدة

برقية الوزارة رقم ٢٤، ستسافر بعثة وزارة الأشغال ومعهم حضرة القائم بأعمال المفوضية الملكية بجدة بطائرة أول سبتمبر المقبل التابعة لشركة الطيران الإمبراطورية، ونرجوكم الاتصال بالسلطات المحلية لعمل جميع التسهيلات والإعفاءات.

وزير الخارجية
في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٣م

الختم



وثيقة رقم (٣٩٤)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم:
الملف الداخلي: ٤٠/٩/٥٣
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٩٤٣/٩/٥م

موضوع الوثيقة:

بشأن: إصلاح الطريق بين جدة ومكة.

نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية
مصلحة التنظيم ١٧١٢٧

حضرة صاحب العزة سكرتير عام وزارة الخارجية

أتشرف بأن أرجو عزتكم التفضل بمخابرة مفوضية المملكة السعودية بالتصريح بمعافاة الأسماء الموضحة بعد من دفع الرسوم الخاصة بالمفوضية، إذ أن المصلحة ستستخرج لهم جوازات سفر من شركة البواخر الخديوية إلى الحجاز للعمل في إصلاح الطريق بين جدة ومكة، وهم عبدالحميد: أحمد طنطاوي، محمد محمد قنديل، عفيفي أحمد محمد، بدوي محمد الدويك، محمد عبدالوهاب سالم.

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

المدير العام
لمصلحة التنظيم بالنيابة

وثيقة رقم (٣٩٥)

المصدر:	دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ:	الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم:	١/٤٩/١٠٢
الملف الداخلي:	٤٠/٩/٥٣
رقم الإفادة:	
نمرة التصدير:	
رقم القيد:	
عدد المرفقات:	
تاريخ الوثيقة:	٨ سبتمبر سنة ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشأن: إصلاح الطريق بين جدة ومكة.

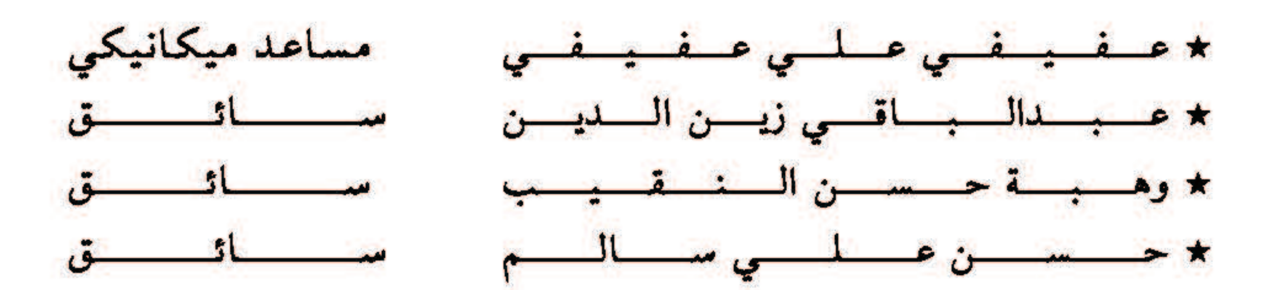
نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية ١٧٣٧٢
مصلحة التنظيم

حضرة صاحب العزة سكرتير عام وزارة الخارجية

أتشرف أن أرجو عزتكم التفضل بمخابرة المفوضية السعودية لمعافاة الموظفين والعمال الموضحين بعد من دفع الرسوم الخاصة بالمفوضية؛ إذ أن المصلحة ستستخرج لهم جوازات سفر من شركة البواخر الخديوية؛ للسفر إلى الحجاز للعمل في إصلاح الطريق بين جدة ومكة وهم:

★ سليمان أفندي علي شلبي	مهندس
★ حمزة عبدالمجيد	ملاحظ
★ محمد فهمي فوزي	ملاحظ
★ محمد بدوي رجب	ميكانيكي
★ حسن السيد عبدالرحيم	سائق سيارة
★ سيد محمود	ميكانيكي



★ عفيفي علي عفيفي	مساعد ميكانيكي
★ عبدالباقي زين الدين	سائق
★ وهبة حسن النقيب	سائق
★ حسن علي سالم	سائق

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام...

المدير العام

لمصلحة التنظيم بالنيابة

الختم



وثيقة رقم (٣٩٦)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: ٣/٣/ج٢
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٣١٢
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٣م (١١ رمضان ١٣٦٢)

موضوع الوثيقة:

بشان: الشكر الذي وجهه الملك عبدالعزيز آل سعود إلى البعثة المصرية بطريق جدة - مكة.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية
بمدينة جدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

أتشرف بأن أنهي إلى سعادتكم أن حضرة الأستاذ عبدالحميد منير بك القائم بالأعمال بالنيابة كان قد أرسل إلى جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود برقية بمناسبة سفر حضرتي رئيسي بعثة وزارة الأشغال العمومية لطريق جدة، مكة عائدين إلى مصر، يضمنها الشكر على ما لاقى أعضاء البعثة من عناية الحكومة السعودية، فجاء من جلالته الجواب الذي ألحق صورتين منه.

وإنني أرجو من سعادتكم التكرم بإبلاغ هذا الشكر الملكي إلى حضراتهم جميعاً.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

القائم بالأعمال بالنيابة
علي فهمي العمروسي

وثيقة رقم (٣٩٧)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١٠٢/٤٩/١
الملف الداخلي: ٥٣/٩/٤٠
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: إيداع مبلغ لإصلاح طريق جدة - مكة.

نص الوثيقة:

مستعجل جداً
وزارة الأشغال العمومية
مصلحة التنظيم ١٧٦٣٩

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

أتشرف بالإحاطة أنه بمناسبة إصلاح طريق مكة - جدة بالحجاز وضرورة الإسراع في نهو هذا العمل، أرفق مع هذا حافظة إضافة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه، رجاء التكرم بالتنبيه بإيداع قيمتها بمفوضية جدة على أن تكون تحت تصرفنا أو من ينوب عنا في غيابنا هناك قبل يوم ٢٠ الجاري، وسنعطي للمختصين في المفوضية المذكورة نموذجاً من إمضائنا وإمضاء من ينوب عنا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

الختم



وثيقة رقم (٣٩٨)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٥/٩/١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشأن: إصلاح الطريق بين جدة ومكة.

نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية
مصلحة التنظيم

حضرة صاحب العزة سكرتير عام وزارة الخارجية

أتشرف بأن أرجو عزتكم التفضل بمخابرة المفوضية السعودية لمعافاة الموظفين والمستخدمين والعمال الموضحين أسماؤهم بالكشف المرفق من دفع الرسوم الخاصة بالمفوضية؛ إذ أن المصلحة ستستخرج لهم جوازات سفر من شركة البواخر الخديوية للسفر إلى الحجاز في إصلاح الطريق بين جدة ومكة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المدير العام لمصلحة التنظيم بالنيابة
١٥/٩/١٩٤٣م

وثيقة رقم (٣٩٩)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة

وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨

ملف رقم: ١٠٢/٤٩/١

الملف الداخلي: ٣/١١ ثالث

رقم الإفادة:

نمرة التصدير:

رقم القيد:

عدد المرفقات:

تاريخ الوثيقة: ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشأن: صرف مبلغ ٢٠٠٠ جنيه مصري من رصيد اعتماد الطوارئ.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
الإدارة المالية

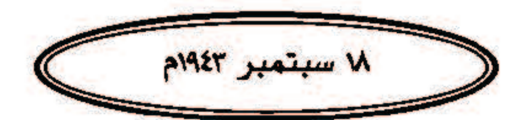
تحريراً في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣م

حضرة القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بمدينة جدة

نرجو التكرم بسحب مبلغ ٢٠٠٠ (ألفي جنيه مصري) من رصيد اعتماد الطوارئ وقدره ٢٣٠٠، ووضعه بحساب خاص تحت تصرف مدير عام مصلحة التنظيم بالنيابة أو من ينوب عنه هناك؛ للصرف منه في نفقات إصلاح طريق مكة - جدة بالحجاز، على أن ترسل المستندات المؤيدة للصرف للوزارة بحساب خاص.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وكيل الخارجية
الخارجية



وثيقة رقم (٤٠٠)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: س٣ ٩٤/ ٤٩/ ١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: أ
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢٠ سبتمبر ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: منح العمال في طريق جدة - مكة تاشيرات الدخول للمملكة العربية السعودية.

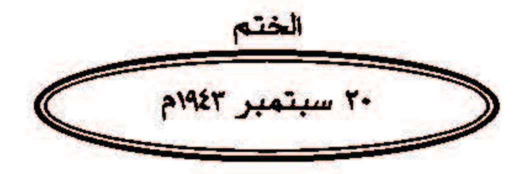
نص الوثيقة:

مذكـــــرة

تهدي وزارة الخارجية الملكية المصرية أسمى تحياتها إلى المفوضية الملكية العربية السعودية، وترجوها التفضل بمنح تأشيرات مجانية لدخول المملكة العربية السعودية، إلى المستخدمين والعمال الموضحة أسماؤهم بالكشف المرفق. وهم مكلفون من مصلحة التنظيم للعمل في إصلاح الطريق بين جدة ومكة المكرمة.

وتنتهز وزارة الخارجية الملكية هذه الفرصة للإعراب للمفوضية الملكية العربية السعودية عن فائق احتراماتها.

الختم



وثيقة رقم (٤٠١)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢١ سبتمبر ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشأن: طريق جدة- مكة.

نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية
ديوان العموم
عند الرد تذكر المكاتبة رقم
١/٤/٢٥٥

حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الخارجية

إلحاقاً بالمكاتبات الخاصة بالموضوع المبين بعاليه والمنتهية بالجواب المرسل إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الخارجية بتاريخ ٢٩ أغسطس الماضي، أتشرف بإحاطة عزتكم علماً بأن الوزارة قد انتدبت بعض رجالها الفنيين للإشراف على عملية الإصلاحات اللازمة لطريق جدة - مكة، كما تم ترحيل الدفعة الأولى من المستخدمين والعمال وشحن الأدوات والمهمات الخاصة بهذه العملية على الباخرة الطائف التي غادرت السويس يوم الأحد ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣م، كما أن هناك دفعة ثانية من المهمات ستشحن على الباخرة التي ستبحر إلى جدة حوالي اليوم الخامس والعشرين من الشهر الحالي.

وعليه نرجو من عزتكم التكرم بالاتصال بالمفوضية الملكية المصرية في جدة لعمل التسهيلات اللازمة لهؤلاء المندوبين، ولا سيما ما يتعلق بسكنهم وتموينهم، ومنحهم حق استعمال الفنادق والمباني الحكومية على طول الطريق، وبجدة ومكة لسكناهم ولتخزين المهمات، وغير ذلك مما تستدعيه الحاجة، مع التفضل بالعلم بأن مصلحة التنظيم قد أصدرت التعليمات بتحويل مبلغ ألفين من الجنيهات إلى المفوضية المذكورة للصرف منها على هذه العملية، على أن يكون لحضرة محمد عبدالسلام أفندي مفتش الطرق الموجود بالحجاز الآن حق الصرف في كل ما يلزم للعمل في أثناء غياب الأستاذ السعيد محمد السبع نائب مدير عام مصلحة التنظيم الذي عهد إليه الإشراف على تنفيذ عملية إصلاح الطريق المشار إليه.

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

محمد كامل غنيم
وكيل وزارة الأشغال العمومية
٤٣/٩/٢٠

الختم



وثيقة رقم (٤٠٢)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: ٤٠/٩/٥٣
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢٧ سبتمبر ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشأن: إعفاء العاملين من دفع الرسوم الخاصة بالمفوضية.

نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية
مصلحة التنظيم
٤٠/٩/٥٣

حضرة صاحب العزة سكرتير عام وزارة الخارجية

أتشرف بأن أرجو عزتكم التفضل بمخابرة المفوضية السعودية لمعافاة الموظفين والعمال الموضحين بعدُ من دفع الرسوم الخاصة بالمفوضية؛ إذ أن المصلحة ستقوم باستخراج تذاكر سفر لهم من شركة البواخر الخديوية للسفر إلى الحجاز للعمل في إصلاح الطريق بين جدة ومكة وهم:

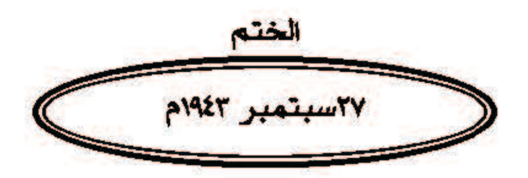
١- محمد زكي شافعي أفندي (مهندس)
٢- فهمي إبراهيم السيد (سائق)
٣- فرغلي سعيد أحمد (سائق)
٤- فريد محمد رحومة (سائق)
٥- عبدالعزيز علي محمد (سائق)

٦- مصطفى محمد رمضان (ميكانيكي)
٧- إبراهيم محمد حمد (ملاحظ)
٨- علي محمد عمران (عامل حرارة)
٩- -جابر علي سليمان (عامل حرارة)

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

المدير العام لمصلحة التنظيم بالنيابة
٤٣/٩/٢٧

الختم



وثيقة رقم (٤٠٣)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: س٣ ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: أ
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: سبتمبر ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: برقية من جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود.

نص الوثيقة:

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الأشغال العمومية

نتشرف بإبلاغ سعادتكم أن هذه الوزارة تلقت من المفوضية الملكية المصرية بجدة البرقية الملحقة صورتها والمرسلة من حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز آل سعود إلى حضرة الأستاذ عبدالحميد منير بك القائم بأعمال المفوضية بالنيابة، رداً على البرقية التي رفعها إلى جلالته، وضمنها شكر بعثة وزارة الأشغال لطريق جدة - مكة على ما لاقى أعضاؤها من عناية الحكومة السعودية.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

وكيل الخارجية
عبدالرحمن حقني

وثيقة رقم (٤٠٤)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحـدة الـحـفـظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
مـلـف رقـم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الـمـلـف الـداخـلـي:
رقـم الإفـادة:
نـمـرة الـتـصـديـر:
رقـم الـقـيـد:
عـدد الـمـرفـقـات:
تـاريـخ الـوثـيـقـة: سبتمبر ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: شكر البعثة لجلالة الملك بواسطة المفوضية السعودية بالقاهرة، ورد المفوضية على ذلك.

نـص الـوثـيـقـة:

عبدالحميد منير بك

جدة

قد كان لبرقيتكم بمناسبة عودة حضرة حامد بك القصبي سكرتير عام وزارة الأشغال المصرية، وسعيد بك السبع نائب مدير عام مصلحة التنظيم إلى القاهرة، ورفعهم شكرهم لنا عمّا لاقوه وزملاؤهم من معاونة حكومتنا، أحسن الأثر عندنا، وهذا نراه لازماً وواجباً في حقهم، فنحن نشكر لهم عواطفهم ونتمنى إبلاغهم ذلك، كما نشكر لحضرتكم همتكم وما تقومون في حق الحكومتين من خدمات طيبة.

عبدالعزيز

صورة طبق الأصل

وثيقة رقم (٤٠٥)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٢/١٠/١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: إجراءات الحجز للعاملين في إصلاح طريق جدة - مكة.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
الإدارة العامة

مذكـــــــرة

(١) تخاطبت تليفونيًّا اليوم مع السفارة البريطانية بخصوص هذا الموضوع، ووعد مستر Ranengr dale بعمل كل لازم.

(٢) تخاطبت بعد ذلك تليفونيًّا مع الشركة الإمبراطورية الجوية في الموضوع، وعلمت أنه تم الحجز في الذهاب والإياب.

(٣) خاطبت وزارة الأشغال مدير مكتب الوزير محمد بك الألفي، وأخبرت عزته بإتمام هذا الحجز وعمل اللازم.

١٢/ ١٠/ ٤٣

أخطرت سعادة السكرتير العام
وسعادة مدير الإدارة بهذا الإجراء

وثيقة رقم (٤٠٦)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: ٣/ ٢/ ٢ب سري
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٣٦٠
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: طلب تمهيد بعض مناطق طريق جدة - المدينة المنورة قبل موسم الحج.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية
بمدينة جدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

أتشرف بأن أنهي إلى سعادتكم أنني قصدت إلى وزارة الخارجية العربية السعودية وحضرة الأستاذ محمد سعيد السبع نائب مدير عام مصلحة التنظيم والمشرف على أعمال صيانة طريق جدة - مكة، وتحدثنا مع وزير الخارجية بالنيابة حديثاً مستفيضاً.

بدأ سعادته الحديث وأشار إلى الجهود التي تبذلها بعثة وزارة الأشغال العمومية للنهوض بمهمتها على خير وجه، ثم شرع حضرة مدير عام مصلحة التنظيم يشرح له تفاصيل العمل.

وما إن انتهىٰ هذا الإيضاح حتى أخبر سعادة الوزير بالنيابة أنه تلقى برقية من الرياض تتضمن رغبة سامية من جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود في دراسة إمكان

اتخاذ إجراءات وأعمال علها تكون كفيلة بتمهيد بعض مناطق طريق جدة والمدينة المنورة وتمهيدها؛ لتكون صالحة لسير الحجَّاج في الموسم المؤذن بالحلول، ولا سيما في الجهات الرملية.

ويرون أنه قد يلزم لذلك جراراتان [كذا!] وآلتان لتمهيد الطريق يطمعون في أن تقوم الحكومة بتزويدها.

ويجمل أن أذكر بهذه المناسبة أن المستر جوردان وزير إنجلترا المفوض أبان لي في ثنايا حديث جرى بيننا أن عمل هذا التمهيد أمر أضحى لا مفر منه؛ توفيراً لراحة الحجَّاج من جهة، ومراعاة لحالة السيارات وإطاراتها التي كثيراً ما تتعطل في هذا الطريق، وفي ذلك ما فيه من الإضرار بالحجَّاج.

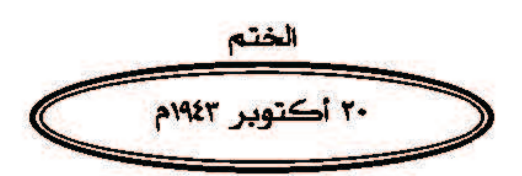
فرجائي إلى سعادتكم التكرم بمخابرة وزارة الأشغال العمومية في هذا الخصوص لتتفضل بتحقيق هذا الرجاء.

وتفضلوا سعادتكم بقبول عظيم الاحترام

القائم بالأعمال بالنيابة

علي فهمي العمروسي

الختم



وثيقة رقم (٤٠٧)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٩ أكتوبر ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: إشراف الأستاذ السعيد السبع نائب مدير عام مصلحة التنظيم على الأعمال الجارية الآن بطريق جدة - مكة بالحجاز.

نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية
ديوان العموم
عند الرد تذكر المكاتبة رقم
٢٥٥ - ١،٤

حضرة صاحب العزة سكرتير عام وزارة الخارجية

أتشرف بإحاطة عزتكم علماً بأن الوزارة سبق أن قررت إشراف حضرة الأستاذ السعيد أفندي السبع نائب المدير العام لمصلحة التنظيم على الأعمال الجارية الآن بطريق جدة – مكة بالحجاز.

وحيث إن هذه المأمورية تستدعي ذهاب حضرته بالطائرة في أوقات مختلفة لمعاينة ما تم في هذا الطريق من الأعمال حتى يكون على علم بها أولاً بأول، وبما أن حضرته يلاقي في بعض الأحيان صعوبة في الحصول على التصريح اللازم لحجز مكان له بالطائرة التي تغادر القاهرة إلى جدة والعودة؛ بسبب عدم تقدير المختصين لأهمية العمل الذي يقوم به، فإنا نرجو التكرم بالتنبيه إلى إعطاء

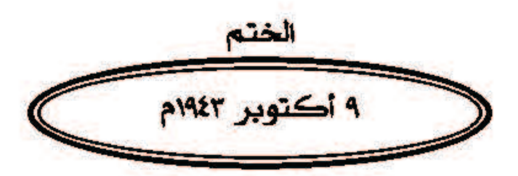
طلبه عناية خاصة كلما استلزم الحال ذلك، وفي المواعيد التي يخطـــر شركة British air wayes بها.

وبهذه المناسبة أرجو التكرم بالتنبيه إلى حجز مكان لحضرته بالطائرة التي ستغادر القاهرة إلى جدة في يوم الأربعاء الموافق ١٣ أكتوبر الجاري والعودة في يوم الاثنين ١٨ منه والإفادة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

السكرتير العام
بوزارة الأشغال العمومية
٩/١٠/١٩٤٣م

الختم



وثيقة رقم (٤٠٨)

المصدر:	دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ:	الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم:	٩٤/ ٤٩/ ١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:	٣/ ٣/ حـ٢ ب سري
رقم الإفادة:	
نمرة التصدير:	
رقم القيد:	٣٦٧
عدد المرفقات:	
تاريخ الوثيقة:	٢٦ شوال ١٣٦٢هـ - ٢٥ أكتوبر ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: قيام وزارة الأشغال المصرية بتمهيد طريق جديد.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية
بجدة

تحريرًا في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٣م (٢٦ شوال سنة ١٣٦٢هـ)

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

أتشرف بإخبار سعادتكم أن وزير الخارجية بالنيابة أتى لزيارتي صباح اليوم بدار المفوضية، وأعرب عن رغبة الحكومة السعودية التي تتقدم بها إلى وزارة الأشغال العمومية بمناسبة وجود بعثتها ببلاد الحجاز، وتتضمن هذه الرغبة تمهيد الطريق من الباب الجنوبي (وراء وزارة الخارجية السعودية مارًّا بالوزارة المشار إليها فالكورنتينات فالجمرك، ومنتهيًا إلى باب جديد أمام دار المحافظة ودار المفوضية).

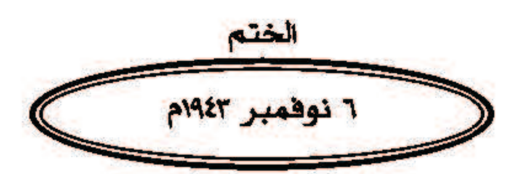
فلعل وزارة الأشغال أن تتكرم بتحقيق هذا الرجاء للحكومة الشقيقة، خصوصًا وأن هذا الطريق يمر به الحجّاج أول ما يمرون، ويصادفه الإنسان بمجرد أن يغادر بناء الجمارك. وإذا كانت الحكومة السعودية قد تقدمت بذلك فلأنها تطمع من الحكومة المصرية في أن تقوم بإنجازه كما تعودت منها كل اهتمام وعناية.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

القائم بأعمال النيابة

علي فهمي العمروسي

الختم



مكررة في نفس الملف بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٤٣م وموجهة إلى وزير الأشغال.

وثيقة رقم (٤٠٩)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢٥ أكتوبر ١٩٤٣م

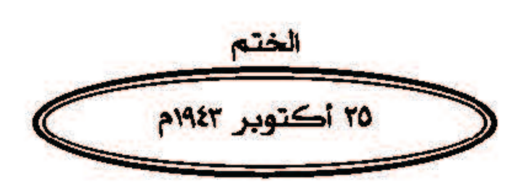
موضوع الوثيقة:

بشأن: تكليف المقاول بإصلاح ما تلف في طريق جدة - مكة.

نص الوثيقة

وزارة الخارجية
الإدارة السياسية والاقتصادية
قسم الشرق

الختم



حضرة القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بجدة بالنيابة

اطلعت على كتاب سعادة وزير خارجية الحكومة العربية السعودية الصديقة بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩٤٣م، والمتضمن إبلاغ الحكومة المصرية وجهة نظر حكومته في تكليف مقاول طريق جدة - مكة بإصلاح ما حدث فيه من تلف، وجعله على أحسن وجه وأكمله، والنظر في تعبيد طريق مكة - عرفات، وإصلاح الأماكن الخطرة في طريق جدة - المدينة المنورة، ضمن الاعتماد المقرر لتعبيد هذه الطرق طبقاً للمادة الثانية من اتفاقية المشاريع العمرانية بالحجاز، والاستفسار عن دواعي الزيادة في اعتمادات الطريق الذي تم رصفه وعمّا جاء في عقد المقاولة، والوقوف عمّا تم إزاء ذلك من تصرفات قبل انتهاء مدة الضمان، وقد أحيل هذا

الكتاب إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية ورئيس لجنة إصلاح الحرمين الشريفين، وطلب من معاليه موافاة الوزارة بما يستقر عليه الرأي في هذه الموضوعات، وقد قام معاليه بدراسة هذا الموضوع وعرضه على اللجنة وأبلغ الوزارة بما يأتي:

أولاً: عنى معاليه على الفور بحالة الطريق جدة - مكة، ليكون هذا الطريق صالحاً قبل موسم الحج، وأوفد بالطائرة بعثة هندسية ضمت بعض كبار موظفي وزارة الأشغال لمعاينة الطريق واقتراح ما يجب القيام به فيه. وقد قامت البعثة بمهمتها بحضور المهندس المشرف على الطريق من قبل الحكومة العربية السعودية، وتبين من تقريرها أن الطريق في مجموعه يعتبر من طرق الدرجة الأولى، وأنه فيما عدا دهن الشريطين الجانبيين ونقص كمية الأسفلت يعتبر مثلاً طيباً جداً للطرق الصحراوية، وقد رأى معاليه كسباً للوقت ألا يترك للمقاول القيام بعملية تحسين الطريق حتى لا يتأخر التحسين مع قرب موسم الحج. وعهد معاليه إلى أحد كبار رجال الوزارة الفنيين بتوفير كل الوسائل العاجلة لتنفيذ ما اقترحته البعثة من ضروب التحسين في أقرب وقت مستطاع، وقد شرع في التنفيذ فعلاً وينتظر أن يتم قبل موسم الحج المقبل.

ثانياً: أما عن الزيادة في نفقات إنشاء الطريق فإن الحكومة المصرية بعد بحث الموضوع بحثاً وافياً باشتراك لجنة إصلاح الحرمين الشريفين تعتبرها زيادة طبيعيّة، اقتضتها تطور الظروف عند الشروع في التنفيذ وأثناءه، وما سبق طرح العملية في المناقصة من تأخير بسبب المخابرات الدبلوماسية بين الحكومة المصرية والحكومة العربية السعودية، حتى اضطرت الحكومة المصرية إلى إلغاء المناقصة الأولى لمضي مدة طويلة على موعد تقديم العطاء قبل أن تصل هذه المفاوضات إلى غايتها، واضطرت إلى طرح العملية في المناقصة الجديدة، جاءت العطاءات فيها أعلى مما قبلها بطبيعة الحال وكان اختيار المقاول الحالي بناء على رغبة صريحة من الحكومة العربية السعودية، برغم أن عطاءه لم يكن أقل العطاءات، لذلك

بناء على برقية معالي وزير مالية الحكومة العربية السعودية المغفور له محمد طلعت حرب باشا بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٣٩م، ثم تعددت الصعوبات في تدبير وسائل النقل وتحضير الأدوات من خارج الحجاز بسبب ظروف الحرب وتطوراتها؛ إذ أنه عندما أعلنت إيطاليا الحرب وقفت حركة النقل في البحر الأحمر، ووقف العمل في الحجاز تبعاً لذلك وانقطع اتصال المقاول بعماله، ولما استأنفت الملاحة وأمكن المضي في العمل بعد توقفه كانت الأجور وأسعار النقل قد زادت زيادة كبرى، وأثر في توازن العقد بغير ما تقدم ارتفع سعر الجنيه الذهب أساس التعامل في الحجاز ارتفاعاً كبيراً، وكان لابد من مواجهة هذه الصعوبات الطارئة التي ليس للمقاول يد فيها، ولا هو مسئول عنها، ليتمكن من التغلب عليها والمضي في إتمام الطريق، فرأت الحكومة بناء على توصيات لجنة الحرمين الشريفين أن تزيد في قيمة الأعمال التي تأثرت بحالة الطوارئ، بما يرد لعقد المقاولة بعض توازنه طبقاً للسياسة التي جرت عليها بالنسبة لجميع المقاولين الذين زادت أعباؤهم زيادة كبيرة بسبب ظروف الحرب الطارئة وتطوراتها، ولم يكن في وسع الحكومة المصرية أن تحرم مقاول هذه العملية بالذات من المعاملة العادلة التي عاملت بها غيره من المقاولين. وكان من الطبيعي أن ترفع قيمة هذه العملية إلى الحد الذي وصلت إليه أخيراً وهي زيادة متواضعة إذا قيست بغيرها في الحالات المشابهة في الظروف الحاضرة، وإذا قيست بالصعوبات الجمة التي أحاطت بالعملية، والارتفاع المطّرد في جميع فئات الأسعار والأعمال.

ثالثاً: إن ما جاء بكتاب وزارة الخارجية السعودية عن طريق مكة - عرفات وإصلاح المواقع الخطرة بطريق مكة - المدينة فإن هذه الأعمال تدخل في عداد المشروعات التي أقرتها لجنة الحرمين الشريفين، وستكون محل دراسة وعناية عندما تتوافر الوسائل المقترحة والظروف الملائمة لتنفيذها، والحكومة المصرية حريصة كل الحرص على أن ترى هذه المشروعات قيد التنفيذ في أقرب وقت ممكن؛ ليتحقق ما ترجوه من منفعة لأهل الحجاز

والحجّاج الوافدين عليه من مختلف الأقطار، وهي في سبيل تحقيق هذا الغرض لم تتوانَ في انتهاز كل فرصة مواتية لتنفيذ ما يستطاع تنفيذه من هذه المشروعات العمرانية في الظروف الحاضرة.

رابعاً: يتعين أن تُهيأ لطريق جدة - مكة الذي يتم إنشاؤه صيانة دائمة متصلة، وإلا تعرض للتلف وضاع كل جهد بذل في إنشائه وإصلاحه وتدعيمه، وهذه الصيانة من شأن الحكومة السعودية العربية، إلا أنه يحسن في نظر الحكومة المصرية أن يعنى بدراسة وأساليب وطرق الإشراف عليها بالاتفاق بين الحكومتين حتى تكون أجدى في تحقيق الغرض منها للاحتفاظ بسلامة هذا الطريق، وإني أبلغكم هذه البيانات جميعها لتقوموا من ناحيتكم بتبليغها للحكومة العربية السعودية الصديقة؛ إذ فيها الدلائل القاطعة على عظم عناية الحكومة المصرية بهذا الموضوع الحيوي واهتمامها بحالة الطريق، وتحريها الدقة في تنفيذ عقد المقاولة، مع مراعاة جانب العدالة وحكم الظروف الطارئة في تحديد التزامات المقاول، وتعديل بعض فئات عقد المقاولة تبعًا لذلك. وعندما ينتهي البحث في مسألة قيام المقاول بالتزاماته حسب نصوص العقد وطبيعة هذه الالتزامات، ستبلغ الحكومة العربية السعودية نتيجته.

وتفضلوا بقبول احترامنا

وكيل الخارجية

محمد صلاح الدين

وثيقة رقم (٤١٠)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢٨ أكتوبر ١٩٤٣م / شوال ١٣٦٢هـ

موضوع الوثيقة:

بشان: السماح بخروج عدة تاشيرات للعمال في طريق جدة - مكة المكرمة.

نص الوثيقة:

مذكـــــــــرة

تهدي وزارة الخارجية الملكية أسمى تحياتها إلى المفوضية الملكية العربية السعودية، وتتشرف برجائها منح تأشيرة دخول مجانية لحضرات الموظفين والعمال المذكورة أسماؤهم بالكشف الملحق، وهم مسافرون إلى المملكة العربية السعودية للعمل في إصلاح الطريق بين جدة - ومكة المكرمة.

كذلك ترجو الوزارة التكرم بمنح تأشيرة مجانية للسيدة فريدة مجيد الجردلي المسافرة إلى المملكة العربية السعودية للحاق بحضرة زوجها أحمد العفيفي أفندي مدير الأعمال بمصلحة التنظيم والمنتدب للعمل في إصلاح الطريق بين جدة ومكة.

تنتهز وزارة الخارجية الملكية المصرية هذه الفرصة لتعرب للمفوضية الملكية العربية السعودية عن فائق الاحترام.

وثيقة رقم (٤١١)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة

وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨

ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً

الملف الداخلي: ٤٠/٩/٥٣ مستعجل

رقم الإفادة:

نمرة التصدير:

رقم القيد:

عدد المرفقات:

تاريخ الوثيقة: ٢٤ أكتوبر ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: إعفاء الموظفين والعمال في طريق جدة - مكة المكرمة من دفع الرسوم الخاصة للمفوضية.

نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية
مصلحة التنظيم

حضرة صاحب العزة سكرتير عام وزارة الخارجية

أتشرف بأن أرجو عزتكم التفضل بصدور الأمر بمخابرة المفوضية السعودية لمعافاة الموظفين والعمال الموضحة أسماؤهم بالكشف المرفق من دفع الرسوم الخاصة للمفوضية؛ إذ أن المصلحة ستقوم باستخراج تذاكر سفر لهم من شركة البواخر الخديوية للسفر إلى الحجاز للعمل في إصلاح الطريق بين جدة ومكة المكرمة.

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

نائب مدير عام مصلحة التنظيم

الختم

٢٨أكتوبر ١٩٤٣م

وثيقة رقم (٤١٢)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢٩ اكتوبر ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: كشف بأسماء حضرات الموظفين والعمال المسافرين للحجاز يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٣م.

نص الوثيقة:

كشف

بأسماء حضرات الموظفين والعمال المسافرين للحجاز يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٣م.

حضرة محمد أفندي زكي شافعي	مهندس درجة سابعة
حضرة زكي أحمد محمد منصور أفندي	مهندس درجة سابعة
حضرة محمود إبراهيم حمزة أفندي	خدمة سايرة بسكرتارية سعادة المدير العام
حضرة علي حسن الصوان	يومية قلم الرسم تخطيط المدينة
محمد السيد مصطفى القباني	م ملاحظ يومية هندسة وسط القاهرة
عبده إبراهيم الدالي	ملاحظ يومية هندسة غرب القاهرة
خليل محمد	ملاحظ يومية تفتيش الطرق بالديوان العام
عبدالخالق محمد	ملاحظ خدمة سايرة هندسة غمره
إبراهيم حلمي علي	ملاحظ خدمة سايرة بالديوان
إبراهيم محمود فياض	بناء يومية هندسة بولاق
رياض علي حسين	م بناء يومية هندسة بولاق

عبدالشافي فرح خليفة	ريس يومية هندسة وسط القاهرة
سيد خليل محمد	ريس يومية هندسة وسط القاهرة
أحمد إبراهيم طوسن	سائق يومية قسم النظافة العامة
محمد محمد علي	ملاحظ ميكانيكي يومية قسم النظافة العامة
عبدالصادق حفني تربالة	ملاحظ ميكانيكي يومية قسم مياه الجيزة والجزيرة
أبو العلا حسين بيومي	سائق ميكانيكي يومية قسم النظافة العامة
عبدالحسيب عطية	سائق يومبة هندسة قبلي القاهرة
مختار حسن حسين	سائق يومية هندسة قبلي القاهرة
حسن علي سالم	سائق يومبة هندسة قبلي القاهرة
عفيفي محمد عبدالفضيل	سائق يومبة هندسة قبلي القاهرة
إبراهيم محمد	ملاحظ خدمة سايرة بالديوان العام
محمد إسماعيل	مراسلة خدمة سايرة (سعادة نائب المدير العام).
مصطفى العوضي محمد	فراش يومية بالديوان العام

وثيقة رقم (٤١٣)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: ١/٤/٢٥٥
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: أكتوبر ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: طلب تمهيد بعض المسافات بطريق جدة - المدينة المنورة قبل موسم الحج.

نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية
مكتب الوزير

حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الخارجية

إيماء إلى الخطاب السري رقم ١٠-١/٤٩/٩٤ بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٤٣م عن رغبة الحكومة العربية السعودية في دراسة طريق جدة – المدينة المنورة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتمهيد مناطق هذا الطريق لتكون صالحة لسير الحجّاج في الموسم المؤذن بالحلول:

أتشرف بإحاطة مقامكم الرفيع علماً بأنني قد اطلعت على خطاب حضرة القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بجدة، كما استمعت إلى ملاحظات حضرة نائب مدير عام مصلحة التنظيم الذي يشرف على الأعمال التي تقوم بها وزارة الأشغال الآن بالأقطار الحجازية، وقد أمرنا بتلبية طلب الحكومة العربية السعودية والبدء فوراً بتخطيط طريق جدة – المدينة المنورة، ووضع علامات مميزة على جانبيه، وإصلاح وتمهيد النقط الخطرة والمناطق الرملية والرخوة التي يكابد الحجّاج مشقة في المرور بها، وكذا تمهيد المسافات الرملية بطريق مكة –

عرفات، وعرفات - منى.

وقد ابتدأ العمل فعلاً بواسطة بعثة وزارة الأشغال الموجودة حاليًّا في الحجاز، وينتظر أن تصبح هذه الطرق صالحة للمرور بسهولة قبل موسم الحج القادم.

أما عن طلب تزويد الحكومة العربية السعودية بالآلات والجرارات لتمهيد هذه الطرق، وعلاوة على عدم توفر الجرارات والآلات لدينا الآن فإننا نرى عدم ملاءمة تشغيلها في المناطق الرملية الرخوة بطريق جدة - المدينة، ونأمل أن ما ستقوم به بعثة وزارة الأشغال من العلاج سيأتي بالنتيجة التي تنشدها الحكومة السعودية وفي أقرب وقت.

وعلاوة على ما ذكر فقد أصدرنا التعليمات بتوسيع طريق جدة - مكة في مواقع المنحنيات، ووضع علامات ظاهرة في محور الطريق وأخرى بمحاذاتها تنظيمًا لحركة المرور، ودرءاً للأخطار، ولإرشاد المسافرين إلى الطريق الصحيح، وقد تم صنع هذه العلامات بالقاهرة وشحنت فعلاً بالباخرة تالودي يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٣م.

كما أمرنا باستكمال دراسة مشروع المياه والنور بمكة المكرمة، ومشروع تحسين المنطقة المحيطة بالحرم الشريف، وإنشاء دورات صحية مناسبة، وكذا عمل ميزانيات على الطرق المراد إصلاحها، وتجهيز خرائط مساحية للمناطق التي سيشملها الإصلاح تسهيلاً لدراستها.

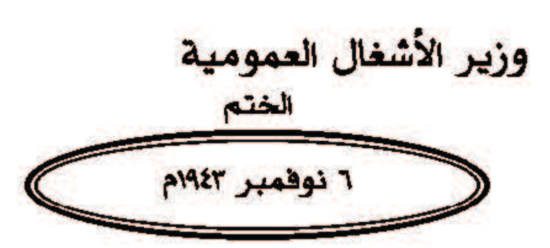
وإن هذه الوزارة سوف تبذل أقصى ما يمكنها من مساعدة للنهوض بمرافق البلاد المقدسة بالمستوى الذي ينشده المسلمون جميعاً.

ونرجو أن تثمر هذه الجهود ويكلل الله أعمالنا بالنجاح لخير الإسلام والمسلمين.

وتفضلوا يا صاحب المقام الرفيع بقبول فائق احتراماتي

وزير الأشغال العمومية

الختم



وثيقة رقم (٤١٤)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: س٣ ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات: ١
تاريخ الوثيقة: أكتوبر ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: طلب تمهيد بعض طريق جدة - المدينة المنورة قبل موسم الحج.

نص الوثيقة:

الختم



حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الأشغال العمومية

أتشرف بأن أبعث إلى سعادتكم مع هذا صورة من كتاب المفوضية الملكية في جدة بشأن مقابلة حضرتي نائب مدير عام مصلحة التنظيم والقائم بالأعمال بالنيابة مع وزير الخارجية السعودية بالنيابة الذي أثنى على الجهود التي تبذلها بعثة وزارة الأشغال بالنهوض بمهمتها، وأبدى رغبة مليكه في درس ما يمكن اتخاذه من الإجراءات التي قد تكون كفيلة بتمهيد بعض مناطق طريق جدة - المدينة المنورة قبل موسم الحج.

فنرجو التكرم بالنظر في هذا الموضوع والإفادة.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

وكيل الخارجية
عبدالرحمن حقني

وثيقة رقم (٤١٥)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٨ نوفمبر ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشأن: تمهيد بعض مناطق طريق مكة - المدينة المنورة.

نص الوثيقة:

الختم



حضرة المحترم القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية - بجدة بالنيابة:

بالإشارة إلى كتاب المفوضية رقم ٣٦٠ المؤرخ ١٧/ ١٠/ ١٩٤٣م، وإلحاقاً بكتاب الوزارة رقم ٩ المؤرخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٤٣م، نتشرف بإبلاغ حضرتكم أننا كتبنا إلى وزارة الأشغال العمومية في صدد تحقيق رغبة حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز آل سعود في تمهيد بعض مناطق طريق جدة - المدينة المنورة، فجاءنا منها أنها أصدرت أمرها بالبدء فوراً بتخطيط هذا الطريق ووضع علامات مميزة على جانبيه، وإصلاح وتمهيد النقط الخطرة والمناطق الرملية والرخوة التي يكابد الحجّاج مشقة في المرور بها، وكذلك تمهيد المسافات الرملية بطريق مكة المكرمة - عرفات - منى، وقد ابتدأ العمل فعلاً بواسطة بعثة وزارة الأشغال الموجودة حالياً في الحجاز، وينتظر أن تصبح هذه الطرق صالحة للمرور بسهولة قبل

موسم الحج القادم.

أما عن طلب تزويد الحكومة العربية السعودية بالآلات والجرارات لتمهيد هذه الطرق فقد ذكرت وزارة الأشغال أنه علاوة على عدم توفر الجرارات والآلات لديها، فإنها ترى عدم ملاءمة تشغيلها في المناطق الرملية الرخوة بطريق جدة - المدينة المنورة، وتأمل أن ما ستقوم به بعثتها من العلاج سيأتي بالنتيجة التي تنشدها الحكومة العربية السعودية وفي أقرب وقت.

وأضافت وزارة الأشغال أنها قد أصدرت التعليمات بتوسيع طريق جدة - مكة المكرمة في مواقع المنحنيات، ووضع علامات ظاهرة في محور الطريق وأخرى بمحاذاتها؛ تنظيمًا لحركة المرور، ودرءاً للأخطار، ولإرشاد المسافرين إلى الطريق الصحيح . وقد تم صنع هذه العلامات بالقاهرة وشحنت فعلاً بالباخرة تالودي يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٣م.

وأوضحت الوزارة أنها أمرت باستكمال دراسة مشروع المياه والنور لمكة المكرمة، ومشروع تحسين المنطقة المحيطة بالحرم الشريف، وإنشاء دورات صحية مناسبة، وكذا عمل ميزانيات على الطرق المراد إصلاحها، وتجهيز خرائط مساحية للمناطق التي سيشملها الإصلاح تسهيلاً لدراستها. وأنها سوف تبذل أقصى ما يمكنها من مساعدة للنهوض بمرافق البلاد المقدسة إلى المستوى الذي ينشده المسلمون جميعاً. ونرجو أن تثمر هذه الجهود وأن يكلل الله أعمالها بالنجاح لخير الإسلام والمسلمين، فنرجو إبلاغ ذلك إلى الحكومة العربية السعودية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وكيل الخارجية

عبدالرحمن حقني

وثيقة رقم (٤١٦)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١١ نوفمبر ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: محضر اجتماع لجنة درس شؤون الحرمين الشريفين والصدقات بالبلاد العربية السعودية.

نص الوثيقة:

الجلسة الرابعة والعشرون

اجتمعت اللجنة في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٣م بمكتب معالي عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية بالقاهرة برئاسة معاليه وبحضور:

حضرة صاحب السعادة محمد كامل نبيه باشا وكيل وزارة الأشغال العمومية
حضرة صاحب العزة أحمد راغب بك وكيل وزارة الأشغال العمومية
حضرة صاحب العزة محمد العشماوي بك المستشار الملكي لوزارة الأشغال العمومية
حضرة صاحب العزة محمود توفيق أحمد بك وكيل وزارة المواصلات
حضرة صاحب العزة محمد صبري شهيب بك وكيل وزارة الأوقاف
حضرة صاحب العزة علي توفيق شوشة بك وكيل وزارة الصحة العمومية
حضرة صاحب العزة بدوي خليفة بك بك وكيل وزارة الداخلية

وقد اعتذر بقية حضرات الأعضاء عن التخلف لارتباطهم بأعمال أخرى في موعد انعقاد اللجنة.

وقام بأعمال السكرتارية حضرة حامد أفندي القصبي سكرتير عام وزارة الأشغال العمومية ومدير مكتب معالي وزير الأشغال.

وقد دارت المناقشات على الوجه الآتي:

عثمان محرم باشا: رحب باسم اللجنة بحضرة صاحب العزة بدوي خليفة بك وكيل وزارة الداخلية كعضو جديد فيها، ثم جعل يلخص لعزته الأدوار التي مرت بها الأعمال الإصلاحية بالحجاز منذ عام ١٩٣٦م، أي من بدء إعادة العلاقات بين مصر والحجاز بواسطة المعاهدة المؤرخة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ إلى أن تم رصف الطريق بين جدة ومكة، وما تخلل ذلك من إلغاء المناقصة الأولى وطرح العمل في مناقصة جديدة بعد عامين آخرين وقيام الحرب ودخول إيطاليا فيها وما ترتب على ذلك من زيادة تكاليف رصف هذا الطريق وعدم تكملة رصف طريق مكة - عرفات أو إصلاح المواقع الخطرة في طريق جدة - المدينة.

ثم عرض معاليه لما أثارته الحكومة الحجازية بالنسبة لإصلاح رصف طريق جدة - مكة قبل انتهاء سنتي الضمان وقبل موسم الحج المؤذن بالحلول، وإرسال بعثة هندسية من اثنين من كبار موظفي وزارة الأشغال مع فريق من المهندسين، وأشار إلى تقرير رئيس البعثة المذكورة وما تضمن من اقتراحات خاصة بصيانة الطريق المرصوف والبدء في تحديد طريق جدة - المدينة وعمل إصلاحات جزئية فيه وفي طريق مكة - عرفات أن العمل بدئ به فعلاً في صيانة طريق جدة - مكة واتخذت فيه وزارة الأشغال كل الإجراءات العاجلة الدقيقة التي تضمن إنهاءه قبل حلول موسم الحج بحالة جيدة، مما كان محل إعجاب وسرور وشكر جلالة الملك المعظم عبدالعزيز آل سعود وحكومته، على ما اتصل بمعاليه من سعادة الشيخ يوسف ياسين مبعوث جلالته إلى مصر في مشاورات الوحدة العربية.

ثم ذكر معالي الرئيس أن وزارة الخارجية تلقت كتاباً من المفوضية الملكية المصرية بجدة بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٣م بأن حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز آل سعود أبدى رغبته السامية في دراسة ما يكفل إمكان تمهيد بعض

مناطق طريق جدة - المدينة المنورة لتكون صالحة لسير الحجَّاج في الموسم المؤذن بالحلول لا سيما الجهات الرملية، وتطلب الحكومة السعودية لتحقيق هذه الرغبة السامية تزويدها بجرارتين وآلتين لتمهيد الطريق المذكور، وأن معاليه قد كلف حضرة الأستاذ السعيد محمد سبع نائب مدير عام مصلحة التنظيم المشرف على الأعمال الجارية الآن بالحجاز تلبية لهذا الطلب بالبدء فورًا في تخطيط الطريق المذكور ووضع علامات مميزة على جانبيه وتمهيد النقط الخطرة والمناطق الرملية والرخوة التي يكابد الحجَّاج مشقة في المرور بها، وكذا تمهيد المسافات الرملية بطريق مكة - عرفات، عرفات - منى، وأن معاليه كتب لحضرة صاحب المقام الرفيع وزير الخارجية ينبئه بذلك بكتابه المؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٣م، كما أشار في كتابه إلى أنه ليس متوفراً الآن لدى وزارة الأشغال الجرارات والآلات المطلوبة، فضلاً عن عدم ملاءمة تشغيلها في المناطق الرملية الرخوة بطريق جدة - المدينة، وأن معاليه يأمل أن في ما ستقوم به بعثة وزارة الأشغال من العلاج ما يحقق النتيجة التي تنشدها الحكومة العربية السعودية، وأن التعليمات قد صدرت بتوسيع طريق جدة - مكة في مواقع المنحنيات، ووضع علامات ظاهرة في محور الطريق وأخرى بمحاذاتها؛ تنظيمًا لحركة المرور ودرءًا للأخطار، ولإرشاد المسافرين حتى لا يضلوا الطريق، وشحنت هذه العلامات فعلاً من السويس في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٣م بعد أن تم صنعها في القاهرة. كما صدرت التعليمات بدراسة مشروع المياه والنور لمكة المكرمة، ومشروع تحسين المنطقة المحيطة بالحرم الشريف، وإنشاء دورات صحية مناسبة، وكذلك عمل ميزانيات على الطرق المراد إصلاحها، وتجهيز خرائط مساحية للمناطق التي سيتناولها الإصلاح تسهيلاً لدراستها. وأن الوزارة سوف تبذل أقصى جهودها للنهوض بمرافق البلاد المقدسة إلى المستوى الذي ينشده المسلمون جميعاً.

فوافقت اللجنة بإجماع الحاضرين من أعضائها على هذه الاتجاهات كلها.

ثم أحاط معالي الرئيس اللجنة علماً بأن سعادة الشيخ يوسف ياسين استفسر منه عما إذا كان ممكنًا لمصر المعاونة في مشروع إمداد جدة بمياه الشرب من إحدى العيون الموجودة بالحجاز بدلاً من مياهها الحالية التي تستمدها من البحر الأحمر ثم تعمل على تهيئتها للشرب بواسطة ماكينات تكون عرضة للعطل بسبب تلف بعض أجزائها أو قلة الوقود أو انعدامه، خصوصاً وأن هناك شركة أمريكية وضعت فكرة لهذا المشروع الذي

تنقصه المواسير، فأظهر معاليه استعداده لعمل المشروع على حساب الحكومة السعودية، وطلب من سعادته أن يبعث المشروع الذي وضعته الشركة المذكورة للاطلاع عليه، في انتظار ما تطلبه الحكومة السعودية كتابة في هذا الشأن من الحكومة المصرية.

ثم تليت على اللجنة بعد ذلك التعليمات التي قضت بها الظروف العاجلة والغلاء الشديد في الحجاز بالنسبة للعمل والموظفين المصريين الموجودين هناك والتي تتلخص فيما يأتي:

١- منح العمال بدل اغتراب وسفر وغلاء بواقع ٣٠٠ مليم في اليوم لمن يقل أجره اليومي عن ٣٠٠ مليم، وبمقدار٤٠٠ مليم لمن يزيد أجره عن ذلك، مع إعطائهم أجرًا إضافيًا عن ساعات العمل التي يشتغلونها بعد الساعات المقررة بما لا يزيد عن نصف يوم في اليوم الواحد.

٢- التصريح بسفر عائلات الموظفين والعمال وإقامتهم معهم في الحجاز طول مدة المأمورية، على أن تكون مصاريف سفرهم وعودتهم على حساب الحكومة. فوافقت اللجنة على ذلك بالإجماع.

تلي بعد ذلك بيان بالمبالغ المنصرفة على عملية الإصلاح ومفرداته كما يلي: ... مليم جنيه ٢٠٠٠ أضيفت لوزارة الخارجية لإيداعها المفوضية الملكية المصرية بجدة في المدة الثانية أكتوبر سنة ١٩٤٣م.

مليم	جنيه	
٠٠	٥٠٠	منصرفة إلى حضرة محمود أفندي سلفة للصرف منها على شراء المهمات المستعجلة.
٧٥٥	١٣٣	ثمن جوازات سفر.
٢٩٥	٥٤٢	ثمن وشحن مهمات.
١٢١	٣٧	مصاريف انتقال وبدل سفر موظفين لشحن مهمات للسويس.
٣٢٣	١	أجور تلغرافات.
٨٥٠	٥٠٤٦	المنصرف لشركة البواخر ثمنًا لتذاكر سفر وشحن مهمات.
٠٠٠	٦٠٠٠	طلب من المالية إيداعهما المفوضية الملكية المصرية.
٠٠٠	٥٠٠٠	بجدة للصرف منهما على المشروع.
٣٤٤	١٩٢٦١	

فاعتمدت اللجنة هذه المصروفات على أن تطلع على التفاصيل بعد أن يتم العمل.

بعد ذلك تلي رد وزارة المالية على ما طلب منها من استنزال مبلغ العشرين ألف جنيه القسط الذي دفعته الحكومة السعودية من جملة الأقساط المستحقة عليها مما أنفق على طرق الحجاز من مبلغ الـ ٦٧٦٨٣ جنيه قيمة ثمن وفرق سعر ومصاريف نقل وشحن القمح الذي كان يرسل فيما مضى للحجاز والذي تقرر استقطاعه من الصدقات ثم إيداع الباقي وقدره ٤٧٦٨٣ جنيه لحساب اللجنة في بنك مصر.

وقد جاء في الرد المذكور أن وزارة المالية تلاحظ أنه بعد أن تم الاتفاق بين الحكومتين المصرية والسعودية على استبدال القمح الذي يرسل إلى الحجاز بنقود لا يجوز أن يدخل في التقدير مبلغ إلـ ١٧١٧٤ مصاريف نقل ذلك القمح؛ لما في ذلك من ترتيب حقوق على الميزانية لا موجب لها ولم يحصل بشأنها أي اتفاق، وأما فرق السعر وقدره ٣٧٩٤٩ جنيه عن سنة ١٩٤٢/ ١٩٤٣م فترى وزارة المالية عرض أمره على مجلس الوزراء لصرف النظر عنه، على أن يراعىٰ درج الاعتماد في الميزانية ابتداء من السنة المالية ١٩٤٣/ ١٩٤٤م على واقع السعر الحالي للقمح، وبذلك تصبح المبالغ الصالحة للإضافة لحساب مشروعات الإصلاح في الحجاز من اعتمادات إدارة الحج لسنة ١٩٤٢/ ١٩٤٣م قاصرة على مبلغ ١٢٥٦٠ جنيه فقط تطلب وزارة المالية الموافقة على إضافتها إلى الحساب الذي رأت أن تمسكه بنفسها لعملية مشروعات الإصلاح في الحجاز؛ رغبة منها في حصر إيراداتها ومصروفاتها في جهة واحدة، وإيداع كل ما يستقطع لحساب هذه العملية في ذلك الحساب بدلاً من إيداعه في بنك مصر. كما طلبت أيضًا تسديد قسط العشرين ألف جنيه المدفوع أخيراً إلى وزارة المالية لتسدده لحساب الاحتياطي العام الذي أخذت تكاليف المشروع بصفة سلفة منه ولتخصمه من المطلوب من الحكومة السعودية.

وقد شرح معالي الرئيس الحكمة في مطالبة اللجنة بكامل المبلغ عن الصدقات باعتبارها قمحًا وأجور نقله وفرق سعره؛ لأن الأصل في الصدقات

إرسال القمح عيناً، وعلى ذلك يمكن لوزارة المالية أن تدبر الأمر سواء باعتماد إضافي أو أي طريق أسهل لعمل التسوية اللازمة.

وفيما يتعلق بالعشرين ألف جنيه القسط المدفوع أخيراً والذي أودعته اللجنة بنك مصر فعلاً فيمكن لوزارة المالية أن تخصم بقيمته من المستحق لديها عن العام الماضي من مبلغ الـ **٦٧٦٨٣** جنيه المذكور.

فأقرت اللجنة هذه الآراء متمسكة بما سبق أن قررته من إيداع المبالغ الخاصة بالحجاز في بنك مصر استناداً إلى ما للجنة من سلطات مالية أقرها مجلس الوزراء. ورأت الرد على المالية بمعنى ما تقدم، مع عمل مذكرة مختصرة عن موضوع الصدقات لتعطى لسعادة أمير الحج قبل سفره؛ ليكون واقفاً على وجهة النظر في هذه المسألة.

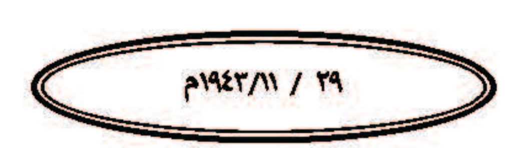
وانتهى الاجتماع حيث كانت الساعة الثانية عشرة ونصف.

إمضاء

عثمان محرم

السكرتير

٢٩/١١/١٩٤٣م



وثيقة رقم (٤١٧)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: نوفمبر ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: مشروعات الإصلاح في الأقطار الحجازية.

نص الوثيقة:

حضرة صاحب المعالي وزير المالية:

إيماء إلى الكتاب رقم ٤٠-٤٧/ ٣٣ المؤرخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٣م في شأن الموضوع المبين بعاليه، أتشرف بإحاطة معاليكم علماً أنني قد عرضت وجهة نظر وزارة المالية المبينة بكتابها المشار إليه على لجنة درس شؤون الحرمين الشريفين والصدقات بالبلاد العربية السعودية في اجتماعها الذي عقد صباح يوم الخميس ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٣م، فقررت تمسكها بقرارها القاضي بإيداع المبالغ الخاصة بمشروعات الإصلاح في الحجاز في حساب خاص باسمها ببنك مصر؛ لأن ذلك فضلاً عن أنه أقر بواسطة مجلس الوزراء إقراراً ضمنيًا بالمصادقة على تقارير اللجنة ومقترحاتها، فإنه يتمشى مع السلطات المالية التي منحت لهذه اللجنة والتي جعلتها مستقلة عن وزارة المالية وغيره، متقيدة في إجراءاتها بتعليمات مالية وييسر للجنة أعمالها وتنفيذ قراراتها على وجه يتفق مع

نوع المهمة التي عهد إليها بها.

كذلك رأت اللجنة فيما يختص بمبلغ الـ ٦٧٦٨٣ جنيهًا التي تطالب بها عن ثمن وفرق سعر ومصاريف نقل وشحن القمح الذي كان يرسل فيما مضى للحجاز، أن الأصل في الصدقات هو إرسالها قمحًا، وأنه وإن كانت الحكومة المصرية استطاعت أن تقنع الحكومة السعودية بالاكتفاء بجزء من الصدقات نقداً، فإن ذلك لا يمنع أن حق الصدقات يسدد بقيمة القمح المقرر إرساله وتكاليف نقله وشحنه، وما تستبقيه مصر من تلك القيمة إنما تحتفظ به لتنفقه على وجوه الإصلاح بالحجاز التي تتطلب تدبير المال اللازم، ولا يجوز أن تستفيد الحكومة من تحويل القمح إلى نقود من طريق إسقاط ما كانت تتحمله حتمًا من أجور النقل بسبب تحويل هذه الصدقات إلى أغراض أعم نفعاً للحجاز، بل من الخير أن تدفع جملة ما كانت تتحمله ثمناً للقمح ومصاريف نقله لتحقيق الأغراض السامية التي تقوم اللجنة على تنفيذها.

لذلك فإني أرجو من معاليكم التفضل باتخاذ اللازم نحو تدبير هذه المبالغ الخاصة بحساب العام الماضي، سواء أكان ذلك باعتماد إضافي أم بأي تسوية أخرى.

ويمكن لوزارة المالية بعد ذلك أن تخصم العشرين ألف جنيه التي أودعناها ببنك مصر لحساب اللجنة، وهي أحد الأقساط المستحقة لوزارة المالية لدى الحكومة العربية السعودية من مبلغ الـ ٦٧٦٨٣ جنيهًا الآنف الذكر.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق احتراماتي

وزير الأشغال العمومية

وثيقة رقم (٤١٨)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات: ٢
تاريخ الوثيقة: ديسمبر ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشأن: لجنة درس شؤون الحرمين الشريفين والصدقات بالبلاد العربية السعودية.

نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية
ديوان العموم
عند الرد تذكر المكاتبة رقم
٣/٤/٢٥٥

حضرة صاحب العزة محمد صلاح الدين بك
وكيل وزارة الخارجية

أتشرف بأن أرسل لعزتكم مع هذه صورة من محضر الجلسة الخامسة والعشرين للجنة درس شؤون الحرمين الشريفين والصدقات بالبلاد العربية السعودية التي انعقدت في يوم الخميس ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٣م، وصورة من الجواب الذي أرسل إلى وزارة المالية بتاريخ أول ديسمبر الجاري رقم ٢٥٥/ ٤/ ٣ رجاء التكرم بالإحاطة.

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

ديسمبر سنة ١٩٤٣م
سكرتير اللجنة
وسكرتير عام وزارة الأشغال العمومية

وثيقة رقم (٤١٩)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤
الملف الداخلي: ٣/١/٢٨
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٢ محرم ١٣٦٣هـ الموافق ٧ يناير سنة ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشان: طريق جدة - عرفات، جدة - المدينة.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
مكة المكرمة

تهدي وزارة الخارجية العربية السعودية تحياتها للمفوضية الملكية المصرية، وتشير إلى مذكرتها رقم ١٠٨٨/ ٣/٣ س تاريخ ١٧ القعدة ١٣٦٢هـ الموافق ١٥ نوفمبر ١٩٤٣م، ومذكرتها رقم (١٠٧٨) ملف ٣/ ٣/س ٢ تاريخ ١٦ القعدة ١٣٦٢هـ الموافق ١٤ نوفمبر ١٩٤٣م، ومذكرة رقم ١١٥٧ ملف ٣/ ٣ج٢ بتاريخ ١٥ ذي الحجة ١٣٦٢هـ الموافق ١٢ ديسمبر ١٩٤٣م، ومذكرتها رقم ١١٦٧ ملف ٣/ ٣ ج٢ بتاريخ ١٧ ذي الحجة ١٣٦٢هـ الموافق ١٤ ديسمبر ١٩٤٣م. وهذه المذكرات تتعلق بمشروع طريق جدة - عرفات، جدة - المدينة، وبعض المشاريع الأخرى. ونتشرف بأن نبدي ما يأتي:

١- تعتذر وزارة الخارجية للمفوضية المحترمة عن تأخر الإجابة على هذه المذكرات لانشغال سائر موظفي الحكومة، وعلى الأخص الذين يتعلق بهم الأمر في موسم الحج والقيام بالأعمال الواجبة لتوفير الراحة لحجّاج

بيت الله الحرام.

٢- إن الحكومة العربية السعودية تشكر الحكومة المصرية الشقيقة لعظيم اهتمامها في المشاريع والأمور المبحوث عنها في المذكرات المشار إليها، ولا شك أن ذلك منبعث عن روح التعاون الودي بين البلدين، كما هو منبعث عن الشعور الإسلامي العربي الذي تتحلى به مصر إزاء هذه البلاد المقدسة.

٣- إن الاتفاقات السابقة بين الحكومتين فيما يتعلق ببعض المشاريع المذكورة في المذكرات المشار إليها هي مرعية الإجراء، إلا ما تعترضه صعوبات عملية بسبب الأزمات الحربية الحاضرة.

٤- أما موضوع الطريق الحالي بين جدة - مكة فإن الحكومة العربية السعودية تشكر الحكومة المصرية الشقيقة على ما قامت به مؤخرًا من إجراءات سريعة ومفيدة، وفي الوقت نفسه ترى ضرورة اجتماع هيئة فنية مشتركة لتقرير ما إذا كان هذا الطريق قد تم إصلاحه على أحسن وجه وأكمله كما نص على ذلك في الاتفاقية الخاصة بمشروع الطريق ولم يكن فيه شيء من العيوب الآتية من أصل عملية الطريق.

٥- أما المشاريع الأخرى التي أشارت إليها المفوضية المحترمة، فوزارة الخارجية السعودية تشكر الحكومة المصرية الكريمة على هذه الرغبة الطيبة، وتبدي أنه بالنظر لأهمية هذه المشاريع فإنها ستنتهز أول فرصة ممكنة لإجراء مباحثات شفوية في الموضوع من جميع نواحيه.

٦- أما فيما يتعلق بصيانة طريق مكة - جدة الحالي فإن الحكومة العربية السعودية توافق بسرور على اتخاذ ترتيب للقيام بصيانة هذا الطريق صيانة دائمة، ويسرها أن تتعاون مع الحكومة المصرية الشقيقة في ذلك، وتوافق على أن تنتدب الحكومة المصرية من تراه من المهندسين لتعينه حكومتنا في جملة موظفيها للقيام بأعمال الصيانة.

تنتهز هذه الوزارة هذه الفرصة للإعراب عن فائق تحياتها.

وثيقة رقم (٤٢٠)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤
الملف الداخلي: ٣/٣ ج٢
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٣٦ سري
عدد المرفقات: ١
تاريخ الوثيقة: ٨ يناير ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشأن: مشاريع الإصلاح بالحجاز.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية بمدينة جدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية
(الإدارة السياسية والاقتصادية - قسم الشرق)

بالإشارة إلى كتابي الوزارة رقم ٩ و١١ (١/٤٩/٩٤) المؤرخين أكتوبر و٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣م بشأن مشاريع الإصلاح بالحجاز، أتشرف بإحاطة سعادتكم بأن المفوضية الملكية أبلغت وزارة الخارجية العربية السعودية ما جاء بالكتابين المذكورين فتلقت منها مذكرة، صورتها مرافقة، رجاء التكرم بالتنبيه بإحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية.

ولا يفوتني أن أشير هنا إلى ما جاء بالتقرير السري رقم ٦ عن هذا الموضوع، وخاصة ما يتعلق بإيفاد سعادة الشيخ حافظ وهبة للتحدث إلى أولي الأمر في مصر عن مشاريع الإصلاح.

وتفضلوا سعادتكم بقبول عظيم عبارات الاحترام

الوزير المفوض
محمد حسن

الختم

١٩ يناير ١٩٤٤م

وثيقة رقم (٤٢١)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: س٣ (١) سري
عدد المرفقات: ١
تاريخ الوثيقة: ٣١ يناير ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشان: مشاريع الإصلاح بالحجاز.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
الإدارة السياسية والاقتصادية
القاهرة في ٣١ يناير ١٩٤٤م

حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية

إشارة إلى كتاب وزارة الأشغال العمومية رقم ٦٤٩٣٠ (١/٤/٢٥٥) المؤرخ ١٠/١٠/١٩٤٣م بشأن طريق جدة - مكة، وإلى كتابها رقم ٦٧٣٩٢ المؤرخ ٣١/١٠/١٩٤٣م بشأن طريق جدة - المدينة المنورة، نتشرف بأن نرسل إلى معاليكم مع هذا صورة المذكرة التي تلقتها المفوضية الملكية المصرية بجدة من وزارة الخارجية العربية السعودية في هذا الشأن.

وقد أبلغتنا المفوضية أخيراً في تقرير لها أن صاحب العزة الوزير المفوض علم من سعادة الشيخ يوسف ياسين سكرتير خاص جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود أن الحكومة السعودية رأت معالجة المسائل المختلفة الخاصة بمشروعات الإصلاح في الأراضي الحجازية بواسطة مندوب عنها يتباحث في شأنها مع السلطات المصرية، وأن

هذا المندوب سيكون في الغالب سعادة الشيخ حافظ وهبة وزير المملكة العربية المفوض بلندن عند مروره بمصر في طريق عودته إلى لندن.

وتفضلوا معاليكم بقبول عظيم الاحترام

وزير الخارجية
إمضاء
(مصطفى النحاس)

وثيقة رقم (٤٢٢)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات: ١
تاريخ الوثيقة: ١٦ إبريل ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشأن: الخلاف حول تسليم طريق جدة - مكة.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية
بمدينة جدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

بالإشارة إلى كتاب وزارة الأشغال العمومية رقم ٤٩٠٩ (٢٥٥-٤/١) المؤرخ ١٣/٢/١٩٤٤م، أتشرف بإحاطة سعادتكم بأنني قابلت سعادة مستشارها القضائي وشرحت له وجهة نظر المفوضية في صدد تسليم طريق جدة - مكة الذي تم في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤١م بين مندوبي الحكومتين المصرية والسعودية، وأنه كان تسليماً نهائياً مما لا يستدعي أي تسليم آخر بين الحكومتين، وهذه النظرية تخالف ما أبداه سعادة سكرتير عام وزارة الأشغال بتقريره الذي جاء به أن التسليم الذي تم في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤١م يعتبر ابتدائياً، أسوة بما هو متفق عليه مع المقاول الذي يسلم الطريق ابتدائياً بمجرد إتمامه، ونهائياً عند انتهاء مدة الضمان، واقترح سعادته إيفاد البعثة التي سافرت إلى الحجاز في العام الماضي

لتقوم بتسليم الطريق نهائياً للحكومة السعودية.

وقد اقتنع سعادة المستشار القضائي برأي المفوضية الذي يستند إلى الحجج التالية:

تنص الكتب المتبادلة بين الحكومتين المصرية والسعودية على أن تسلم الأولى إلى الثانية الطرق بمجرد انتهائها، وتسلمها عملية المياه والنور بمجرد استلامها بصفة نهائية من المقاولين، وتكون الحكومة السعودية بعد ذلك هي وحدها المسئولة عن إدارة هذه المنشآت وصيانتها.

وواضح من هذا النص أن الحكومتين رسمتا لكل من المشروعين طريقة لتسليمه، ففي مشروع المياه والنور يسلم للحكومة السعودية بعد استلامه بصفة نهائية من المقاول، فالحكومة المصرية قد تتسلمه منه بصفة مبدئية بمجرد الانتهاء منه وتباشر إدارته المدة المتفق عليها مع المقاول، فإذا ظهر به عيب فني وجب عليه إصلاحه، وعند انتهاء المدة المذكورة تتسلمه منه بصفة نهائية إذا ظهر خلوه من العيوب وأنه مطابق للمواصفات، وتصرف له تأمينه ثم يتم التسليم للحكومة السعودية.

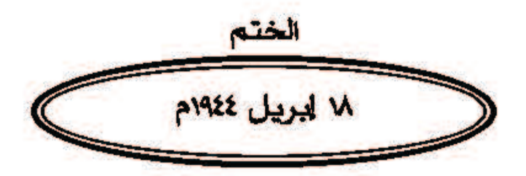
أما الطرق فتسلم للحكومة السعودية بمجرد انتهائها، وبغض النظر عن التسليم النهائي الذي يتم بين الحكومة المصرية والمقاول بعد انقضاء مدة الضمان المتفق عليها بينهما، وتتولى الحكومة السعودية إدارة وصيانة الطرق بمجرد استلامها عقب الانتهاء من إنشائها، وإذا ظهر لها أثناء مدة الضمان عيب أخطرت به الحكومة المصرية لتلزم المقاول بإصلاحه، فإذا أجراه ولم تظهر به عيوب أخرى وانقضت مدة الضمان أصبح لا يحق للحكومة السعودية المطالبة بإصلاحات أخرى، وهذا الوضع شبيه بمن يشتري سيارة مثلاً ويحصل من البائع على ضمان لمدة ستة أشهر، وقد يكون بين البائع وصاحب مصنع السيارات ضمان آخر، فالمشتري يتسلم السيارة ويدفع ثمنها ويستعملها، فإذا انقضت الستة أشهر فليس هناك من يقول بضرورة إجراء تسليم للسيارة نهائي، وفضلاً عما

تقدم فصيغة محضر تسليم الطريق المؤرخة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤١م نهائية، ولم يدر بخَلَد مندوبي الحكومتين الذين وقعوا المحضر أن التسليم ابتدائي، كما أن الحكومة السعودية نفسها لم تشر في خلال السنتين الماضيتين إلى توقعها إجراء تسليم للطريق مرة أخرى، ومن المحتمل أن يدهشها دعوتها لمثل هذا الإجراء.

وتفضلوا سعادتكم أسمى عبارات الاحترام

القاهرة في ١٦ إبريل سنة ١٩٤٤م

الختم



وثيقة رقم (٤٢٣)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٨/٣/١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشان: اقتراحات تقدمت بها الحكومة العربية السعودية للحكومة المصرية بشان تسديد ما عليها من ديون.

نص الوثيقة:

مذكـــــــرة

كانت الحكومة الحجازية قد تقدمت ببعض اقتراحات بشأن تسديد ما عليها للحكومة المصرية، وإرسال جميع ما يستحق من غلة الأوقاف والصدقات قمحًا لتوزيعه بمكة والمدينة.

وقد عرضت هذه الاقتراحات على لجنة درس شؤون الحرمين الشريفين فرأت:

أولاً: فيما يختص بنفقات رصف طريق جدة - مكة وطريقة سدادها (وقد تم رصف هذا الطريق وتسلمته الحكومة السعودية في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤١).

رفض اقتراح حكومة الحجاز خصم الباقي عليها من نفقات رصف هذا الطريق (التي كانت قد تعهدت بتسديدها أقساطاً سنوية، بحيث لا يقل القسط عن ٢٠ ألف جنيه) من اعتماد أعمال المياه والكهرباء في الحجاز؛ إذ أن هذه المبالغ مخصصة لأغراض معينة. ثم في هذا الاقتراح أيضًا تفويت لتنفيذ برنامج أعمال المياه

والكهرباء، ولو فرض ونقل هذا الاعتماد إلى بند الطرق فسينقلب الموقف وتصبح الحكومة المصرية هي التي وفت بالسداد، فضلاً عن أن حالة الرخاء في الحجاز تساعد على القيام بهذا التسديد.

ثانياً: فيما يختص بإرسال الصدقات وغلة الأوقاف كاملة من القمح.

كان الاتفاق أن ترسل هذه الصدقات نقداً وأن يحتفظ بجانب منها لأعمال الإصلاحات في الحجاز، ففي اقتراح الحكومة السعودية مخالفة لهذا الاتفاق، وفقدان للمورد المخصص لتنفيذ المشروعات العمرانية في الحجاز.

وفي ٣ يوليو سنة ١٩٤٣م أبلغت وزارة الخارجية السعودية المفوضية المصرية بجدة أنه قد ظهر في طريق جدة مكة نتوءات وتموجات عظيمة مما يجعل سير المركبات عليه صعبًا.

ولاحظت أن المبلغ المتفق عليه أصلاً هو ١٤٥ ألف جنيه، بينما بلغت النفقات ١٦٨ ألف جنيه، فالزيادة تبلغ ٢٣ ألف جنيه، ويد الإصلاح لم تمتد بعد إلى طريق مكة - عرفات.

وطلبت الحكومة السعودية تكليف المقاول إصلاح طريق جدة - مكة، والنظر في تعبيد طريق مكة - عرفات، وإصلاح الأماكن الخطرة في طريق جدة - المدينة، ضمن الاعتماد المقرر لتعبيد هذه الطرق، والاستفسار عن طريقة الصرف على طريق جدة - مكة، كما أبدت هذه الحكومة أيضاً رغبتها في دراسة الإجراءات الكفيلة بتمهيد بعض مناطق جدة والمدينة المنورة؛ لتكون صالحة للاستعمال في موسم الحج وذلك بإرسال جرارين وآلتين لتمهيد الطريق. (وقد رأت الوزارة تعذر إرسال هذه الأدوات لعدم توافرها ولعدم ملاءمتها في الصحراء).

وقد عُنيت وزارة الأشغال بهذه الأمور فأوفدت بعثة هندسية من كبار رجالها لمعاينة طريق جدة - مكة، الذي يعتبر من الطرق الصحراوية الجيدة. وبدأ فعلاً في تنفيذ ضروب التحسين وتوسيع الطرق في بعض المنحنيات، وإصلاح الأماكن الخطرة في طريق جدة - المدينة بسرعة؛ ليتم ذلك قبل موسم الحج المقبل.

وترى الوزارة أن زيادة نفقات إنشاء الطريق إنما هي زيادة طبيعية لتطور الظروف الحربية، ولتأخير بعض الأعمال (مما اضطر حكومة مصر إلى إعادة المناقصة من جديد) ولزيادة أجر العمال وغلاء الأسعار.

وأما عن طريق مكة - عرفات وإصلاح الأماكن الخطرة في طريق جدة - المدينة فهما يدخلان في عداد المشروعات التي أقرتها لجنة الحرمين الشريفين. وتحرص الحكومة المصرية على تنفيذها في أقرب وقت عندما تتهيأ الظروف المناسبة. (وقد قامت وزارة الأشغال بتخطيط طريق جدة - المدينة، ووضع علامات مميزة على جانبيه).

كما أنه يتعين صيانة دائمة متصلة لطريق جدة - مكة حتى لا يتعرض للتلف.

وافقت الحكومة السعودية على إنجاز التدابير اللازمة لذلك.

وقد أمرت وزارة الأشغال باستكمال مشروعي المياه والنور لمكة، وتحسين المنطقة المحيطة بالحرم الشريف، وإنشاء دورات صحية مناسبة، وعمل ميزانيات على الطرق المراد إصلاحها وتجهيز خرائط مساحية للمناطق التي سيشملها الإصلاح.

وقد طلب سعادة الشيخ يوسف ياسين معاونة مصر في مشروع إمداد جدة بمياه الشرب من إحدى العيون الموجودة بالحجاز، فأظهر معالي وزير الأشغال استعداده لعمل المشروع على حساب الحكومة السعودية.

وقد قدرت الحكومة السعودية للحكومة المصرية كل هذه الأمور وشكرتها من أجلها عظيم الشكر. وهي ترى معالجة المسائل المختلفة الخاصة بمشروعات الإصلاح في الأراضي الحجازية بإيفاد مندوب يتباحث مع السلطات المصرية.

يوسف الغمراوي.

١٩٤٤/٣/١٨م

وثيقة رقم (٤٢٤)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢٢ مارس ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشأن: المسائل المرغوب في تسويتها بين الحكومتين المصرية والسعودية بشأن المشاريع العمرانية بالحجاز.

نص الوثيقة:

١- أتمت الحكومة المصرية رصف طريق جدة - مكة في ديسمبر سنة ١٩٤١م، وطلبت بعثة وزارة الأشغال إلى المفوضية اتخاذ الإجراءات لتسليم الطريق، فسألتها عمَّا إذا كان الطريق قد تم رصفه على أحسن وجه وأكمله (وهذا ما يشترطه الاتفاق المصري السعودي)، وهل هو مطابق تماماً للعقد المبرم مع المقاول؟ فأكدت البعثة ذلك كله كتابةً، فبذلت المفوضية جهدها حتى تم التسليم يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤١م، ونص في المحضر على التعهد بإصلاح ما يظهر بالطريق من العيوب الفنية الناجمة عن طبيعة العمل في خلال سنتين تنتهيان في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٣م.

وقبل انتهاء السنتين أبدت الحكومة ملاحظاتها عمّا بالطريق من عيوب، وعن جسامة نفقات رصفه، فاهتم معالي وزير الأشغال بالأمر وأرسل بعثة باشرت عدة عمليات بهذا الطريق وبغيره، وأوضح معاليه أن الطريق يعتبر من الطرق الصحراوية التي من الدرجة الأولى وخاصة بعد العمليات التي

أجريت به أخيراً، وأبان معاليه الظروف الكثيرة التي رفعت تكاليف رصف هذا الطريق، فأعربت الحكومة السعودية عن جزيل شكرها لعناية واهتمام الحكومة المصرية، ولم تتحدث عن النفقات، ويظهر أنها اقتنعت بالأسباب التي أوضحها معاليه، ولكنها أبدت رأيها «بضرورة اجتماع هيئة فنية مشتركة لتقرير ما إذا كان هذا الطريق قد تم إصلاحه على أحسن وجه وأكمله كما نص على ذلك في الاتفاقية الخاصة بمشروع الطريق، ولم يكن فيه شيء من العيوب المتأتية من أصل عملية الطريق».

اقتراح: إذا أكدت ذلك وزارة الأشغال باعتبارها الوزارة التي قررت منذ سنة ١٩٣٧م اختصاصها وحدها بأعمال الإصلاح بالحرمين وبمسئولية المقاولين أمامها دون غيرها، فيمكن توكيد ذلك لسعادتي مندوبي الحكومة السعودية وإقناعهما بعدم ضرورة تعيين اللجنة الفنية المشتركة؛ لأن تعيينها معناه التشكك في صدق ما تؤكده الحكومة المصرية، ولأنه يشعر بوجود خلاف بين قطرين عربيين شقيقين في وقت يحرص فيه الجميع على مظاهر الوحدة العربية.

٢- بلغت نفقات رصف طريق جدة - مكة، وما أجري أثناء الحج الماضي بطريق مكة عرفات وجدة - المدينة ١٨٧٠٠٠ جنيه مصري تقريباً (وقد يكون أقل إذا ألزم المقاول بتحمل الستة والعشرين ألف جنيهاً الخاصة بالعمليات الأخيرة بطريق جدة - مكة أو بشطر منها)، دفعت منه الحكومة السعودية ٥٠٠٠٠ جنيه، والباقي في ذمتها حوالي ١٣٧٠٠٠ جنيه، ولم تدفع للآن أقساط الثلاث السنوات الأخيرة ومجموعها ٦٠٠٠٠ جنيه (بند ٧ و١٣).

اقتراح: إقناع المندوبين بأنه من الصالح دفع الأقساط المتأخرة فوراً، ودفع الأقساط المتبقية في مواعيدها، حتى يمكن الاستمرار في أعمال إصلاح الطرق والبدء في أعمال المساحة والخرائط وهي ضرورية، ويجب أن تسبق أي بحث خاص بالمشاريع الأخرى كالمياه والنور إلخ (بند ١٥) - أعمال المساحة والخرائط قد تبلغ نفقاتها حوالي ٢٠٠٠٠ جنيه حسبما

ذكر لي سعادة وكيل وزارة الأشغال.

تبادل الرأي مع المندوبين في صدد المقترحات الخاصة بالاستمرار في عملية التمهيد والإسعاف بطريقي عرفات والمدينة قبيل كل موسم حتى تنتهي الحرب.

٣- صيانة طريق جدة - مكة، تقترح الحكومة السعودية أن تعين لديها مهندساً ترشحه الحكومة المصرية، ورجال وزارة الأشغال يخشون عدم نجاح هذه الطريقة لعدم تخصيص اعتماد مقرر بالميزانية السعودية لصيانة الطرق، فيصعب سير العمل بالسرعة التي تستلزمها الصيانة، ويميلون إلى اقتراح قيام الحكومة المصرية برجالها وبوسائلها بصيانة الطريق على حساب الحكومة السعودية.

لكلٍّ من الاقتراحين حسناته وعيوبه، والمسألة تحتاج إلى مباحثة رجال الأشغال، وأن يضعوا ميزانية معقولة، وترشيح مهندس تتوافر فيه الشرائط اللازمة للعمل بالحجاز، وفي ضوء هذه الأبحاث يمكن تبادل الرأي من سعادتي المندوبين لاختيار ما فيه الصالح.

القاهرة في ٢٣ مارس سنة ١٩٤٤م.

مذكـــــــرة

عن المشاريع العمرانية بالحجاز:

١- عقدت معاهدة صداقة في ٧ مايو سنة ١٩٣٦م بين مصر والمملكة العربية السعودية أعيدت بمقتضاها العلاقات بين البلدين بعد إيقافها منذ سنة ١٩٢٦م، ونصت المادة الخامسة من هذه المعاهدة على ما يأتي:

«عملاً بالتضامن والتعاون الإسلامي يوافق ملك المملكة العربية السعودية على تمكين الحكومة المصرية إذا رأت من مصلحة الحجّاج وزوار المدينة والتطوع لعمارة الحرمين الشريفين وإصلاح المرافق المتصلة بهما - من تلك العمارة وذلك الإصلاح، كما يوافق على عمل كل التسهيلات اللازمة لقيام الحكومة المصرية بهما.

وتشمل المرافق المشار إليها تعبيد الطرق التي يسلكها الحجّاج أو الزوار، وإضاءة الحرمين وما حولهما، وتوفير مياه الشرب، وغير ذلك من الأعمال والمنشآت التي ترمي إلى توفير راحة الحجّاج والزوار أو المحافظة على صحتهم.

وتتفق الحكومتان مقدماً على التصميمات الخاصة بالأعمال المشار إليها.

٢- سوّيت المسائل المعلقة بين البلدين بخطابات تبودلت في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦م، وورد بها:

«إن حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر تعتزم اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة صرف الصدقات لفقراء الحجاز، ولاستئناف صرف فاضل غلة أوقات أوقاف الحرمين الشريفين في الأراضي المقدسة، وذلك ابتداء من موسم الحج القادم. وستعيّن الحكومة المصرية من يتولى الإشراف على صرف الصدقات التي ترسلها، وهي تعتزم أن تنفق من الأموال التي تخصصها للصدقات ومن فاضل غلة الأوقاف المذكورة في حدود القواعد الشرعية لعمارة الحرمين الشريفين، ولإصلاح المرافق المتصلة بهما.

وستبلغ الحكومة المصرية إلى الحكومة السعودية ما تضعه من البرامج لأعمال العمارة والإصلاح في حينه؛ تمهيداً لاتفاق الحكومتين على التصميمات الخاصة بتلك الأعمال.

٣- بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦م صدر قرار من مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لدرس الإصلاحات المقتضى إجراؤها بالحرمين الشريفين والمرافق المتصلة بهما، وتقدمت اللجنة بتقريرها في أول يوليو سنة ١٩٣٧م، واستعرضت فيه أهم المشروعات من مياه ونور بمكة، وتعبيد طرق ومجاري ومدابغ وحفظ اللحوم، واقترحت البدء بالمشروعين التاليين:

أ- المياه بمكة (عين زبيدة وزمزم) لأنها بحالتها الراهنة منبع خطر على الصحة العامة، وإضاءة مكة بالانتفاع ليلاً بالقوة التي تستخدم نهاراً لرفع المياه، وقدرت التكاليف للعمليتين بنحو مائة ألف جنيه مصري.

ب- رصف طريق جدة - مكة - عرفات - وتعبيد الأماكن الخطرة بطريق المدينة، وقدرت التكاليف بما يلي:

جنيه مصري	
٥٦٠٠٠	رصف طريق جدة - مكة
١٣٠٠٠٠	رصف طريق مكة - عرفات
٥٠٠	إنشاء جسور بالأجزاء السبخة
١٦٥٠	رصف مسافة كيلومتر بمسيال رابغ
٢٣٧٦٠	تمهيد الطريق بين رابغ والمدينة
٥٠٠٠٠	إنشاء الطريق بمسيال المسيجيد
١٤٤٩١٠	

أي ما يقرب ١٤٥٠٠٠ جنيه مصري

٤- رئي أن تتولى الحكومة المصرية الإنفاق على هذه المشروعات، وأن تحصل من الحكومة السعودية نفقات رصف وتعبيد الطرق على أقساط سنوية كل قسط ٢٠ ألف جنيه، وأن تخصم من الأموال المخصصة للصدقات ومن فاضل غلة أوقاف الحرمين ٢٠ ألف جنيه سنويًا سداداً لنفقات مشروع المياه والنور بمكة (وبناء على ذلك صدر مرسوم بقانون بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧م بفتح اعتماد بمبلغ ٢٤٥ ألف جنيه مصري يؤخذ من الاحتياطي العام لصرفه في المشروعات المذكورة.

وفي الفترة بين صدور تقرير اللجنة والمرسوم قامت وزارة الأشغال العمومية بتحضير مشروعات العقود والمواصفات على أساس أن تقوم هي وحدها بتنفيذ هذه الأعمال من بدئها إلى منتهاها، وعلى أن يكون المقاولون مسؤولون أمامها دون غيرها عن تنفيذ هذه العقود. ثم طرحت الوزارة أعمال مشروع الطرق في مناقصة عامة، وحددت لفتح المظاريف يوم ١٢ يناير سنة ١٩٣٨م، ووجهت بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٣٨م إلى وزارة الداخلية كتابًا أوضحت فيه جميع ما اتخذته من إجراءات، وأشارت إلى ضرورة الاتصال رسميًا بالحكومة السعودية للحصول على موافقتها قبل الارتباط مع المقاولين؛ إذ أن جميع المخابرات السابقة مع السلطات السعودية المختصة في صدد هذه المشاريع كانت بينها وبين المرحوم محمد طلعت حرب باشا - عضو اللجنة - ولم تتم أية مكاتبات رسمية.

٥- بدأت المخابرات الرسمية بين الحكومتين المصرية والسعودية في يناير سنة ١٩٣٨، وأمكن الوصول في يناير سنة ١٩٣٩م إلى تفاهم مبدئي بينهما على نصوص الاتفاق الخاص بهذه المشاريع، ثم عرض الأمر في مصر على رياسة قضايا الحكومة وعلى مجلس الوزراء، وبعد أن تبودلت الكتب بهذا الاتفاق في ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩م وتم نشره بالبلدين يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩م، وفيما يلي أهم نصوصه:

أ- تقوم الحكومة المصرية بمشروع تعبيد طرق جدة - مكة - عرفات، والأماكن الخطرة في طريق المدينة المنورة حسبما هو مذكور في

التصميمات المرسلة لوزارة الخارجية العربية السعودية ملحقاً بمذكرة المفوضية المصرية رقم ٤٥ في ٢١ أغسطس ١٩٣٨م.

وكذلك تقوم الحكومة المصرية بمشروع المياه والكهرباء في مكة المكرمة حسبما شرح في التصميمات الملحقة بالمذكرة المشار إليها.

ب- إن المبلغ المقرر لتعبيد طريق جدة - مكة - عرفات وإصلاح الأماكن الخطرة في طريق المدينة هو مائة وخمسة وأربعون ألف جنيه مصري، وذلك هو التقدير الابتدائي، وستبلغ حكومة جلالة الملك الحكومة العربية السعودية بقيمة هذه التكاليف الفعلية بمجرد إتمام تنفيذ الأعمال.

جـ- إن المبلغ المقدر لعملية الماء والكهرباء هو مائة ألف جنيه مصري في الوقت الحاضر.

د- توافق الحكومة العربية السعودية على دفع النفقات اللازمة لتعبيد الطرق والمقدرة بمبلغ مائة وخمسة وأربعين ألف جنيه مصري وذلك على الطريقة الآتية:

١- يُدفع المبلغ المتجمع عن ثلاث سنين اعتباراً من سنة ١٣٥٥هجرية وهو المقرر دفعه لهذا المشروع باعتبار عشرين ألف جنيه لكل سنة.

٢- تتعهد حكومة المملكة العربية السعودية بأن تدفع في كل سنة مقبلة عشرين ألف جنيه مصري، إلى أن يتم تسديد المائة والخمسة والأربعين ألف جنيه مصري المقررة لمشروع الطرق.

هـ- توافق الحكومة المصرية على أن تدفع النفقات اللازمة لعملية الماء والكهرباء في مكة والمقدرة بمائة ألف جنيه مصري وذلك بالطريقة الآتية:

١- يُدفع من الأموال المخصصة في ميزانية الحكومة المصرية

للحج ومن فاضل غلة أوقاف الحرمين الشريفين وذلك على أقساط سنوية اعتباراً من عام ١٣٥٥هـ، على أن يكون المبلغ الذي يجري تسديده عن ذلك العام هو ستة عشر ألف جنيه ومائة واثنان وثلاثون جنيهاً مصرياً وستمائة مليم.

٢- تكون الأقساط السنوية الأخرى عن عام ١٣٥٦هـ والسنوات التي تليها باعتبار عشرين ألف جنيه مصري، إلى أن يتم استهلاك المطلوب لمشروع الماء والكهرباء.

و - بالنظر لأن الحكومة المصرية هي التي ستتولى القيام بالعقود والمقاولات اللازمة من أجل هذه المشاريع، وهي التي ستباشر إنفاذ تلك المشاريع بواسطة مهندسيها الفنيين، وبالنظر إلى أن المقاولين سيكونون مسئولين عن إنفاذ تعهداتهم إزاءها وذلك بناء على موافقة حكومة المملكة العربية السعودية، فإن الحكومة المصرية تتعهد للمملكة العربية السعودية بأنها ستكون مسئولة عن إنجاز مشروع الطرق والمياه والكهرباء على أحسن وجه وأكمله، بحيث تتحمل إزاء المملكة العربية السعودية المسئولية التي يتعهد بها المقاولون إزاء الحكومة المصرية.

ز- تسلم الحكومة المصرية للحكومة العربية السعودية الطرق بمجرد انتهائها كما تسلمها عملية المياه والنور بمجرد استلامها بصفة نهائية من المقاولين، وتكون المملكة العربية السعودية بعد ذلك هي وحدها المسئولة عن إدارة هذه المنشئات وصيانتها بالشكل الذي تراه، وما يتحصل من وارداتها تنفقه في إصلاح المشاريع نفسها، وما زاد تنفقه في وجوه البر وأعمال الخير والعمران في الأراضي المقدسة.

٦- ترتّب على طول المدة التي استغرقتها المخابرات الدبلوماسية وعقد الاتفاق بين الحكومتين - من يناير سنة ١٩٣٨م لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٩م

- وإعلان الحرب في سبتمبر سنة ١٩٣٩م، النتائج التالية:

١- إلغاء مناقصة الطرق التي كان محدداً لها يناير سنة ١٩٣٨م، وإشهار مناقصة أخرى جاءت العطاءات فيها أعلى مما قبلها، وبناء على رغبة صريحة من الحكومة السعودية تم اختيار المقاول الذي أشارت به، رغم أن عطاءه لم يكن أقل العطاءات.

٢- نظراً لإعلان الحرب وارتفاع أثمان الآلات ارتفاعاً فاحشاً، وعدم الاطمئنان إلى قيام المصانع بتنفيذ تعهداتها، تقرر إرجاء مشروع الماء والكهرباء بمكة.

٧- لما طالبت الحكومة المصرية الحكومة السعودية بسداد ستين ألف جنيه قيمة أقساط سنوات ١٣٥٥ و١٣٥٦ و ١٣٥٧ طبقاً للاتفاق، اعتذرت بالأزمة المالية الناجمة عن الحرب وطلبت الموافقة على دفع ٣٠٠٠٠ جنيه عن الثلاث السنوات المذكورة، وأن تدفع ٢٠٠٠٠ جنيه ابتداء من سنة ١٣٥٨، فوافقت الحكومة المصرية على ذلك ودفعت الحكومة السعودية مبلغ الثلاثين ألف، ثم تمهلت في دفع الأقساط التالية، وبعد عدة محاولات دفعت في يونيو سنة ١٩٤٣م ٢٠٠٠٠ جنيه، وأصبح جميع ما دفعته للآن ٥٠٠٠٠ جنيه. أما الحكومة المصرية فإنها استمرت في احتجاز المبالغ اللازمة لمشروع الماء والكهرباء إلى أن بلغ - فيما أعلم - مجموع المبلغ الموجود على ذمته مائة ألف جنيه مصري.

٨- تم رصف طريق جدة - مكة، وتسلم للحكومة العربية السعودية ابتداء من يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤١م بمقتضى محضر جاء فيه:

(بما أن المادة السابعة من الاتفاق المصري السعودي تنص على أن الحكومة المصرية تتحمل إزاء المملكة العربية السعودية المسئولية التي يتعهد بها المقاولون إزاء الحكومة الملكية المصرية، والمقاولون مكلفون بإصلاح ما يظهر بالطريق من العيوب الفنية الناجمة عن طبيعة العمل وذلك في خلال مدة سنتين ابتداء من تاريخ التسليم الذي تم اليوم (٢٩ ديسمبر

١٩٤١م)، فمندوبا الحكومة الملكية المصرية يقرران أن الحكومة الملكية المصرية كفيلة بهذا الإصلاح في الحدود المذكورة وفقاً للمادة السابعة المشار إليها بعاليه).

٩- بلغت نفقات رصف طريق جدة - مكة حسبما وصل إلى علمي ٨٩٤ مليم ١٤٤٩٠٤ جنيه مصري، وقد كان مقدراً في سنة ١٩٣٧م لهذا الطريق وحده ٥٦٠٠٠ جنيه مصري.

١٠- في شهر يوليو سنة ١٩٤٣م أفضى سعادة يوسف بك ياسين إلى القائم بأعمال المفوضية المصرية بالنيابة بحديث أكده بخطاب شخصي، مجمله أن ظروف الحرب هي التي حالت دون الوفاء بأقساط الطريق، وأنه يمكن للحكومة المصرية سداد نفقات رصف الطريق مما حبسته لمشروع المياه والكهرباء، على أن تسدد الحكومة العربية بعد الحرب هذه النفقات، وأنه من الخير أن تبعث الحكومة المصرية بجميع فاضل غلة أوقاف الحرمين والصدقات دون خصم شيء منها للمشاريع حتى تنتهي الحرب وأن ترسلها قمحاً أو نقوداً.

ويعرض هذا الاقتراح على لجنة إصلاح الحرمين، قررت عدم الموافقة عليه للأسباب التي أفضى بها - بصفته الشخصية - القائم بأعمال المفوضية بالنيابة إلى سعادة يوسف بك ياسين، ولأسباب أخرى أبدتها اللجنة.

١١- بمناسبة قرب انتهاء مدة السنتين المحددة لضمان إصلاح ما يظهر بالطريق من العيوب الفنية الناجمة عن طبيعة العمل، وجهت وزارة الخارجية السعودية كتاباً إلى المفوضية المصرية بجدة بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٩٤٣م ذكرت فيه:

أ- أن المهندسين السعوديين المكلفين بصيانة الطريق لاحظوا أن كميات الأسفلت التي صبت على وجهه ضئيلة جداً، وليست بكافية بحال من الأحوال، إذ كان لابد من تغطيته على الأقل بوجهين أو ثلاثة

بالأسفلت حتى يصبح ملساً ناعماً ككل الطرق التي أنشأتها ولا تزال تنشئها الحكومة المصرية في بلادها.

ب- أنهم لاحظوا وجود نتوء وتموجات عظيمة بالطريق، بحيث تجعل سير السيارات عليه صعباً وتؤدي لتآكل عجله.

ج- إن المبلغ المتفق عليه مبدئيًّا لتعبيد طريق جدة - مكة - عرفات وإصلاح الأماكن الخطرة بطريق المدينة ١٤٥٠٠٠ جنيه، وعلمت الحكومة السعودية من سعادة سكرتير عام وزارة الأشغال أن نفقات طريق جدة - مكة فقط بلغت ١٦٨٠٠٠ جنيه، وهو يزيد بـ ٢٣٠٠٠ جنيه عن المبلغ المخصص لسائر مشروع الطرق.

د- أبدت الحكومة السعودية رغبتها في الاطلاع على شروط المناقصة التي عقدت بين الحكومة المصرية والمقاول.

وطلبت الحكومة السعودية:

(١) تكليف المقاول بإصلاح طريق جدة - مكة على أحسن وجه وأكمله.

(٢) النظر في تعبيد طريق مكة - عرفات والأماكن الخطرة بطريق المدينة، ضمن الاعتماد المقرر لجميع الطرق، طبقاً للمادة الثانية من الاتفاق.

(٣) الاستفسار من الجهات المختصة للتدقيق في الموضوع ما صرف على طريق جدة - مكة، مع العلم أن العطاء الأخير للمقاول كان بمبلغ ٩٨٠٠٠ جنيه.

١٢- إحالة وزارة الخارجية هذا الكتاب إلى وزارة الأشغال العمومية فتلقت إجابتها متضمنة ما يلي:

أ- اهتم معالي وزير الأشغال العمومية بالأمر فأوفد بالطائرة بعثة هندسية فحصت الطريق ووجدت أنه - فيما عدا دهن الشريطين

الجانبيين ونقص كمية الأسفلت - يعتبر مثلاً طيباً جداً للطرق الصحراوية، ورأى معاليه كسباً للوقت ألا يترك للمقاول القيام بعملية تحسين الطريق حتى لا يتأخر ذلك، مع قرب موسم الحج. وعهد معاليه إلى أحد كبار رجال الوزارة الفنيين بسرعة تنفيذ ما اقترحته البعثة من ضروب التحسين فشرع في ذلك فعلاً.

ب - إن الزيادة في نفقات إنشاء الطريق قد بحثت بحثاً وافياً. فتبين أنها زيادة طبيعية اقتضاها تطور الظروف عند الشروع في التنفيذ وأثناءه، وما سبق طرح العملية في المناقصة من تأخير بسبب المخابرات الدبلوماسية بين الحكومتين، ثم ارتفاع أسعار الشحن ارتفاعاً باهظاً على أثر دخول إيطاليا الحرب، وارتفاع سعر الجنيه الذهب أساس التعامل في الحجاز ارتفاعاً كبيراً.

جـ - الحكومة المصرية حريصة كل الحرص على أن ترى مشروع طريق مكة - عرفات، وإصلاح الأماكن الخطرة بطريق المدينة قيد التنفيذ في أقرب وقت ممكن، ليتحقق ما ترجوه من منفعة لأهل الحجاز والحجّاج الوافدين عليه، وهي في سبيل تحقيق هذا الغرض لن تتوانئ في انتهاز كل فرصة مواتية لتنفيذ ما يستطاع تنفيذه من هذه المشروعات العمرانية في الظروف الحاضرة.

د- يتعين أن تهيّأ لطريق جدة - مكة الذي تم إنشاؤه صيانة دائمة متصلة، وإلا تعرض للتلف، وهذه الصيانة من شأن الحكومة السعودية، إلا أنه يحسن في نظر الحكومة المصرية أن يعنى بدراسة وسائلها وطرق الإشراف عليها باتفاق بين الحكومتين، حتى تكون أجدى في سبيل تحقيق الغرض منها للاحتفاظ بسلامة الطريق.

فأبلغت هذه الإجابة إلى الحكومة السعودية فورد كتابٌ منها بالإعراب عن جزيل شكرها للحكومة المصرية لكبير عنايتها، وأبدت رأيها بضرورة اجتماع هيئة فنية مشتركة لتقرير ما إذا كان هذا

الطريق قد تم إصلاحه على أحسن وجه وأكمله، كما نص على ذلك في الاتفاقية الخاصة بمشروع الطريق، ولم يكن فيه شيء من العيوب المتأتية من أصل عملية الطريق.

ورأت فيما يختص بصيانة الطريق أن تعيرها الحكومة المصرية ما تراه من المهندسين لتعينه الحكومة السعودية لديها للقيام بأعمال الصيانة.

١٣- أظهرت الحكومة العربية السعودية رغبتها في تمهيد بعض مناطق طريق المدينة لتكون صالحة لنقل الحجّاج في الموسم المؤذن بحلوله، فرحبت الحكومة المصرية بهذه الرغبة وحققتها، وفضلاً عن ذلك فإنها وضعت علامات مميزة على جانبي الطريق من جدة إلى المدينة، ومهدت طريق مكة - عرفات، ووسعت طريق جدة - مكة في مواقع المنحنيات، كما أنها أتمت جميع التحصينات اللازمة له. وتم إخطار الحكومة السعودية بذلك في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٣م، أي قبل انتهاء مدة الضمان بأسبوعين، وقد بلغت نفقات جميع هذه العمليات حوالي ٤٣٠٠٠ جنيه منها ٢٦٠٠٠ خاصة بطريق جدة - مكة (هذا المبلغ سيكون محل بحث بلجنة إصلاح الحرمين لتقرير ما إذا كان يتحمله جميعه المقاول أو يلزم بشطر منه) فبلغ مجموع ما أنفق عليه ١٧٠٠٠٠ تقريباً، أي أن مصاريف رصف الكيلو متر الواحد بلغت ٢٣٠٠ جنيه مصرياً، أما مجموع ما أنفق في إصلاح الطرق يبلغ نحو ١٨٧٠٠٠ جنيه دفعت منها الحكومة السعودية ٥٠٠٠٠ جنيه، والباقي عليها حوالي ١٣٧٠٠٠ جنيه مصري، وسيزداد هذا المبلغ إذا أريد المضي على الأقل في مشاريع إصلاح الطرق وإعداد خرائط مساحية ريثما تنتهي الحرب، فمن الصالح إقناع الحكومة السعودية بسداد ٦٠٠٠٠ جنيه قيمة الأقساط المتأخرة عن سنوات ١٣٥٩ و١٣٦٠ و١٣٦١.

١٤- أبدى سعادة يوسف بك ياسين الرغبة في معاونة مصر لتزويد جدة بالمياه من إحدى العيون التي بين جدة ومكة، بدلاً من مياهها الحالية المستمدة من البحر الأحمر، ثم تعمل على تهيئتها للشرب بواسطة ماكينات تكون عرضة للعطل، خصوصاً وأن شركة أمريكية وضعت فكرة لهذا المشروع الذي

تنقصه المواسير، فأظهر معالي وزير الأشغال استعداده لعمل المشروع على حساب الحكومة السعودية، وطلب إلى سعادة ياسين بك أن يبعث بالمشروع الذي وضعته هذه الشركة للاطلاع عليه في انتظار ما تطلبه الحكومة السعودية كتابة في هذا الشأن من الحكومة المصرية.

١٥- رأى معالي وزير الأشغال استكمال دراسة مشروع المياه والنور لمكة، ومشروع تحسين المنطقة المحيطة بالحرم الشريف، وإنشاء دورات صحية مناسبة، وعمل ميزانيات على الطرق المراد إصلاحها وتجهيز خرائط مساحية، وأبلغت الحكومة المصرية الحكومة السعودية ذلك، فأجابت بأنها ستوفد مندوباً عنها لمحادثة أولي الأمر في مصر بشأن هذه الأبحاث وغيرها.

١٦- قدم حضرة رئيس البعثة التي تولت الأعمال المبينة بالبند ١٣، تقريراً اقترح فيه أن توفد وزارة الأشغال قبل كل موسم حج بشهرين بعثة تقوم بتمهيد طريق مكة - عرفات وطريق المدينة، وتتولى أيضاً إسعاف الحجَّاج في طريق المدينة على غرار ما تم في الموسم الأخير، وقدَّر حضرته مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه سنوياً لتحقيق هذه الغاية، وفي رأي حضرته أن إجراء ذلك سنوياً يغني عن عملية رصف طريق عرفات أو بعض مناطق طريق المدينة، هذا فضلاً عما لإسعاف الحجَّاج في طريق المدينة من أهمية كبيرة ظهرت في الموسم الأخير بسبب هطول الأمطار وكثرة السيول وما تعرض له الحجَّاج من أخطار.

١٧- قدم حضرة سكرتير عام وزارة الأشغال الذي كان عضواً في البعثة التي أوفدتها وزارته في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٣م إلى الحجاز لفحص طريق جدة - مكة، تقريراً اقترح فيه إيفاد البعثة مرة أخرى لتسليم هذا الطريق بصفة نهائية للحكومة السعودية؛ لأنه يرى أن التسليم الذي تم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤١م يعتبر تسليماً ابتدائياً أسوة بما هو متفق عليه مع المقاول الذي يسلم الطريق ابتدائياً بمجرد إتمامه ونهائياً عند انتهاء مدة الضمانة، وهذه المسألة سبق أن كونت المفوضية رأيها فيها، وهو أن التسليم الذي تم بين الحكومتين كان نهائياً لما يلي:

ينص الاتفاق الخاص بمشاريع الإصلاح على أن تسلم الحكومة المصرية

للحكومة العربية السعودية الطرق بمجرد انتهائها، كما تسلمها عملية المياه والنور بمجرد استلامها بصفة نهائية من المقاولين، وتكون المملكة العربية السعودية بعد ذلك هي وحدها المسئولة عن إدارة هذه المنشآت وصيانتها.

وواضح من هذا النص أن الحكومتين رسمتا لكلٍّ من المشروعين طريقة لتسليمه، ففي مشروع المياه والنور يسلم للحكومة السعودية بعد استلامه بصفة نهائية من المقاول، فالحكومة المصرية قد تتسلمه منه بصفة مبدئية بمجرد الانتهاء منه وتباشر إدارته المدة المتفق عليها مع المقاول، فإذا ظهر به عيب فني وجب عليه إصلاحه، وعند انتهاء المدة المذكورة تتسلمه منه بصفة نهائية إذا ظهر خلوه من العيوب وأنه مطابق للمواصفات وتصرف له تأمينة، ثم يتم التسليم للحكومة السعودية.

أما الطرق فتسلم للحكومة السعودية بمجرد انتهائها، وبغض النظر عن التسليم النهائي الذي يتم بين الحكومة المصرية والمقاول بعد انقضاء مدة الضمان المتفق عليها بينهما، وتتولى الحكومة السعودية إدارة وصيانة الطرق بمجرد استلامها عقب الانتهاء من إنشائها، وإذا ظهر لها أثناء مدة الضمان عيب أخطرت به الحكومة المصرية لتلزم المقاول بإصلاحه، فإذا أجراه ولم تظهر عيوب أخرى وانقضت مدة الضمان أصبح لا يحق للحكومة السعودية المطالبة بإصلاحات أخرى. وهذا الوضع شبيه بأن يشتري سيارة مثلاً ويحصل من البائع على ضمان لمدة ستة أشهر وقد يكون بين البائع وصاحب مصنع السيارات ضمان آخر، فالمشتري يتسلم السيارة ويدفع ثمنها ويستعملها، فإذا انقضت الستة أشهر فليس هناك من يقول بضرورة إجراء تسليم للسيارة نهائياً. وفضلاً عمّا تقدم فصيغة محضر تسليم الطريق المؤرخ في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤١م نهائية، ولم يدُر بخَلَد مندوبي الحكومتين الذين وقعوا المحضر أن التسليم ابتدائي، كما أن الحكومة السعودية نفسها لم تشر في خلال السنتين الماضيتين إلى توقعها إجراء تسليم للطريق مرة أخرى، ومن المحتمل أن يدهشها دعوتها لمثل هذا الإجراء، على أية حالة فهذه المسألة ستعرض على سعادة مستشار قضائي لوزارة الأشغال لإبداء رأيه فيها.

القاهرة في ٣١ مارس سنة ١٩٤٤م

وثيقة رقم (٤٢٥)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٣٠ مارس ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشان: الأقساط المتاخرة من نفقات إصلاح الطرق بالأقطار الحجازية عن السنوات ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١هجرية.

نص الوثيقة:

وزارة المالية
الإدارة العامة
الرقم ٤٠ - ٣٣/٤٧
ميزانية

حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الخارجية

بالإشارة إلى كتاب الوزارة رقم ١/٤٩/٩٤ سري بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٩٤٣م، بشأن الأقساط المتأخرة على الحكومة العربية السعودية من تكاليف إصلاح طريق جدة - مكة عن السنوات ١٣٥٩ - ١٣٦٠- ١٣٦١هجرية ومقدارها ٦٠٠٠٠ ج.م. وإلى ما أبدته الحكومة المذكورة من أن ظروف الحرب هي التي حالت دون الوفاء بالأقساط المشار إليها، وأنه يمكن للحكومة المصرية أن تسدد نفقات رصف هذا الطريق مما حبسته من مشروع الماء والكهرباء، على أن تسدد الحكومة العربية السعودية هذه النفقات بعد الحرب - أتشرف بإبلاغ مقامكم الرفيع أن وزارة المالية لا ترى مانعاً من جهتها من إجابة الحكومة المذكورة إلى طلبها في هذا الصدد، على أن توقف وزارة الأشغال عملية الماء والكهرباء إلى

أن تسدد الحكومة العربية السعودية الباقي من تكاليف إصلاح الطريق المشار إليه، ولما كان هذا يتعارض مع قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٥ إبريل سنة ١٩٤٠م بشأن كيفية تحصيل هذه النفقات فأرجو التفضل باستئذان المجلس في التعديل المشار إليه، هذا مع الإحاطة بأنه بعد القسط الذي دفعته الحكومة العربية السعودية في شهر يونيو الماضي وقدره ٢٠٠٠٠ ج.م أصبح الباقي من الأقساط المتأخرة ٤٠٠٠٠ ج.م، كما أصبح الباقي من تكاليف رصف الطرق حتى آخر يناير سنة ١٩٤٤م ٩٤,٩٨٨ ج. م، وهذا المبلغ الأخير هو المقتضى تسديده - وفقاً لاقتراح الحكومة المذكورة - من جملة المال المرصد لمشروع الماء والكهرباء وقدره ٥٥١و١٠١ ج.م - وفي حالة موافقة مجلس الوزراء على الاقتراح المشار إليه آنفًا ستقوم وزارة المالية بإجراء المقاصة اللازمة بعد الحصول على موافقة وزارة الأشغال على تأجيل هذا المشروع الأخير وقد كتب لها اليوم بذلك.

وبناء على ما تقدم لم يعد هناك موجب لاستقطاع شيء من المبالغ التي حصلتها وزارة الداخلية لحساب الحكومة العربية السعودية نظير أجور انتقالات الحجّاج المصريين بالأراضي الحجازية ورسوم كورنتينة عن موسم سنة ١٣٦١هـ، وقد كتبت لوزارة الداخلية بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٣م لكي تودع هذه المتحصلات كاملة لحساب الحكومة المذكورة في بنك مصر، وفيما يتعلق بما تقترحه الحكومة العربية السعودية من أن تبعث الحكومة المصرية بجميع فاضل غلة أوقاف الحرمين والصدقات دون خصم شيء منها حتى تنتهي الحرب فيمكن الرجوع في ذلك إلى وزارتي الداخلية والأوقاف، وإلى لجنة شؤون الإصلاحات بالحرمين الشريفين التي يرأسها حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية.

وتفضلوا يا صاحب المقام الرفيع بقبول فائق الاحترام

في ٣٠ مارس ١٩٤٤م
وزير المالية
إمضاء
(أمين عثمان)

وثيقة رقم (٤٢٦)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤
الملف الداخلي: ١/٢/٢
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٩٧
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٢ ربيع الثاني ٦٢هـ - ٥ إبريل ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشأن: ما تم بين وزير الخارجية والوزير المفوض للمملكة العربية السعودية بخصوص بعض المشاريع العمرانية بالحجاز.

نص الوثيقة:

مذكرة سرية

بالحديث الذي تم بوزارة الخارجية يوم الأربعاء ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٦٢هـ - ٥ إبريل سنة ١٩٤٤م بين سعادة الدكتور محمد صلاح الدين بك وكيل وزارة الخارجية وسعادة الشيخ حافظ وهبة الوزير المفوض للمملكة العربية السعودية بلندن، والموفد من حكومته للتحدث إلى الحكومة المصرية في بعض المشاريع العمرانية بالحجاز.

١- أبلغت الحكومة العربية السعودية بمذكرة مؤرخة ٧ يناير سنة ١٩٤٤م شكرها للحكومة المصرية لعظيم اهتمامها بمشاريع الإصلاح، وأكدت أن الاتفاقات السابقة بين الحكومتين فيما يتعلق بالمشاريع مرعية الإجراء إلا ما تعترضه من صعوبات عملية بسبب الأزمات الحربية الحاضرة، وأعربت

عـن شكرهـا للحكومـة المصرية بمـا قامت به من إجراءات سريعة ومفيدة بطريق جدة - مكة، ولكنها أبدت ضرورة اجتماع هيئة فنية مشتركة لتقرير ما إذا كان هذا الطريق قد تم إصلاحه على أحسن وجه وأكمله كما نص على ذلك في الاتفاقية ولم يكن فيه شيء من العيوب المتأتية من أصل عملية الطريق، وقررت موافقتها على التعاون مع الحكومة المصرية لصيانة هذا الطريق وعلى أن تنتدب الحكومة المصرية من تراه من المهندسين لتعيِّنه الحكومة السعودية لديها للقيام بأعمال الصيانة، وألمحت إلى أنها ستوفد مندوباً لإجراء مباحثات شفوية بشأن المشاريع الأخرى التي أشارت إليها الحكومة المصرية.

٢- استقر الرأي على إيفاد سعادة الشيخ حافظ وهبة لإجراء هذه المحادثات قبل سفره إلى لندن، ووصل إلى القاهرة مع سعادة الشيخ يوسف ياسين سكرتير خاص جلالة الملك عبدالعزيز وتشرف بمقابلة رفعة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، وألمحا إلى مشاريع الإصلاح، فأشار رفعته بترحيبه بإجراء المباحثات مع معالي وزير الأشغال العمومية لاختصاصه، ثم اضطر الشيخ ياسين لسرعة العودة إلى نجد، وسافر معالي وزير الأشغال في رحلة تنتهي صباح ٦ إبريل، ووصل إلى علم وزارة الخارجية أن الشيخ وهبة قد يسافر إلى لندن بطائرة تغادر القاهرة فجر ٦ إبريل، فرأى سعادة وكيل الوزارة عدم المانع من الاجتماع به قبل سفره ليستمع إلى حديثه ولينقله إلى معالي وزير الأشغال.

٣- تم الاجتماع في الساعة ١١½ أفرنجي صباحاً، وحضره الأستاذ عبدالحميد منير بك السكرتير الأول بالمفوضية المصرية بجدة، وأوضح سعادة الوكيل عند بدء الاجتماع أنه يرحب بالاستماع إلى حديث سعادة الشيخ وهبه لينقله إلى معالي وزير الأشغال بمجرد عودته.

وانتهى في الساعة الأولى بعد الظهر.

٤- ذكر سعادة الشيخ وهبه ما يلي:

أ- طريق جدة - مكة:

لا تزال الحكومة السعودية تشكو من وجود تموجات به، وهي تلاحظ أن الخطابات الأخيرة التي تلقتها من الحكومة المصرية وإن كانت اعتبرته من طرق الدرجة الأولى إلا أنها وصفته بأنه طريق صحراوي، وهذا الوصف الجديد الذي لم يرد في الاتفاق بين الحكومتين أو في الخطابات السابقة، جعل الحكومة السعودية تعتقد أن للطرق مراتب وأن الصحراوية منها ليست أحسنها وهذا يخالف نص الاتفاق، على أن معالي وزير الأشغال يستطيع إيضاح هذه النقطة الفنية، والحكومة السعودية لم تكوِّن رأيًا فيما إذا كان إنشاؤه موافق [كذا!] لتعهدات المقاول وفيما كان يجب أن يكون عليه الطريق، وهي تقترح لتصفية هذه النقطة أن توفد مصر مندوباً فنياً ليتولى مع مندوب فني تختاره الحكومة السعودية فحص الطريق وإبداء رأيهما، ثم أضاف سعادته أنه يعتقد شخصيًّا – وإن كان لم يسمع شيئاً عن ذلك – أن مندوب الحكومة السعودية سيكون أمريكي [كذا!] لعدم وجود مهندسين سعوديين، فذكر سعادة الوكيل أنه يميل إلى إبداء مجرد فكرة شخصية خارجة عن نطاق هذا الاجتماع الرسمي ويود أن تعتبر كأنها لم تكن، وهي أنه قد يبدو غير طبيعي أن يتولى أمريكي فحص مسألة بين عربيين، فأجاب سعادة الشيخ وهبه بأنه يرى ذلك أيضاً وسيكتب عنه – باعتباره رأيه – إلى جلالة الملك عبدالعزيز.

ب- نفقات الطرق والأقساط:

ذكر سعادة الشيخ وهبه أن الإيضاحات التي أبدتها أخيراً الحكومة المصرية عن أسباب زيادة نفقات الطرق تعتبر كافية ومقبولة في نظر حكومته، ويعتقد أن الأمر كذلك بالنسبة للنفقات الجديدة وهي ٢٦ ألف جنيه لطريق جدة – مكة، و١٧ ألف لتمهيد طريقي عرفات والمدينة، أما عن الأقساط فهو يقدر أن حكومته في أزمة مالية ستزداد شدة، غير أنه سيكتب لجلالة الملك عبدالعزيز كلمة في صدد العمل على سداد

الأقساط تيسيراً لتنفيذ المشاريع.

جـ- صيانة الطريق:

أوضح أن المهندس الذي تعيره الحكومة المصرية للحكومة السعودية لصيانة الطرق ستطبق عليه القواعد المقررة للمهندسين المصريين بالخارج.

د- دراسة مشروع إصلاح المنطقة المحيطة بالحرم ودورات المياه:

يعتقد أن الحكومة السعودية مستعدة لتسهيل كل وسائل البحث والدراسة على شريطة تسليمها صورة من نتائج الأبحاث، وهي حريصة في تطبيق هذا الشرط، ويضايقها إذا أغفلت أية بعثة أجنبية قامت بأبحاث ببلادها عن موافاتها بصورة من تقاريرها.

هـ- رصف بعض الشوارع داخل مدينتي جدة ومكة المكرمة:

يرى سعادته أن المهندس المصري الذي سيتولى الصيانة يستطيع القيام بهذه العمليات البسيطة، وخاصة أن الحكومة السعودية لديها الآن الآلات والمواد اللازمة لذلك.

ز- مشروع المياه بجدة:

ذكر سعادته أنه علم بالرغبة التي أفضى بها سعادة الشيخ يوسف ياسين لمعالي وزير الأشغال الذي رحب بالمعاونة في دراسة هذا المشروع عندما تكتب الحكومة السعودية للحكومة المصرية بطلب ذلك، مع موافاة معاليه بصورة من تقرير الأمريكان، وأن المسألة وقفت عند هذا الحد؛ لعدم ورود أية رسالة من الحكومة السعودية للحكومة المصرية.

٥- أفضى سعادته بأنه من المحتمل ألاّ تسافر الطائرة للندن باكراً، وأن يؤجل سفرها لصباح ٧ أو ٨ إبريل، وأنه سيخبر بذلك حضرة الأستاذ منير، وفعلاً أخبره بأن الطائرة تقرر عدم سفرها يوم ٦ إبريل، وأنه مستعد لمقابلة معالي وزير الأشغال في أي وقت يحدده معاليه يوم ٦، فأحاط الأستاذ منير سعادة وكيل الوزارة بذلك.

القاهرة في ٥ إبريل سنة ١٩٤٤م

وثيقة رقم (٤٢٧)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٦ إبريل ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشأن: تسليم طريق جدة - مكة.

نص الوثيقة:

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

بالإشارة إلى كتاب وزارة الأشغال العمومية رقم ٩٠٩ (٢٥٥-٤/ ١) المؤرخ ١٣/ ٢/ ١٩٤٤، أتشرف بإحاطة سعادتكم بأنني قابلت سعادة مستشارها القضائي، وشرحت له وجهة نظر المفوضية في صدد تسليم طريق جدة - مكة الذي تم في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤١ بين مندوبي الحكومتين المصرية والسعودية، وأنه كان تسليمًا نهائيًا مما لا يستدعي أي تسليم آخر بين الحكومتين، وهذه النظرية تخالف ما أبداه سعادة سكرتير عام وزارة الأشغال بتقريره الذي جاء به: أن التسليم الذي تم في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤١م يعتبر ابتدائيًا، أسوة بما هو متفق عليه مع المقاول الذي يسلم الطريق ابتدائيًا بمجرد إتمامه، ونهائيًا عند انتهاء مده الضمان، واقترح سعادته إيفاد البعثة التي سافرت إلى الحجاز في العام الماضي لتقوم بتسليم الطريق نهائيًا للحكومة السعودية.

وقد اقتنع سعادة المستشار القضائي برأي المفوضية الذي يستند إلى الحجج التالية:

تنص الكتب المتبادلة بين الحكومتين المصرية والسعودية على أن تسلم الأولى إلى الثانية الطرق بمجرد انتهائها، وتسلمها عملية المياه والنور بمجرد

استلامها بصفة نهائية من المقاولين، وتكون الحكومة السعودية بعد ذلك هي وحدها المسئولة عن إدارة هذه المنشآت وصيانتها.

وواضح من هذا النص أن الحكومتين رسمتا لكلٍّ من المشروعين طريقة لتسليمه، ففي مشروع المياه والنور يسلم للحكومة السعودية بعد استلامه بصفة نهائية من المقاول.

فالحكومة المصرية قد تتسلم منه بصفة مبدئية بمجرد الانتهاء منه، وتباشر إدارته المدة المتفق عليها مع المقاول، فإذا ظهر به عيب فني وجب عليه إصلاحه، وعند انتهاء المدة المذكورة تتسلمه منه بصفة نهائية إذا ظهر خلوه من العيوب وأنه مطابق للمواصفات، وتصرف له تأمينه، ثم يتم التسليم للحكومة السعودية.

أما الطرق فتسلم للحكومة السعودية بمجرد انتهائها وبغض النظر عن التسليم النهائي الذي يتم بين الحكومة المصرية والمقاول بعد انقضاء مدة الضمان المتفق عليها بينهما، وتتولى الحكومة السعودية إدارة وصيانة الطرق بمجرد استلامها عقب الانتهاء من إنشائها، وإذا ظهر لها أثناء مدة الضمان عيب أخطرت به الحكومة المصرية لتلزم المقاول بإصلاحه، فإذا أجراه ولم تظهر عيوب أخرى وانقضت مدة الضمان أصبح لا يحق للحكومة السعودية المطالبة بإصلاحات أخرى، وهذا الوضع شبيه بمن يشتري سيارة مثلاً ويحصل من البائع على ضمان لمدة ستة أشهر، وقد يكون بين البائع وصاحب مصنع السيارات ضمان آخر، فالمشتري يتسلم السيارة ويدفع ثمنها ويستعملها، فإذا انقضت الستة أشهر فليس هناك من يقول بضرورة إجراء تسليم للسيارة نهائي. وفضلاً عما تقدم فصيغة محضر تسليم الطريق المؤرخة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤١م نهائية، ولم يَدُر بخَلَد مندوبَي الحكومتين الذين [كذا!] وقعوا المحضر أن التسليم ابتدائي، كما أن الحكومة السعودية نفسها لم تشر في خلال السنتين الماضيتين إلى توقعها إجراء التسليم للطريق مرة أخرى، ومن المحتمل أن يدهشها دعوتها لمثل هذا الإجراء.

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى عبارات الاحترام

القاهرة في ١٦ إبريل ١٩٤٤م

وثيقة رقم (٤٢٨)

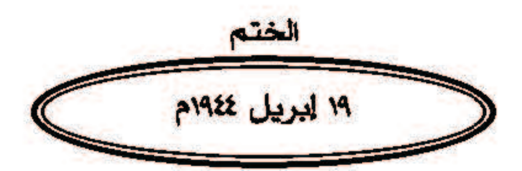
المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٩ إبريل ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشان: الأقساط المتاخرة من نفقات إصلاح الطرق بالأقطار الحجازية عن السنوات ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١هجرية - إبريل ١٩٤٤م.

نص الوثيقة:

الختم



حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية ورئيس لجنة شؤون الحرمين الشريفين

إلحاقاً بكتابنا رقم ٩٤/ ٩٤/ ١ (٦) المحرر في ٤ أغسطس سنة ١٩٤٣م، بشأن الأقساط المتأخرة من نفقات طريق جدة – مكة واقتراحات الحكومة العربية السعودية بخصوصها، وبالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم ٢٥٥/ ٤/ ١ (٦٠٤٦١) المحرر في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٣م في هذا الشأن، أتشرف بأن أرسل إليكم صورة من الرد الذي تلقيته من حضرة صاحب المعالي وزير المالية في هذا الموضوع .

وتفضلوا معاليكم بقبول عظيم الاحترام

وزير الخارجية
مصطفى النحاس

وثيقة رقم (٤٢٩)

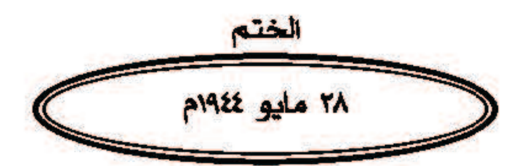
المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: س٦ ٩٤/٤٩/١ ج٤، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: إبريل ١٩٤٤م - ربيع الثاني ٣

موضوع الوثيقة:

بشان: الشكر على المساعدات التي قدمها حضرة الأستاذ عبدالحميد منير بك، وحضرات الأستاذين علي فهمي العمروسي ومحمد البرعي لبعثة وزارة الأشغال.

نص الوثيقة:

الختم



حضرة المحترم القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بجدة بالنيابة

أتشرف بأن أبعث لحضرتكم مع هذا بصورة من كتاب حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية رقم ٣٥٥/٤/١ (١٠١٠٨) المؤرخ ٢٥ مارس ١٩٤٤م، ومعها صورة من كتاب حضرة الأستاذ السعيد محمد السبع نائب المدير العام لمصلحة التنظيم والمشرف على أعمال الإصلاحات والتحصينات التي قامت بها وزارة الأشغال في الحجاز، المتضمنين الإعراب عن خالص الشكر والتقدير لما بذلتموه حضرتكم من جهد واهتمام نحو إجابة طلبات بعثة وزارة الأشغال العمومية التي أوفدت للحجاز لهذا الغرض، والإشادة بالمتاعب

الجمة التي تحملتموها في سبيل ذلك، أنتم وحضرة الأستاذ علي فهمي العمروسي سكرتير ثاني المفوضية وحضرة محمد البرعي أفندي الملحق من الدرجة الثانية بها.

وأنه ليسرني أن أبلغ حضرتكم هذا الثناء وأرجو إبلاغه لحضرة الأستاذ العمروسي وحضرة محمد البرعي أفندي.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

وكيل الخارجية

إمضاء

محمد صلاح الدين

وثيقة رقم (٤٣٠)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: س٣ ٩٤/ ٤٩/ ١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: سري
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات: ١
تاريخ الوثيقة: ٩ مايو ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشان: تسليم طريق جدة - مكة.

نص الوثيقة:

قسم الشرق



حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الأشغال العمومية

بالإشارة إلى كتاب وزارة الأشغال رقم ٤٩٠٩ (٢٥٥-٤/ ١) المؤرخ ١٣/ ٢/ ٩٤٤.

أتشرف بإبلاغ سعادتكم أن حضرة الأستاذ عبدالحميد منير بك القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بجدة بالنيابة قابل سعادة المستشار الملكي لوزارة الأشغال وشرح له وجهة نظر المفوضية في صدد تسليم طريق جدة - مكة الذي تم في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤١ بين مندوبي الحكومتين المصرية والسعودية وأنه كان تسليماً نهائيًا لا يستدعي أي تسليم آخر بين الحكومتين. وقد اقتنع سعادة المستشار الملكي برأى المفوضية الذي يستند إلى الحجج الموضحة في كتاب القائم بأعمالها الملحقة صورته بهذا.

فالمرجو من سعادتكم التفضل بتأييد وجهة نظر المفوضية التي اقتنع بها سعادة المستشار الملكي بها.

وتفضلوا سعادتكم فائق الاحترام

وكيل الخارجية
محمد صلاح الدين

وثيقة رقم (٤٣١)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢/٦/١٣٦٣هـ - الموافق ٢٤ مايو ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشأن: توجيه وزارة المالية السعودية شكرها إلى وزير الأشغال العامة بمصر.

نص الوثيقة:

المملكة العربية السعودية
وزارة المالية
المكتب الخاص

حضرة صاحب المعالي الأخ عثمان محرم باشا
وزير الأشغال العامة الأفخم

أهديكم أطيب تحياتي مقرونة بجزيل الأشواق القلبية وأتمنى لمعاليكم دائم السرور والارتياح.

وبعد، فكما يعلم الله أنني أذكر بالخير دائماً تلك الأوقات السعيدة التي كان لنا فيها مزيد السرور والاغتباط بالاجتماع بكم وبالإخوان الكرام في البلاد الشقيقة المحبة إلى نفوسنا جميعاً؛ لأن ما لقيته من الجميع وعلى الأخص من معاليكم من الشعور الأخوي الطيب والصداقة التامة والمؤازرة القيمة يجعلني على أتم الاعتقاد بما تحمله نفسكم العالية من حب الخير والتقدم لهذه البلاد المقدسة، ولا شك أن ذلك سيضاعف لكم من الله العناية والمثوبة، ومن كل محب لهذه البلاد المقدسة كامل التقدير والإعجاب .

ونسأله جل شأنه أن يجعل مساعي الجميع خالصة لوجهه الكريم ومقرونة بالتوفيق والنجاح.

هذا ويسرني أن أكون ذاكراً ما أحب أن أقدمه لمعاليكم في أول فرصة كنموذج جميل من التمر الجديد الذي أعتقد أنه سيحوز غاية إعجابكم، وهذا الذي جعلني أنتظر حصول الثمرة الجديدة من الأنواع الممتازة وذلك بعد انقضاء شهر رمضان إن شاء الله.

وختاماً أقرر لمعاليكم مزيد امتناني مع تحياتي للأنجال والإخوان والمحبين.

وتفضلوا بقبول أطيب التقدير والتكريم

المخلص

إمضاء

عبدالله السليمان

كشف بيان المبالغ المنصرفة على طرق الحجاز

البيان	المبلغ		المجموع	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه
أصل تكاليف مقاولة حضرة محمد حسن العبد بك عن عملية إنشاء طريق جدة - مكة.	١٠٧	١٧٢١٣٨		
يستنزل منها ثمن المهمات التي استرجعتها مصلحة التنظيم وقيمتها.	٨٣٢	٣٤١١٥		
فيكون صافي تكاليف هذه العملية هو:			٢٧٥	١٣٨٠٢٢
يضاف إلى ذلك ما صرف قبل موسم الحج الماضي على طريق جدة - مكة لصيانته.	٤٧٦	٢٦٥١٦		
وإصلاح طريق مكة - عرفات.	٢٤٣	٥٨٤٠		
وإصلاح طريق جدة - المدينة.	٧٤٠	١٧٥٢٠		
فتكون جملة تكاليف صيانة وإصلاح الطرق الثلاثة هي:			٤٥٩	٤٩٨٧٧
وتكون جملة ما صرف على إنشاء وصيانة وإصلاح الطرق بالحجاز هي:			٧٣٤	١٨٧٨٩٩
يستنزل منها قسط سنة ١٣٥٨ (١٩٣٩م) وقدره:	٠٠٠	٣٠٠٠٠		
والقسط الذي دفع في يونيو سنة ١٩٤٣م وقدره:	٠٠٠	٢٠٠٠٠		
فتكون جملة القسطين المسددين:			٠٠٠	٥٠٠٠٠
ويكون باقي المبالغ المستحقة لغاية نهاية شهر مايو سنة ١٩٤٤م:			٧٣٤	١٣٧٨٩٩

وثيقة رقم (٤٣٢)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٥ رجب ١٣٦٣هـ - ٦ يوليو ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشأن: التعاون بين مصر والمملكة في دراسة مشاريع خاصة بالأراضي المقدسة.

نص الوثيقة:

عزيزي حضرة صاحب المعالي السيد عبدالله السليمان

تلقيت كتابكم الكريم الذي تفضلتم بتوجيهه إليّ إثر عودتكم إلى البلاد الشقيقة المقدسة والذي يحمل إلي فيضًا من شعوركم وأطيب تحياتكم. وإني أشكر لمعاليكم ما تضمنه كتابكم من العبارات الرقيقة التي تنم عن خلق نبيل، وإني أذكر بالخير وحسن التقدير الفترة التي قضيناها معًا في مصر والتي أتاحت لنا فرصة طيبة لتبادل الحديث في المشروعات التي تهم البلاد المقدسة، وقد كان لهذا الاتصال الشخصي أكبر الأثر في التفاهم التام على المسائل الخاصة بمشروعات الإصلاح في الحجاز، وإني أؤكد لمعاليكم أنه سيكون دائماً لهذا الاتصال الشخصي أكبر الأثر في التعاون على تنفيذ كل ما يستطاع تنفيذه من المشروعات العمرانية لمصلحة الحجاز ولمصلحة حجّاج البيت الحرام، وأن مصر لتشعر بواجبها في هذا الصدد، ويسر الحكومة المصرية ولجنة الحرمين الشريفين أن توفق إلى المساهمة في النهوض بهذه المشروعات على خير الوجوه

بقدر ما تسمح به الظروف الحاضرة، وأن شعورنا بحسن القيام بهذا الواجب لوجه الله فيه خير المثوبة.

وإني أنتهز هذه الفرصة لتأييد ما تم التفاهم عليه بيننا خاصاً، بتسلم طريق جدة - مكة من أن هذا الطريق قد تم تسليمه نهائياً للحكومة العربية السعودية بموجب محضر الاستلام المؤرخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤١م، بالتطبيق للمادة ١١ من الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين في تاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩م، إذ أن ما أجري في الطريق بعد ذلك كان من قبيل الصيانة التي تتطلبها هذه الطرق الصحراوية - وإلى تأييد ما تم التفاهم عليه بيننا كذلك بخصوص سداد نفقات الطرق طبقًا لنصوص معاهدة الصداقة التي أبرمت بين البلدين الشقيقين، وأن أي اقتراح خاص بتعديل طريقة الوفاء بهذه النفقات من طريق احتسابها على اعتمادات أخرى اقتراح قد عدل عنه نهائيًا ولم يكن يعبر عن رأي الحكومة العربية السعودية.

وإني أرسل لمعاليكم في كشف مرافق بيانًا تفصيليًا بنفقات الطرق التي قامت بها الحكومة المصرية على حساب الحكومة العربية السعودية بإنشائها أو تعبيدها أو إصلاحها، ومنه يتضح لمعاليكم أن رصيد المبالغ المستحقة للحكومة المصرية على الحكومة العربية السعودية من نفقات إنشاء الطرق وتعبيدها وصيانتها يبلغ ٧٣٤ مليم و١٣٧٨٩٩جنيه، بعد خصم القسطين اللذين قامت الحكومة العربية السعودية بوفائهما وقدرهما ٥٠ ألف جنيه. ويسرني أن أتلقى من معاليكم الكيفية التي تقترحونها للوفاء بهذا الرصيد بتطبيق أحكام الاتفاقية المشار إليها.

وقد قررت لجنة إصلاح الحرمين الشريفين والمرافق المتصلة بهما التي أتشرف برئاستها التعجيل بإيفاد حضرة الأستاذ السعيد محمد سبع نائب مدير عام مصلحة التنظيم المصرية والذي سبق له أن أشرف على تنفيذ أعمال الصيانة والإصلاحات التي تمت في طريق الحجاز أخيراً لكي يشرع في دراسة المشروعات العمرانية في الحجاز التي تهم الحكومة العربية السعودية والتي تدور على الأخص حول تحسين مدينة جدة، ودراسة مدينة مكة المكرمة، والعمل على منع تلوث مياه

الشرب بها، ورصف طريق مكة – منى – عرفات، وإنشاء دورات مياه صحية بمنى وعرفات، ودراسة ميناء ينبع قصد إعدادها لاستقبال البواخر، ودراسة طريق ينبع – المدينة، ووضع رسومات عن الحرم الملكي والمنطقة المحيطة بها، وغيرها من المشروعات بالاتصال بمعاليكم للوقوف على هذه المشروعات وترتيبها حسب أهميتها، ونعرف ما تحتاج إليه من رجال فنيين لدراستها، حتى إذا عاد وعرض نتيجة اتصالاته أمكن قيام بعثات فنية لدراسة هذه المشروعات، أو ما يستطاع تنفيذه منها دراسة تفصيلية، وعندئذٍ يمكن – عندما تقرر الحكومة العربية السعودية هذه المشروعات – أن يتفق على طريقة تنفيذها وطريقة الاتفاق عليها ومدى ما تقدمه الحكومة المصرية من معونة فنية لهذا الغرض. وبطبيعة الحال فإن حضرة الأستاذ السعيد محمد سبع سيلقى من معاليكم ومن الحكومة العربية السعودية كل التسهيلات التي تمكنه من القيام بمهمته التي ستدخل فيها معاينة طريق جدة – مكة، وجدة – المدينة، لعمل الترتيب لتجهيز كل ما يلزم لصيانتهما والانتهاء من ذلك قبل موسم الحج المقبل.

فضلاً عما قد ترون معاليكم ضرورة دراسته في مشروعات اخرى.

وإني في ختام رسالتي هذه أكرر شكري وأرجو أن تعرض لنا فرصة قريبة تهيِّئ وقتًا أوسع للاجتماع حتى تتصل الجهود وتتعاون لخير القطر الشقيق. وعسى أن تكون الحكومة العربية السعودية انتهت إلى رأي في موضوع تثبيت العملة بما ييسر على الحجَّاج نفقات المقام في الحجاز أثناء أدائهم لفريضة الحج ويقيهم نتائج تقلبات الأسعار.

كما أني أشكر لمعاليكم وعدكم بإرسال نموذج جميل من تمر الحجاز من الأنواع الممتازة، وأرجو أن تتهيأ السبل لتنعم مصر باستنبات هذا التمر فيكون ذلك بمثابة رمز دائم للمودة والمحبة التي تربط القطرين، وأنتهز هذه الفرصة لأطلب إلى معاليكم إفادتي عما إذا كنتم ترغبون في أن نرسل لكم بعض أشجار البلح المصري الذي كان لنا شرف إهداؤكم [كذا!] عينات منه حتى بذلك نستطيع عمل الترتيب اللازم لإرسالها لكم في موسم نقل النخيل في الشتاء المقبل.

وتفضلوا بقبول عظيم احترامي وأطيب تمنياتي لكم ولبلادكم السعادة واطراد من التوفيق

المخلص

إمضاء (عثمان محرم)

١٩٤٤/٧/٦م

وثيقة رقم (٤٣٣)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٣ يوليو سنة ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشأن: البعثة المصرية للتنظيم بالحجاز.

نص الوثيقة:

وزارة الداخلية
مصلحة السجون
مكتب المدير العام

حضرة صاحب المعالي عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية

أتشرف بأن أنهي لمعاليكم بأني في قيامي بإمارة الحج هذا العام، شاهدت البعثة المصرية للتنظيم في الحجاز تقوم بخير ما ينتظر من مهمتها بل أكثر.

فإن البعثة فوق قيامها بخصائصها الفنية بحسن الإرشاد ودقيق التوجيهات من حضرة الأستاذ السعيد محمد سبع أفندي من تعبيد الطرق وتجديد مسالكها، وانتفاع الكثير من فقراء تلك الأصقاع بالعمل فيها، فإن الروح الإنسانية كانت تفيض بنفوس رجال البعثة.

فلكم أولَوا الحجَّاج بهمة ونشاط من جميل المساعدة الشيء الكثير، خصوصاً في وقت السيول الجارفة التي حدثت هناك بين جدة - والمدينة، حتى لقد نالنا بالذات من هذه الجهود والمساعدات أجل الخدمات وأصدقها، ولا سيما من

الأستاذ أحمد العفيفي الذي ما كان يكتفي بعمله الرئيسي، وإنما كان يعمل بنفسه وبروح إنسانية فياضة، شأن الموظف القادر الأمين، وبذلك كان عملهم المفيد الشامل موجبًا للثناء على مصريتهم، وحمد إنسانيتهم، والشكر البالغ لنتائج جهودهم الفنية وأثرها.

وإنها ولا شك فكرة صائبة ورأي سديد في إيفاد تلك البعثة إلى تلك الأصقاع التي لا يمكن أن ينسى ذووها لمعاليكم هذه اليد، ويذكرون دائماً بالحمد هذه المبرة لمصر.

وتفضلوا معاليكم بقبول وافر الاحترام

إمضاء

محمد حيدر



وثيقة رقم (٤٣٤)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٥٧١٧
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢٧/ ٧/ ١٣٦٣هـ - الموافق ١٧ يوليو ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشأن: رد من المملكة العربية السعودية على ما تقدمت به مصر من مشاريع.

نص الوثيقة:

المملكة العربية السعودية
وزارة المالية
المكتب الخاص

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزي حضرة صاحب المعالي الأخ عثمان محرم باشا
وزير الأشغال العمومية
بعد إهداء أطيب التحيات مشفوعة بأحسن التمنيات،

تلقيت بمزيد الامتنان والتقدير كتاب معاليكم المؤرخ ١٥ رجب ١٣٦٣هـ الموافق ٦ يوليو سنة ١٩٤٤م، الذي يعبر أبلغ التعبير عن أكيد صداقتكم وجميل شعوركم وعواطفكم الأخوية الكريمة، فلا برحتم أهلاً لكل ثناء عاطر وشكر جزيل.

أما ما تفضلتم بإيضاحه على المشروعات العمرانية في هذه البلاد المقدسة، فلا شك أنه يهم حكومة جلالة مولاي إيجاد كل ما يعود بالخير والرفاهية

عليها، وبالنظر إلى اعتزام حضرة الأستاذ السعيد محمد السبع نائب مدير عام مصلحة التنظيم المصرية القدوم إلى طرفنا لدراسة هذه المشروعات، فسيلقى المذكور كل ما يلزم من التسهيلات كرغبة معاليكم إن شاء الله، وبعد مقابلته سيكون البحث معه بما يلزم، وهو سيقوم بالدراسة المقتضية في ذلك طبقاً لما فيه المصلحة العامة. ونرجو من الله أن يقرن مساعي الجميع بالتوفيق والنجاح وأن ما أبديته - بحسن عناية معاليكم - من الاستعلام عن الرغبة في استحضار بعض أشجار البلح المصري الذي كنتم تفضلتم ببعض نماذجه، فتلك ولا شك عناية فائقة نقابل معاليكم عليها بالتقدير والامتنان الوفير. إنما من المستحسن تأجيل إرسال ذلك إلى وقت حلول غرس الأشجار المذكورة ولا بد سنخبر معاليكم عن ذلك عند حلول الوقت المذكور إن شاء الله.

هذا ونكرر الشكر والامتنان لمعاليكم.

مع التفضل بقبول خالص التحية والاحترام

المخلص

إمضاء

(عبدالله السليمان)

وثيقة رقم (٤٣٥)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات: ١ ظرف + ١ صورة خطاب
تاريخ الوثيقة: ٢ أغسطس سنة ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشان: مكاتبة من وزير الأشغال العمومية بمصر إلى وزير مالية المملكة العربية السعودية.

نص الوثيقة:

حضرة صاحب العزة سكرتير عام وزارة الخارجية

أتشرف بأن أبعث لعزتكم مع هذا بخطاب مرسل مني إلى حضرة القائم بأعمال المفوضية الملكية بجدة، مرافقاً له مظروف سري يحتوي على كتاب موجه من حضرة صاحب المعالي عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية ورئيس لجنة إصلاح الحرمين الشريفين والمرافق المتصلة بهما، إلى حضرة صاحب المعالي عبدالله السليمان وزير مالية المملكة العربية السعودية، رجاء التكرم بإرسالهما ضمن الحقيبة السياسية والتنبيه إلى الإفادة .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

إمضاء
حامد القصبي
السكرتير العام لوزارة الأشغال العمومية

وثيقة رقم (٤٣٦)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٦٨٠٢
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٦/٩/١٣٦٣هـ الموافق: ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشأن: إفادة من وزير الأشغال العمومية بمصر إلى وزير مالية المملكة العربية السعودية.

نص الوثيقة:

وزير المالية
للمكتب الخاص

حضرة صاحب المعالي عثمان محرم باشا
وزير الأشغال العمومية - الأفخم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - وبعد، فقد تشرفت بكتابكم المؤرخ ٦ أغسطس سنة ١٩٤٤م وسررت بصحتكم.

إنه ليسرني أن أكرر شكري الخالص لمعاليكم على كريم عواطفكم وأسأل المولى تعالى أن يديم التوفيق لخطوات الجميع في سبيل خير هذه البلاد.

ولا بد أن معاليكم قد استبطأ الجواب فيما يختص بموضوع الطريق ونفقاته، فأحب أن أبين لمعاليكم أن البت في صيغة الجواب قريب للانتهاء، وينتظر أن يرد إلى وزارة الخارجية من المراجع العليا، وأملي أن نتمكن من إرسال الرد في بريد الأسبوع القادم إن شاء الله تعالى .

وتفضلوا معاليكم بقبول صادق الود وفائق الاحترام

المخلص
عبدالله السليمان آل حمدان

وثيقة رقم (٤٣٧)

المصدر:	دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ:	الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم:	٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:	
رقم الإفادة:	
نمرة التصدير:	
رقم القيد:	
عدد المرفقات:	
تاريخ الوثيقة:	٢٤ أغسطس ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشأن: طريق جدة - مكة.

نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية
مكتب الوزير
٢٥٥/٤/٦

حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الخارجية

إلحاقاً بكتابنا المؤرخ ١٧ أغسطس سنة **١٩٤٣**م في شأن الموضوع المذكور بعاليه، أتشرف بأن أحيط مقامكم الرفيع علماً بأن وزارة الوقاية المدنية أخطرتنا بأن حضرة عبدالسلام بدر الدين أفندي قد اعتذر عن السفر إلى الحجاز لضعف صحته، وعلى ذلك وقع اختيارنا على حضرة السعيد إبراهيم محمد أفندي مساعد مدير الأعمال بمصلحة الطرق والكباري بدلاً منه، باعتبار أنه كان المهندس المقيم لتلك العمليّة، وبهذا أصبحت البعثة مكونة من:

حضرة الأستاذ السعيد محمد سبع	نائب مدير عام مصلحة التنظيم
حضرة الأستاذ حامد القصبي	سكرتير عام وزارة الأشغال
حضرة السعيد إبراهيم محمد أفندي	مساعد مدير أعمال بمصلحة الطرق والكباري

حضرة أحمد أحمد نصر أفندي	رئيس قسم الأسفلت بمصلحة التنظيم
حضرة عبدالمنعم محمد كامل أفندي	المهندس بمصلحة التنظيم.
حضرة حامد عبده قوره أفندي	مهندس المقاول

على أن يضم إليهم إذا وافقتم رفعتكم الأستاذ عبدالحميد منير بك القائم بأعمال المفوضية المصرية بجدة الموجود الآن بالإجازة بالقاهرة مساعدة لهم في مأموريتهم، ولخبراته بشؤون الحجاز، مع التكرم بالعلم بأنه لا مانع لدى حضرته يحول دون اشتراكه في هذه المأمورية، كما فهمت من حضرته أثناء مقابلته لي بمكتبي يوم الاثنين ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٣م، وأنه يرحب بتأديتها لأنها واجب عام.

وإني أرجو من مقامكم الرفيع التكرم بإصدار التعليمات للاتصال بالمفوضية العربية السعودية بمصر لمنحهم التسهيلات اللازمة لدخول الحجاز وإعفائهم من جميع الرسوم كنص الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين.

وتفضلوا يا صاحب المقام الرفيع بقبول وافر احتراماتي

وزير الأشغال العمومية ورئيس لجنة
إصلاح الحرمين الشريفين

الختم



وثيقة رقم (٤٣٨)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/ ١/٤٩ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: أغسطس ١٩٤٤

موضوع الوثيقة:

بشأن: المبالغ المخصصة للصدقات بميزانية إدارة الحج لسنة ١٩٤٤/١٩٤٥م.

نص الوثيقة:

حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية

إلحاقاً بكتابنا رقم ٢٥٥/ ٤/ ١ المؤرخ في ١٧ أكتوبر ١٩٤٣م الذي أرسلنا معه صورة من خطابنا لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٤٣م الذي جاء في البند الثاني منه أن إرسال الصدقات وغلة الأوقاف كاملة إلى الحكومة العربية السعودية يخالف ما تم الاتفاق عليه بين الحكومتين بخصوص القدر الذي يرسل من هذه الغلة والصدقات والصفة التي ترسل وتوزع بهما؛ إذ قد اتفقا منذ أن أعيدت العلاقات بين الحكومتين على أن يكون إرسال هذه الصدقات نقداً، وأن يحتفظ بقدر منها لأعمال الإصلاحات العمرانية المنوي تنفيذها في الحجاز، وقد جاء في الخطابات المتبادلة بين الحكومتين بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٣٦م بهذا الخصوص، وستعيّن الحكومة المصرية من يتولى الإشراف على صرف الصدقات التي ترسلها، وهي تعتزم أن تنفق

من الأموال التي كانت تخصصها للصدقات ومن فاضل غلة الأوقاف المذكورة في حدود القواعد الشرعية لعمارة الحرمين الشريفين ولإصلاح المرافق المتصلة بهما.

وإيماء إلى ما قرره مجلس الوزراء بعد ذلك بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤٣م من إرسال جميع المبلغ المدرج بميزانية إدارة الحج لسنة ١٩٤٣/ ١٩٤٤م إلى الحجاز مع بعثة الشرف - عدا جزء بسيط وضع تحت تصرف اللجنة المشار إليها - وذلك لأسباب معينة وظروف خاصة قاصرة على تلك السنة وحدها.

أتشرف بإحاطة معاليكم علماً بأننا قائمون الآن بدراسات مبدئية لبعض المشروعات العمرانية والصحية التي يهم الحكومة العربية السعودية إتمامها، والتي تدور على الأخص حول دراسة مدينة مكة المكرمة والعمل على منع تلوث مياه الشرب بها، وإنشاء دورات مياه صحية بمنى وعرفات، إلى غير ذلك من المشروعات الهامة العاجلة التي تستلزم تدبير مبالغ كبيرة للصرف منها في أوجه التنفيذ.

وحيث إن ما تقرر في البداية من تحصيل نصف مبالغ الصدقات للأعمال الإصلاحية التي تباشرها لجنة الحرمين الشريفين كان موضوعاً على أساس زيادة ذلك النصف تدريجياً في السنين التالية، حتى يشمل هذه المبالغ بأكملها لأي خير، وجهٌ يحقق الغرض المرجو من هذه الصدقات هو استخدام المبالغ المخصصة لها في أمور يعم نفعها الحجّاج جميعًا، أو يتناول بالتحسين أحد المرافق الكثيرة المحتاجة للإصلاح بالحجاز، حيث إن ذلك أجدى بكثير من إنفاقها في شؤون يقتصر نفعها على بعض الأفراد.

لذلك رأيت الاتصال بمعاليكم من الآن، وفي متسع من الوقت حتى لا ترتبطوا بتحديد المبالغ التي سترسل في موسم الحج المقبل، إذ قد ترى اللجنة حجز أكثر من النصف هذا العام على ذمة المشروعات الإصلاحية سالفة الذكر؛ تمشيًا مع القرارات السابقة الإشارة إليها وهي التي كانت محل موافقة الحكومة السعودية، وهي مشروعات تعود بالخير العميم على البلاد الشقيقة، وتخفف كثيراً من المتاعب والأضرار التي يتعرض لها حجّاج بيت الله الحرام.

وحيث إن وزارة الداخلية قد سددت مبلغ ٤٤٤ مليم و١٤١٦٥ جنيه لوزارة المالية قيمة نصف ثمن القمح وثمن شمع، والباقي من ميزانية إدارة الحج من الإعانات المقررة لأشراف مجاوري مكة والمدينة سنة ١٩٤٢/ ١٩٤٣م، ولم تسدده وزارة المالية بالتالي لحساب اللجنة الخاص ببنك مصر، من حيث إنه سبق لمجلس الوزراء أن وافق على أن يوضع المبلغ المذكور تحت تصرف اللجنة لحساب الإصلاحات بالحجاز، علاوة على غيرها من المبالغ الأخرى المبينة تفصيلاً بقراره رقم ١٣٠/٣٨/١ بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٤٣م.

لذلك فإننا نرجو من معاليكم التفضل بمخابرة وزارة المالية لإيداع مبلغ ٤٤٤مليم و١٤١٦٥ لحساب اللجنة في بنك مصر؛ لأحقيتها به، طبقاً لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر، بدلاً من إضافته لحساب المالية. على أن يتبع ذلك فيما يحجز من صدقات العام الحالي والأعوام المقبلة حتى يمكن للجنة استخدامه في المشروعات الهامة المزمع القيام بها عاجلاً بالحجاز، حيث إنه مخصص لها أصلاً والتكرم بالإفادة.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

وزير الأشغال العمومية
ورئيس لجنة إصلاح الحرمين الشريفين
والمرافق المتصلة بهما.

وثيقة رقم (٤٣٩)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١١ ذو القعدة ١٣٦٣هـ و٢٨ أكتوبر ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشأن: إرسال المبالغ المدرجة بميزانية إدارة الحج لسنة ١٩٤٤/٤٣م إلى الحجاز.

نص الوثيقة:

وزارة الداخلية

مذكـــــــرة

مرفوعة إلى مجلس الوزراء

وافق مجلس الوزراء في ١٨ نوفمبر ١٩٤٣م بناءً على مذكرة من وزارة الداخلية مؤرخة في ١٤/ ١١/ ١٩٤٣م على أن يرسل إلى الحجاز مع البعثة في موسم حج العام الماضي (١٣٦٢هـ) جميع المبلغ المدرج بميزانية إدارة الحج لسنة ٤٣/ ١٩٤٤م تحت بند (٣٥) ثمن القمح وقدره ٢٥١٢٠ جنيهًا، يضاف إليه مبلغ ٠٧٢ مليم و١٥ جنيه قيمة مرتبات الأحياء من أشراف ومجاوري مكة والمدينة المدرج ضمن ربط الـ ١٢٤ جنيه ببند (٢٩) بالميزانية المذكورة.

وذلك بالنسبة لما يعانيه أهالي الحجاز من شدة الغلاء في هذه الظروف. وأن يوضع تحت تصرف لجنة إصلاح الحرمين الشريفين والمرافق المتصلة بها ثمن الشمع

(٢٦٥ جنيها) المدرج ببند (٢٥)، مضافاً إليه ما تبقىٰ من بند (٢٩) بالميزانية المذكورة وقدره ٦٥٢ مليم و١٢١٥ جنيه.

ونظراً لأن الأسباب التي دعت إلى إرسال هذه القيمة من مبالغ صدقات للحجاز في العام الماضي مازالت قائمة:

نرى أن يرسل مع البعثة هذا العام ثمن القمح جميعه وقدره ٢٥١٢٠ جنيه المدرج تحت بند (٢٥) بميزانية إدارة الحج لسنة ٤٤/١٩٤٥م، مضافاً إليه مبلغ ٠٧٢ مليم و١٥ جنيه قيمة مرتبات الأحياء من أشراف ومجاوري مكة والمدينة المدرج ضمن ربط الـ ١٢٤ جنيهًا ببند (٢٩) بالميزانية المذكورة.

وأن يوضع تحت تصرف لجنة الإصلاح ٢٦٥ جنيهًا ثمن الشمع المدرج ببند (٢٥)، مضافًا إليه ما تبقى من بند (٢٩) (٩٨٣ مليم و١١٧٧) جنيه بالميزانية المذكورة.

لذلك نتشرف بعرض الأمر على مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة عليه.

١١ ذو القعدة ١٣٦٣هـ / ٢٨ أكتوبر ١٩٤٤م

وزير الخارجية
إمضاء

وثيقة رقم (٤٤٠)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: ٥٤/٩/٥٣
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٩٤٥/١/٢٨م

موضوع الوثيقة:

بشان: شحن ٢٠٠ طن أسفلت ٤٠/٣٠ إلى جدة لعملية إصلاح الطرق بالحجاز.

نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية
مصلحة التنظيم

حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الأشغال العمومية

نتشرف بإحاطة عزتكم علماً بأن بعثة المصلحة بالحجاز طلبت شحن ٢٠٠ طن إسفلت ٣٠/ ٤٠ بأسرع وقت لنهو الأعمال هناك، ولما اتصلت المصلحة بشركة بواخر البوستة الخديوية السابق الشحن على بواخرها علمنا بأن أول باخرة إلى جدة لا تبحر قبل ١٥ فبراير القادم، فأخطرنا البعثة تلغرافيًا بذلك، وطلبنا منهم استعارة أي كمية من هذا الإسفلت من الحجاز لحين شحن مطلوبهم، لكن البعثة ردت تلغرافيًا بعدم وجود إسفلت ٣٠/ ٤٠ بالحجاز، وطلبت اتخاذ اللازم لشحن الإسفلت بأسرع وقت لعدم تعطيل الأعمال حتى النصف الثاني من شهر فبراير القادم.

وعلى ذلك طلبت المصلحة من شركة مصر للسياحة تقديم عطاء عن شحن هذا الإسفلت إلى جدة، فقدمت عطاءها بتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٤٥م باستعدادها

لشحن الـ ٢٠٠ طن بسعر الطن ستة جنيهات مصرية.

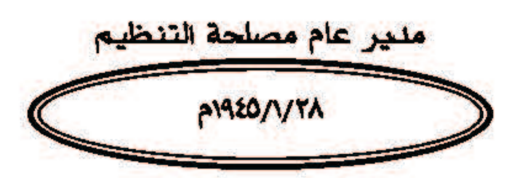
وحيث إن السعر السابق محاسبة شركة البواخر الخديوية عليه هو سبعة جنيهات مصرية للطن، وسعر شركة مصر للسياحة فضلاً عن كونه أرخص فإنها مستعدة للشحن فوراً لعدم تعطيل أعمال البعثة بالحجاز.

لذلك أسندت المصلحة عطية شحن المائتين طن إسفلت لهذه الشركة بدون مناقصة بسعر الطن ستة جنيهات مصرية.

والمرجو التفضل بالموافقة على ما تم من هذه الإجراءات.

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

مدير عام مصلحة التنظيم



وثيقة رقم (٤٤١)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي: ٦١/٨/٢
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٧ صفر سنة ١٣٦٤هـ - و٣١ يناير ١٩٤٥م

موضوع الوثيقة:

بشأن: طلب سداد مبلغ ٢٦٥ جنيهًا ثمن القمح.

نص الوثيقة:

وزارة الداخلية
قسم الإدارة
إدارة الحج

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الأشغال العمومية.

بالإشارة إلى كتاب سعادتكم رقم ١٧٢٩ (٢٥٥/٤/١) المؤرخ ١٧ يناير الحالي بشأن طلب سداد مبلغ ٢٦٥ جنيهًا ثمن الشمع المدرج ببند ٢٥ بميزانية إدارة الحج للسنة المالية الحالية، مضافاً إليه ما تبقى ببند ٢٩ بالميزانية المذكورة وقدره ٩٨٣ مليم و١١٧٧ جنيه لحساب جاري مصلحة التنظيم.

نتشرف بالإحاطة أن هذه الوزارة سبق أن سددت هذين المبلغين لحساب وزارة المالية بالمدة الأولى ديسمبر سنة ١٩٤٤م؛ لضمه لحساب لجنة إصلاح الحرمين الشريفين ببنك مصر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

إمضاء
وكيل الداخلية

وثيقة رقم (٤٤٢)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات: صورة
تاريخ الوثيقة: ١٩٤٥/٢/١٤م

موضوع الوثيقة:

بشان: قيام الحكومة العربية السعودية بدفع مبلغ من المال لإصلاح الحرمين الشريفين.

نص الوثيقة:

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية

أتشرف بأن أبعث إلى سعادتكم برفق هذا شيك رقم ٥٠٦٥٤٩ (ع) مسحوب بمعرفة بنك مصر لحساب وزارة المالية بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه، مع رجاء التكرم بخصمه من المبالغ المستحقة على الحكومة العربية السعودية في نظير قيام الحكومة المصرية بمشروعات إصلاح الحرمين الشريفين.

هذا مع الإحاطة بأن المبلغ المذكور كانت الحكومة الحجازية قد دفعته في شهر يونيه سنة ١٩٤٣م، فأودعته هذه الوزارة في حساب خاص بنك مصر باسم وزارة الأشغال (لجنة مشروعات إصلاح الحرمين الشريفين)، وقد رئي الآن توجيهه إلى الغرض المدفوع لأجله.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

إمضاء
نجيب إبراهيم
وكيل وزارة الأشغال العمومية

وثيقة رقم (٤٤٣)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤
الملف الداخلي: ٥/٩/٥٣
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات: ٢
تاريخ الوثيقة: ١٩٤٥/٢/٢٤م

موضوع الوثيقة:

بشأن: شحن ٢٠٠ طن إسفلت ٤٠/٣٠ إلى جدة لعملية إصلاح الطرق الحجازية.

نص الوثيقة:

حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الأشغال العمومية

إيماء إلى كتاب المصلحة رقم ٥٤/٩/٥٣ - ٢٤٣١ المؤرخ أول فبراير سنة ١٩٤٥ بالخصوص عاليه، أتشرف بإحاطة سعادتكم علماً بأنه قد شحن الـ ٢٠٠ طن أسفلت ووصلت إلى جدة فعلاً وقدمت شركة مصر للسياحة فاتورتها تطلب صرف قيمة الشحن.

لذلك أرجو التفضل بالتنبيه بسرعة موافاتنا بالموافقة اللازمة لإمكان صرف قيمة فاتورة الشركة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المدير العام لمصلحة التنظيم

وثيقة رقم (٤٤٤)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٦/ ٣/ ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

بشان: متاخرات على الحكومة السعودية من إصلاح طريق جدة - مكة.

نص الوثيقة:

مذكـــــــرة

إن المتأخر على الحكومة العربية السعودية من تكاليف إصلاح طريق جدة - مكة عن السنوات ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١هـ هجرية هو مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه مصري، وأن الباقي من نفقات رصف هذا الطريق هو مبلغ ٩٤٩٨٨ جنيهًا مصريًا، وقد أبدت الحكومة العربية السعودية رغبتها في أن تقوم الحكومة المصرية بسداد الباقي من نفقات هذا الرصف وقدرها ٩٤٩٨٨ جنيهاً من مبلغ ١٠١٥٥١ جنيهاً مصرياً المحبوسة لمشروع المياه والكهرباء، على أن تسدد الحكومة العربية السعودية هذه النفقات بعد الحرب.

ووزارة المالية المصرية موافقة على إجابة هذه الرغبة بشرط استئذان مجلس الوزراء في ذلك؛ لأن هذا يتعارض مع قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٥ إبريل ١٩٤٠م بشأن كيفية تحصيل هذه النفقات.

وفي حالة موافقة مجلس الوزراء على ذلك ستقوم وزارة المالية بإجراء المقاصَّة اللازمة، بعد الحصول على موافقة وزارة الأشغال لتأجيل مشروع المياه والكهرباء.

فالأمر مرفوع للتكرم بمخابرة مجلس الوزراء في ذلك.

مع عظيم الاحترام

إمضاء

إبراهيم محمود

١٩٤٤/٣/٦م

وثيقة رقم (٤٤٥)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: مارس ١٩٤٥م

موضوع الوثيقة:

بشان: مشروع الإصلاح في الأقطار الحجازية.

نص الوثيقة:

حضرة صاحب المعالي وزير المالية

إيماء إلى كتاب الوزارة رقم ع ٤٠ - ٤٣/٤٧ المؤرخ ١٩٤٤/١٢/١٠م في شأن مشروعات الإصلاح في الأقطار الحجازية، أتشرف بإحاطة معاليكم بما يأتي:

أولاً: إننا سنعرض على لجنة الحرمين الشريفين ما رأته وزارة المالية من العدول عن المطالبة بفرق سعر القمح عن المدة السابقة لسنة ٤٣ - ٤٤، وكذا عن المبلغ المقدر لتكاليف نقل القمح. أما الحساب الخاص الذي كان مفتوحاً باسم لجنة الحرمين الشريفين في بنك مصر فقد قفل بعد سحب جميع المبالغ التي كانت فيه.

ثانياً: قد عملت دراسات لبعض أعمال ولكنها لم تستكمل بعد، وعند إتمامها والبت فيها تعمل مقايسات وتقديرات للمبالغ اللازمة.

ثالثاً: إن مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه الذي دفعته المفوضية العربية السعودية قد سحب

من بنك مصر وأرسل بموجب شيك إلى وزارة المالية لتسديده لحساب المطلوب من الحكومة المذكورة.

رابعاً: إن مبلغ ٤٥٩ مليم و٤٩٨٧٧ جنيه الذي أنفقته مصلحة التنظيم على المشروعات الحجازية موزع كالآتي:

مليم	جنيه	
٤٧٦	٢٦٥١٦	طريق جدة - مكة
٢٤٣	٥٨٤٠	طريق مكة - عرفات
٧٤٠	١٧٥٢٠	طريق جدة - المدينة

وقد قامت مصلحة التنظيم بالخصم بهذا [كذا!] المبلغ على حساب وزارة المالية في المدة الثانية من شهر فبراير سنة ١٩٤٥م وإزالته من حساب العهد.

خامساً: بلغ جملة ما أنفقته مصلحة التنظيم على المشروعات الحجازية خلال السنة المالية ١٩٤٤ - ١٩٤٥م ولغاية آخر يناير سنة ١٩٤٥م ٨٦٩ مليم و١٢٦١١٥ جنيه، ستقوم المصلحة المذكورة بإزالته من حساب العهد خصماً على حساب جاري وزارة المالية، بعد أن تقدم البعثة حساباتها النهائية وتستكمل مستنداتها ويتم توزيع المصروفات على مختلف الطرق والأعمال.

سادساً: سبق أن أرسل معالي الوزير السابق كتاباً إلى معالي السيد عبدالله السليمان وزير المالية للحكومة السعودية العربية يطلب فيه سداد - الرصيد وقدره ٧٣٤ مليم و١٣٧٨٩٩ جنيه، أو الإفادة عن الكيفية المقترحة للوفاء به، غير أن الحكومة السعودية لم تقم بدفع الرصيد المذكور ولا أي مبلغ منه لغاية تاريخه.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

مارس ١٩٤٥م

إمضاء

محمود غالب

وزير الأشغال العمومية

وثيقة رقم (٤٤٦)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ ج٢
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٩ إبريل ١٩٤٥م

موضوع الوثيقة:

بشأن: طلب إضافة بدل سفر وبدل اغتراب لمفتشي الطرق في الحجاز.

نص الوثيقة:

سعادة الوكيل

إيماء إلى تأشيرة سعادتكم صفحة ٨٤٥ خاصة باستفسار مصلحة التنظيم عن الطريقة التي يعامل بها حضرة محمد أفندي عبدالسلام مفتش الطرق الذي ندب لرياسة بعثة الحجاز بعد أن عاد من مأموريته التي أتمها، أتشرف بالإفادة أنه تقرر في الجلسة السابعة والعشرين للجنة الحرمين الشريفين المنعقدة في ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٤م صفحة ٨١١ أنه فيما يختص ببدل السفر وبدل الاغتراب: يمنح مهندسو الدرجة السادسة وما دونها، وكذلك الكتابيون على اختلاف درجاتهم، مبلغ ٢٢,٥ جنيه شهرياً بدل اغتراب، أما موظفو الدرجات الأعلى من المهندسين بالدرجة السادسة فيمنحون بدل اغتراب على أساس ما تقرر لبدل السفر لكبار الموظفين، بمعنى أن يمنح لكل موظف عن الليلة الواحدة ٢٪ من مهيته بحد أدنى ١٥٠ قرش، مضافاً إليها ٥٠٪، أي باعتبار ٢٢٥ قرش عن الليلة الواحدة.

كما تقرر في نفس الجلسة وفي الصحيفة المذكورة نفسها أنه بالنسبة للموسم المقبل، وبناء على اقتراح معالي الوزير السابق، منح الأستاذ سعيد محمد سبع -

باعتباره رئيسا للبعثة في ذاك الوقت - ثلاثة جنيهات بدل تمثيل عن كل ليلة يقضيها في الحجاز، مضافاً إلى ذلك بدل السفر المقرر وقدره ٢٢٥ قرش عن الليلة الواحدة، وبالنسبة للسنة الماضية فيصرف لحضرته خمسمائة جنيه زيادة عن بدل السفر المقرر له.

والأمر مرفوع لسعادتكم رجاء اعتماد صرف بدل السفر المقرر لحضرة محمد أفندي عبدالسلام على أساس ٢٢٥ قرش عن الليلة الواحدة، ثم عرض الموضوع على لجنة الحرمين الشريفين لإبداء رأيها في مسألة بدل التمثيل وتحديد مقداره مع العلم بأن موضوع بدل السفر وبدل الاغتراب سيعرض على اللجنة أيضاً عند انعقادها لإعادة النظر فيه.

السكرتير العام

إبريل سنة ١٩٤٥م

أوافق فيما يختص ببدل سفر حضرة محمد عبدالسلام أفندي أن يكون طبقاً لما جاء بقرار لجنة الحرمين الشريفين المنعقدة في ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٤م، ويعرض على اللجنة في اجتماعها القادم ما يطلبه عبدالسلام أفندي من جهة بدل التمثيل، كما يعرض عليها أيضًا ما يشكو منه موظفو الدرجة السادسة وما تحتها من جهة بدل الاغتراب المقرر.

إمضاء

نجيب إبراهيم

١٩٤٥/٤/٩م

وثيقة رقم (٤٤٧)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ جزء -٢- سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٩٤٥/٥/١٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: الأقساط المتاخرة من نفقات إصلاح الطرق بالأقطار الحجازية.

نص الوثيقة:

وزارة المالية
مصلحة مراقبة الميزانية العامة
استعجال

إلى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

نوجه نظركم إلى كتابنا رقم ع ٤٠-٤٧/ ٣٣ المؤرخ في ٣٠ مارس ١٩٤٤م، والمستعجل في ١٦ نوفمبر ١٩٤٤م، و٢٢ فبراير ١٩٤٥م، بشأن الأقساط المتأخرة من نفقات إصلاح الطرق بالأقطار الحجازية عن السنوات ١٣٥٩ و١٣٦٠ و١٣٦١هـ.

ونرجو أن تتفضلوا بالإجابة عليه في أقرب فرصة.

رئيس المصلحة

الختم

١٤ مايو ١٩٤٥م

مذكـــــــــرة

عن تقدم بعثة الأشغال بالحجاز

القسم الأول

طرق جدة - مكة

بتاريخ سبتمبر سنة ١٩٤٣م كلفني حضرة صاحب المعالي الوزير بإصلاح وتحسين طريق جدة – مكة، وإعداده للمرور قبل موسم الحج.

وفي هذا أمكنني اختيار مناطق استخراج السن وإقامة معسكرات بها وتزويدها بالمهمات والعمال، وبدأ العمل في تلك الورش فعلاً في ٢٠ سبتمبر، على أنه نظراً لفترة عيد الفطر لم نتمكن من العمل الفعلي بعملية رش الأسفلت وصقل الطريق حتى يوم ( ) أكتوبر، ولما كانت المدة المقررة للنهو ضيقة لجأنا إلى التشغيل ليلاً ونهاراً بعمال تتناوب على قسمين مستقلين، بدأ أحدهما من جدة والآخر من مكة.

وقد لاقينا صعوبات كثيرة أمكن تذليلها بحسن معاونة موظفينا وعمالنا المصريين، وما بذله الصغير والكبير منهم من جلد وإنكار للذات والراحة وفي ظروف قاسية، كما أني لا أنسى معاونة الحكومة السعودية وحسن استعدادها لتلبية ما كنا نطلب بقدر ما تسمح به الحالة المحلية، وقد كمل العمل في ٢٢ نوفمبر، وأبلغت الوزارة تلغرافيًا بذلك كما أخطرت المفوضية المصرية بجدة.

وقد أصبح الطريق في مصافّ طرق الدرجة الأولى من جميع الوجوه، بعد أن تم صقله وتحسينه وإعطاؤه أقصى كمية قبلها من الإسفلت – وتبلغ حوالي ٧٠٠ طن، وقد جهز بالعلامات الكيلو مترية – وإشارات المرور ولوحات الخطر.

على أنه بعد عيدالأضحى (في يوم ١٧ ديسمبر) قد أجاب الله دعاء العرب فهطلت الأمطار وأنسابت السيول من الجبال إلى الوديان بحالة لم تعهدها البلاد من أربعين عاماً، وطغت المياه باندفاع شديد تحمل معها ما تجرفه من أحجار

ورمال، وكانت نتيجة ذلك أن طمر الطريق في بعض المواقع واعتلاه طبقة من مياه السيل والأحجار والرمال بلغت متراً في بعض المواقع، كما حصل بعض التآكل الجانبي بحافتي الطريق بمواقع البردورة، وفي مواقع أخرى نتيجة لشدة اندفاع المياه من جانب إلى آخر. على أن ذلك والحمد لله لم يعدو [كذا!] عشرة مواقع لا يزيد الضرر عن طول عشرين مترًا في المتوسط بكل منهما، أي ما مجموعه ٢٠٠ متر بطول الطريق (٧٤ كيلومتر).

كذا حصل بالطريق هبوط في نقطتين لا يزيد طول كل منهما عن ٤٠ متر [كذا!] في المتوسط.

وقد رأيت من واجبي - رغم ظروفنا القاسية وتعدد نقط عملنا واتساع مداها بطريق المدينة - أن أبادر في الحال بكسح مخلَّفات السيول لإعادة سطح طريقنا إلى حالته الأولى، كما رتبت فرقاً أخرى لترميم التآكل الجانبي وملء الفجوات بخرسانة عالية إسمنتية، وتعريض الطريق بمقدار ما متوسطه متر بهذه الخرسانة أيضاً، عند تلك المواقع حتى يمكنها أن تواجه مثل هذه السيول مستقبلاً.

وقد تم تنفيذ ذلك ولم يبق من الطريق لغاية آخر ديسمبر سوى ١٥ كيلو متر تحت التشغيل، وآملُ أن ننتهي منها حوالي ١٥ الجاري.

القسم الثاني

طريق مكة - عرفات

بناء على ما أمر به معالي الوزير من ضرورة علاج طريق مكة - عرفات؛ لتيسير وصول الحجَّاج والسيارات، وتخفيف ما يلاقونه من متاعب، قد أمكن البدء في العمل من نوفمبر وتنفيذ:

١) تم تمهيد الطريق بأكمله من سراي جلالة الملك بمكة إلى جبل الرحمة بعرفات، وكذا الفروع المتصلة بمنى، وأصبح طريقا سهلاً لا مشقة تذكر في اجتيازه.

٢) تحدد الطريق ووضعت جميع اليفط المهمة به والتفريعات ببراميل مطلاة بالجير، (وبباقي طول الطريق حيث لا منحنيات أو تفريعات وضعت أكوام

صغيرة من الحجارة رشت بالجير تهدي إلى التحديد).

٣) وضع بالطريق لوحات تشير إلى الاتجاهات وأخرى عند مواقع الخطر.

٤) قد تم رصف المواقع الرملية الخطرة بالطريق وهي محصورة في المسافة من جامع (نمره) إلى عرفات - ومجموع أطوال تلك المواقع حوالي ١٢٠٠ متر - وقد أمكن رصفها على الناشف وبعرض ١٢ متر.

وقد كانت النتائج مرضية جداً، ولم يحصل أي حادث لأي حاج أو سيارة، وحسمت الشكوى نهائياً.

القسم الثالث

طريق جدة - المدينة

١) تم تجديد الطريق من جدة إلى المدينة ووضعت به لوحات عليها المسافات (كل خمسة كيلومتر)، كما وضعت البراميل المطلاة بالجير بقدر ما سمحت به الظروف، وعلى أبعاد بعضها كيلومترية، حيث لاخطر من خطأ الطريق، وبعضها نصف كيلومترية، حيث يحتمل الخطأ، وأكثرنا من عدد البراميل في المنحنيات وتغيير الاتجاهات والتعاريج التي أملتها علينا طبيعة الأرض وبحور الرمال.

وحيث تقل البراميل وضعت الرايات على جانبي الطريق تنبئ عن صحة التخطيط والاتجاه.

٢) تعدل الطريق بتخطيط جديد في سبعة مناطق يبلغ مجموع طولها حوالي ٧٠ كيلومتر؛ لتفادي المناطق العسيرة من رملية وسبخات إلى ما هو أقل مشقة.

٣) الموقف من جهة تقدم العمل بالطريق قبل وبعد ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٣م، أي تاريخ نزول الأمطار وانحدار السيول يتلخص فيما يلي:

	المنطقة	قبل ١٢/١٧	حالة الطريق بعد السيول	ما اتخذ من إجراء للعلاج لغاية آخر ديسمبر
منطقة منخفضة	من جدة إلى ك ٥٠	أراضي منخفضة تم تمهيدها وحول الطريق منها في عدة مواقع أهمها تحويلة سبخة الكراع ك ٣٠/٣٥	غمرت بالمياه في أكثر من نصف طولها وبنقط متعددة لارتفاع متر	فتح الطريق، والترميم جار للآن، وأنقذ بهده المسافة ٢٨٢ حاج وحاجة مصريين حصرتهم السيول وسط المياه بالمنخفضات
	كيلو ٥٠ إلى ك ٩٠	تحدد تخطيط الطريق ومهدت السبخات وكسحت الرمال وأنشئت تحويلة المضياع من ك ٧٠ - ٨٣	غمرت المساحة من ٦٠ - ٦٥ بالمياه بارتفاع نصف متر	فتح الطريق وتم إعادته لأصله
	كيلو ٩٠ إلى ك ١٥٣	مهد الطريق بعد التحديد وكسحت الرمال من ك ١٠٣ إلى ١٠٩، وعولجت المطبات والسبخات ك ١١٢ و١٢٤ و ١٣١	غمرت أطوال صغيرة ببعض المسافة من ١٣٠ - ١٣٥	فتح الطريق وتم إعادته لأصله
منطقة رملية	كيلو ١٥٣ إلى ك ١٩٣	تحدد الطريق ومهد المنطقة المنخفضة وكسحت رمال رابغ ك ١٥٣ وأنشئت تحويلة جديدة بها وعند ك [١٩٠]	سليمة لم تمس إلا قليلاً	الصيانة مستمرة
	كيلو ١٩٣ إلى ك ٢٦٥	تحدد الطريق وتم تمهيده، وكسحت رمال منطقة المستورة ك ١٩٥ وتحول الطريق بمنطقة جديدة من ك ٢١٠ - ٢٣٤ أقل مشقة، وعولجت الأجزاء الرملية بالأحجار والأشجار لسهولة اجتيازها بقدر المستطاع	سليمة لم تمس إلا قليلا	الصيانة مستمرة
منطقة جبلية وعرة	كيلو ٢٦٥ إلى ك ٤٠٣	منطقة جبلية وعرة - تحدد الطريق بها نهائياً وكسحت الأحجار وعولجت المطبات وانقلب من وعورة إلى سهولة	سليمة لم تمس إلا قليلاً	الصيانة مستمرة
	كيلو ٤٠٣ إلى ٤٠٥ (المدينة)		اندفعت السيول بمضيق عروة قرب المدينة وعاقت المرور يومين، ثم عادت الحالة إلى ما كانت عليه	

ومما تقدم يتضح أن الطريق لم يتأثر إلا في منطقة المنخفضات والسبخات وبطول ٦٠ كيلومتر، حيث علت المياه سطح الأرض في كامل المنطقة عرضًا من جبال السراة إلى شاطئ البحر الأحمر، وحيث اتصلت المياه بعضها ببعض وبارتفاع يتراوح بين المتر ونصف المتر، وقد خفف من وقع الكارثة على الحجَّاج المسافرين الذين حصرتهم السيول، وجودُ رجال وعمال خيام وسيارات وأغذية بعثتنا، حيث هبوا جميعا لأعمال الإنقاذ ليلاً ونهاراً، وكلل الله مجهود البعثة بالنجاح؛ إذ لم يفقد حاج واحد وسط هذه الأخطار.

فإذا كان الله قد أضاع جزءاً من مجهودنا بسيول لم ترها الحجاز من أربعين سنة، فقد عوضنا عن ذلك بابتهاج العرب بما يصيبهم من خيرات نتيجة لها، وما وفقنا الله فيه من مساعدة الحجَّاج أثناء محنتهم.

القسم الرابع

وقاية الحجَّاج ومساعدتهم

تضمنت التعليمات الصادرة إلي من معالي الوزير وقاية الحجَّاج ومساعدتهم عند الضرورة، وفي هذا قامت البعثة بأقصى مجهود، فالحالات التي تناولتها لا تقع تحت حصر، ولا ضرورة لحصرها أو تعدادها ما دامت صادرة لوجه الله، ويقوم بتنفيذها موظفون وعمال متوجهون إلى الله ويعملون في سبيله ولمرضاته.

فسيارات البعثة كانت دائماً مجهزة بالمياه والخبز والجبن وكذا الحبال والوقود والزيوت، وقال [كذا!] إن عادت إحداها إلى مقرها دون أن تكون قد قامت بعدة مساعدات فمن إصلاح سيارات الحجَّاج المعطلة إلى تزويدها بالوقود والزيوت إلى نقل الحجَّاج عند الضرورة القصوى إلى أقرب مكان آمن، أما المياه والطعام فقد كان استهلاكهما عملية عادية طبيعية.

وقد وجدت أنه من واجبي في بعض الأحوال - خصوصًا بعد حادث السيول - حراسة بعض العائلات المصرية وبعض الهيئات الرسمية بسياراتنا وعمالنا، وأن أجعل من خيامنا ومعسكراتنا مأوى لهم.

وفي هذا أشعر بأني أؤدي رغبة معالي الوزير من حيث الوقاية والمساعدات، وقد قامت سيارات البعثة بنقل حوالي الخمسمائة مصري إلى عرفات والعودة منها

إلى مكة، وهؤلاء كانوا [كذا!] يحرمون من أداء الفريضة لولا نقلنا إياهم، وأكثرهم تابعون لوزارة الداخلية، منهم بوليس البواخر وبوليس بعثة الحج وضباطهم.

ولو أني خرجت في هذا عن مبادئ البعثة وما خصصت له من رجالها وسياراتها، إلا أني اضطررت لذلك إجابة لطلب المفوضية المصرية، وتنفيذاً لرغبة حضرة صاحب المعالي محمد صبري أبو علم باشا وزير العدل.

القسم الخامس

دراسات عامة لمشاريع الحجاز

لم يتسع لنا الوقت، ولم تسمح الظروف بتبادل هذه الدراسات، نظراً لكثرة ما كان بيد البعثة من أعمال عاجلة تمس الحج مباشرة.

على أني مع ذلك قمت بدراسة ابتدائية لبعضها، وكونت فكرة عامة تسمح بوضع خطة للسير على أساسها في عمل المباحث الفنية اللازمة لإعداد مختلف المشروعات.

ولأن أهل تلك البلاد – بل وحكومتها – يرتابون في مزاولة أي عمل به آلات هندسية، فقد رأيت التريث وتفاديت البدء في عمل الميزانيات اللازمة أو المساحات، وانتهزت فرصة وجود معالي وزير العدل بالحجاز، فأوضحت لمعاليه الموقف وطلبت مساعدته، فاتصل بالحكومة التي وعدت بالموافقة متى ورد لها طلب من المفوضية بذلك. وعليه كتبت لسعادة وزير مصر المفوض، وطلبت مخابرة الحكومة للموافقة على قيام بعثة مِساحية مصرية للعمل في مسح الأراضي التي تخترقها الطرق من عرفات إلى مكة وجدة والمدينة، وإعداد الخرائط المِساحية لذلك، كذا مِساحة وعمل خرائط لمنطقتي مكة وجدة حيث الشوارع الرئيسية المطلوب رصفها وأيضاً وادي فاطمة حيث مأخذ المياه المرغوب تغذية مدينة جدة منه.

وقد اتصلت أثناء وجودي أخيرًا بالقاهرة بحضرة حسن بك فؤاد مراقب عام المِساحة، واتفق معي مبدئيًا على ما يتبع من خطوات نحو إيفاد البعثة مما سأتقدم بتفاصيله للوزارة بمجرد إتمام بحثه تفصيلاً.

الخلاصـــــــة

١) طريق جدة - مكة:

تم العمل بطريق جدة - مكة في الموعد المحدد له، وآملُ أن تنتهي الترميمات (التي بدأنا بها نتيجة السيول الأخيرة) حوالي ١٥ الجاري.

وقد أخطرت المفوضية المصرية بإتمام عملية تحسين هذا الطريق وعلى أكمل وجه، وطلبت إليها اتخاذ ما تراه لازماً نحو ذلك، وهي بدورها قد تذاكرت مع معالي وزير العدل واتفق رأيهما على إخطار الحكومة السعودية بذلك، دون حاجة إلى تسليم جديد.

وإني في هذا أترك الأمر للوزارة لتقرير ما تراه، وعما إذا كان من اللازم تكليف بعثة تختارها من كبار رجالها للقيام بعملية التسليم النهائية والحصول على إقرار الحكومة السعودية بالتسليم النهائي.

٢) صيانة الطريق:

وفي هذا أرجو أن ألفت نظر الوزارة إلى ضرورة البت في مسألة صيانة هذا الطريق بصفة مستمرة حاسمة - فلا بقاء له دون الصيانة المصرية - وبما أن العمل يتصل بمصر وسمعتها بين العالم الإسلامي، فلا مفر من محافظة مصر عليه دون غيرها.

٣) طريق مكة عرفات:

إن العمل الذي قامت به البعثة بطريق مكة - عرفات كافٍ جداً لحسم الصعوبات، ويمكن أن يتكرر سنوياً قبل موسم الحج بشهرين، فيبدأ في عملية التمهيد وتقوية الأجزاء الرملية وكفى، دون حاجة للبدء الآن في عملية المكدام المزمعة.

ويمكن تنفيذ ذلك سنويًا في حدود اعتماد قدره ١٠٠٠ جنيه.

٤) طريق جدة - المدينة:

(١) إن العمل الذي قامت به البعثة بطريق جدة المدينة بالتكرار سنويًا

بشرط بدئه قبل الموسم بشهرين.

(ب) وقد كان فيما أجرته البعثة هذا العام نواة طيبة وخبرة كبيرة تستفيد بهما الأعمال حتمًا في السنوات القابلة.

(جـ) واعتقادي أن موالاة هذا العمل سنوياً وفي حدود اعتماد قدره ١٥ ألف جنيه فيه ما يكفي للاستغناء (على الأقل في الظروف الحاضرة) عن مشروع إنشائه بالمكدام وما يتطلبه ذلك من نفقات جسيمة جداً.

(د) على أنه في حالة الموافقة على هذا الرأي ستتضمن أعمالنا السنوية تقوية الأجزاء الرملية تدريجيًا - وعلى غرار ما قمنا هذا العام بطريق عرفات - كما يشمل علاج السبخات سواء بالتقوية أو التحويل إلى تخطيطات جديدة.

(هـ) أن في الاكتفاء بعمليات التمهيد والصيانة والتقوية - أسوة بما تنفذ في هذا العام - ولحين الانتهاء في عمليات المِساحة وإعداد الخرط وعمل الميزانيات - في هذا كله ما يعطينا فرصة حسنة لإدخال تعديلات مستمرة على التخطيط الحالي نتيجة التجارب والخبرة على مر الزمن.

٥) عملية الوقاية ومساعدة الحجّاج:

هذه العملية أسفرت عن شعور كل حاج بضرورتها، فلو أمكن تخصيص خمس أو ست سيارات سنويًا من وزارة الوقاية لمساعدة سياراتنا التي ستخصص لصيانة الطرق - لأجل القيام بهذا الواجب الإنساني - لكان في ذلك موضع تقدير وتكبير في العالم الإسلامي لمصر وما تسديه من خير بالأراضي المقدسة.

ويكفي لهذه العملية اعتماد قدره ١٥٠٠ جنيه (على أساس ثلاثة أشهر).

(٦) الاعتمادات:

فإذا وافقت الوزارة على وجهة نظري يمكن تلخيص الاعتمادات فيما يلي:

١٠٠٠ جنيه: صيانة سنوية لطريق مكة - عرفات.

١٥٠٠٠ جنيه: صيانة سنوية لطريق جدة - المدينة.

١٥٠٠ جنيه: مصاريف سنوية عملية وقاية الحجَّاج.

١٧٥٠٠ المجموع

٢٥٠٠ اعتماد تقريبي مقترح لمصاريف الدراسات المساحية المزمع البدء فيها

٢٠٠٠٠ المجموع الكلي.

(٧) وإلى أن تقوم الوزارة بالبت في مقترحاتي فإني اعتزم اختصار أعمال البعثة بالحجاز مؤقتاً إلى أقل حد، وتخزين ما يلزم من المهمات والأدوات للأعمال المقبلة، مع شحن ما عدا ذلك لمصر بالثاني، كذا إعادة الموظفين والعمال (عدا الضروري جداً) بمجرد انتهاء موسم الحج.

وإني حريص على عدم السماح بحالة الملل من أن تستولي على نفوسهم نتيجة طوال [كذا!] مدة غيابهم عن ذويهم؛ تشجيعًا لهم ولغيرهم مستقبلاً للإقبال على السفر للحجاز عندما تتطلب الأعمال وجودهم.

(٨) تشجيع الموظفين والعمال:

أعتزم مكافأة العمال والخدمة السايرة الذين حققوا آمالي فيهم أثناء العملية بمنحهم عِلاوة أو اثنتين.

وهذا موضوع سأهتم بدراسته - بعد عودتي - وقبل نهاية الشهر الجاري، أما الموظفون فاعتزم التقدم للوزارة بمقترحاتي بصددهم قريبًا، وأرجو أن يكون في موافقة الوزارة على مكافأتهم ما يشجعهم - وغيرهم - على التفاني في أداء الواجب وبخاصة في الخارج، حيث عملهم منسوب إلى وطنهم ومكانتهم بين الأمم.

(٩) تكاليف الأعمال:

سأقوم بعمل حصر دقيق عما تكلفته كل عملية من العمليات التي قمنا بها بالحجاز في هذا العام، وآملُ أن أتقدم به للوزارة في القريب العاجل.

الموضوع: الأعمال التي تقوم بها وزارة الأشغال في طرق الحجاز.

حضرة صاحب السعادة الوكيل:

أتشرف بإفادة سعادتكم بأن التقرير صحيفة ٦٣٩ من هذا الملف الذي قدمه حضرة الأستاذ السعيد محمد سبع نائب مدير عام مصلحة التنظيم والمشرف على أعمال الطرق بالحجاز قد تناول تفاصيل الأعمال الإصلاحية التي تمت في طرق جدة - مكة، مكة - عرفات، جدة - المدينة، وهي التي وفقت فيها بعثة وزارة الأشغال مما كان محل الرضاء والثناء.

وفيما عدا تفاصيل تلك الأعمال التي تمت منذ قامت البعثة بمأموريتها وما ستقوم به لتفادي الأضرار التي وقعت بالطرق نتيجة السيول الأخيرة، فإن التقرير المذكور قد أشار إلى مسائل جوهرية أرى من واجبي أن أدلي برأيي فيها باعتباري أحد عضوي البعثة التي عاينت تلك الطرق قبل إصلاحها وقدمت تقريرها عنها، وهذه المسائل هي:

أولاً: الاكتفاء بإخطار المفوضية المصرية بجدة بانتهاء العمل بطريق جدة - مكة، والاتفاق في الرأي مع حضرة صاحب المعالي محمد صبري أبو علم باشا وزير العدل على إخطار الحكومة السعودية بذلك دون حاجة إلى تسليم جديد.

ثانياً: صيانة الطريق صيانة مستديمة.

ثالثاً: القيام بأعمال للصيانة في جميع الطرق بالحجاز في مدة تسبق حج كل عام بشهرين وتقدير نحو عشرين ألف جنيه لهذا الغرض سنوياً.

رابعاً: تخصيص خمس أو ست سيارات من وزارة الوقاية لمساعدة سيارات مصلحة التنظيم التي تكون في الحجاز في الشهرين السابقين لموسم الحج في كل عام؛ لوقاية ومساعدة الحجّاج والقيام بهذا الواجب الإنساني الذي كان موضع تقدير وتكبير في العالم الإسلامي.

خامساً: التفكير في مكافأة العمال الذين كانوا في بعثة التنظيم هذا العام بمنح بعضهم ممن أخلصوا لواجبهم عِلاوة أو عِلاوتين. وكذلك التفكير في مقترحات لمكافأة الموظفين.

وإني أتشرف بأن أضع ملاحظاتي على هذه المسائل فيما يلي:

أولاً: تسليم طريق جدة - مكة بصفة نهائية:

جاء في محضر الاستلام الابتدائي الذي رفعه مندوبو الحكومتين المصرية والسعودية في اليوم التاسع والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٤١م: إن المادة السابعة من الاتفاق السعودي المصري المؤرخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩م تنص على أن الحكومة المصرية تتحمل إزاء المملكة العربية السعودية المسؤولية التي يتعهد بها المقاولون إزاء الحكومة المصرية، والمقاولون مكلفون بإصلاح ما يظهر بالطريق من العيوب الفنية الناجمة عن طبيعة العمل وذلك في خلال مدة سنتين ابتداءً من تاريخ التسليم الذي تم اليوم. فمندوبا الحكومة الملكية المصرية يقرران أن الحكومة الملكية المصرية كفيلة بهذا الإصلاح في الحدود المذكورة وفقاً للمادة السابعة المشار إليها.

والمادة السابعة تنص على ما يأتي: بالنظر لأن الحكومة المصرية هي التي ستتولى القيام بالعقود والمقاولات اللازمة من أجل هذه المشاريع وهي التي ستباشر إنفاذ تلك المشاريع بواسطة مهندسيها الفنيين، وبالنظر لأن المقاولين سيكونون مسؤولين عن إنفاذ تعهداتهم إزاءها وذلك بناء على موافقة حكومة المملكة العربية السعودية فإن الحكومة المصرية تتعهد للمملكة العربية السعودية بأنها ستكون مسؤولة عن إنجاز مشروع الطرق والمياه والكهرباء على أحسن وجه وأكمله، بحيث تتحمل إزاء المملكة العربية السعودية المسؤولية التي يتعهد بها المقاولون إزاء الحكومة المصرية.

كذلك جاء في المادة الخامسة والأربعين من العقد المبرم مع المقاول:

«متى تمت الأعمال التي يتضمنها العقد يخطر المقاول الوزارة كتابة بإتمامها، فإذا كانت الأعمال قد تمت طبقًا لشروط العقد وحازت موافقة اللجنة المعينة للفحص أو الاختبار فيحصل الاستلام المؤقت ويحرر محضر رسمي بذلك».

وجاء في المادة السادسة والأربعين: «على المقاول أن يضمن الأعمال وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل وذلك لمدة سنتين من تاريخ الاستلام المؤقت، أو لأي مدة أطول يمكن أن تمد إليها مدة الضمان طبقاً للمادة ٤٧، وإذا وجد أي جزء من العمل أثناء مدة الضمان غير سليم أو معيبًا، أو حصل به تلف أو غير ذلك من العيوب مهما كان نوعه وسببه، ولو كان ناشئاً عن الاستعمال العادي، فعلى المقاول أن يعيد ويصلح ويجدد هذه الأجزاء على مصاريفه الخاصة ويستبدل المواد المعيبة بأخرى، ويعمل كل ما يكون لازماً حتى تكون جميع الأعمال أثناء مدة الضمان بحالة مرضية صالحة للاستعمال، وذلك بما يرضي مهندس الحكومة تبعاً لتقديره المطلق، فإذا قصر المقاول في إجراء ذلك فللوزارة أن تجريه بالنيابة عنه وعلى مصاريفه وتحت مسؤوليته.»

والمادة السابعة والأربعون: تنص على أنه إذا كان المقاول قد حافظ على العمل ونفذ كل ما عليه من الالتزامات طبقًا لشروط هذا العقد وعلى الأخص طبقا للمادة ٤٦ فيحصل استلام الأعمال نهائيًا بعد مرور سنتين من تاريخ الاستلام المؤقت ويثبت هذا الاستلام بمحضر رسمي.

من كل ما تقدم يتضح أن التزامات المقاول تنتهي بنهاية سنتي الضمان، وكذلك يجب أن تنتهي مسؤولية الحكومة المصرية الرسمية عن طريق جدة - مكة أمام الحكومة السعودية في الموعد ذاته، ولا يكون ذلك بطبيعة الحال إلا بمحضر استلام نهائي . أما الاكتفاء بمجرد إخطار الحكومة السعودية بإنهاء العمل في ذلك الطريق، فإن ذلك لا ينهي المسئولية الرسمية القائمة، وتظل الحكومة السعودية مثبتة بحق الاستمرار في إصلاح الطريق المذكور على مدار السنين. ويحضرني بهذه المناسبة أنني وأنا بالحجاز ذكرت لسعادة الشيخ يوسف ياسين سكرتير خاص جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود والذي كان قائماً إذ ذاك بعمل وزير الخارجية أن الحكومة المصرية فوضتنا بالإسراع في عمل ما يلزم للطريق وأننا شرعنا فعلاً في طلب المهمات اللازمة، فقال لي سعادته: إنه يفهم من

ذلك طبعاً أن ضمان الطريق سيمتد إلى سنتين أخريين بعد الإصلاح السنوي، فقلت لسعادته: إن أي طريق مهما كانت متانته لابد أن يحتاج إلى صيانة في خلال عامين، وسيكون التسليم بقوله معناه أن مدة الضمان ستظل سنتين متجددتين إلى ما شاء الله، وهذا بطبيعة الحال لا يمكن أن يكون.

فإذا استقر الرأي بعد كل ما ذكر إلى ضرورة عمل محضر بالتسليم النهائي فإني أقترح أن يعد قسم قضايا وزارة الأشغال صورته ويصح أن تمثل الحكومة المصرية في توقيعه بممثليها الذين وضعوا تقرير معاينتهم للطريق قبل الإصلاحات التي أدخلت عليه أخيراً.

ثانياً: ويتصل بهذا الموضوع ما ذكرناه في تقرير البعثة التي قامت بالمعاينة من أن لطريق جدة - مكة ارتباطاً وثيقاً بسمعة مصر أمام العالم الإسلامي كله بالرغم من تسلميه نهائياً للحكومة السعودية، وأن الواجب يقضي بالنظر من الآن في تدبير طريقة الإشراف المستمرة عليه وصيانته على الدوام، وما اقترحناه من تعيين مدير للطريق بالأقطار الحجازية تختاره مصر ويرجع في أعماله إلى مشورة وزارة الأشغال المصرية، وتطلق يداه في العمل هناك على أن تتقرر طريقة الإنفاق على تلك الصيانة . وقد كتب في شأن ذلك لوزارة الخارجية المصرية في سبتمبر سنة ١٩٤٣م، ولم يصل الرد عما اتخذ نحو هذا الاقتراح، ومن المصلحة أن يستعجل ويبت فيه بسرعة.

ثالثاً: فإذا انتهى الرأي إلى تعيين مدير طرق مصري بطريق جدة - مكة فسيكون من عمله الإشراف الكلي على باقي الطرق وهو مكة - عرفات، جدة - المدينة، بحيث تكون تحت أوامره فرق دائمة للصيانة المستمرة من العمال الحجازيين تتولى معالجة ما يطرأ على أي من هذه الطرق لأي سبب كان أولاً بأول منذ بدايته، حتى لا يستفحل أمره ولا يتعرض لعوامل التصدع والتلف ويتضاعف أمرها ويزداد تأثيرها بترك ما قد يصيب الطرق عدة شهور حتى يحل الشهران قبل موسم الحج دون علاج ومن غير إصلاح .

وبهذا تتحقق صيانة الطرق طوال العام بأكمله وتستغني عن الاعتمادات الكبيرة المقترح رصدها للصيانة، ولا نكون مرهقين بالعمل في فترة محددة من السنة تتطلب مضاعفة الإنفاق، وزيادة عدد البعثة المرسلة، وما يتخلل ذلك عادة من غلو تقضي به أهمية المأمورية وضيق الوقت.

على أنه في حالة احتياج مدير الطريق إلى أية معاونة من مصر يرسل إليه العدد المناسب من المهندسين أو العمال المدربين لمساعدته في عمله.

رابعاً: ولا شك أن الأخذ بما قدمناه سيغنينا حتمًا عن تخصيص بعثة للطرق في فترة الشهرين السابقين لموسم كل حج، ولن تكون لنا هناك سيارات تضاف إليها سيارات مساعدة من الوقاية لمساعدة الحجّاج في تنقلاتهم؛ إذ المفروض طبعًا أن الحكومة السعودية ستخصص لأعمال الطرق السيارات الواجب وضعها تحت أمر مدير الطرق.

فإذا رؤي [كذا!] أن مثل هذه المساعدة ضرورية فيمكن لإدارة الحج بوزارة الداخلية تدبير ما يلزم من تلك السيارات، بعد أن تتأكد من عدم كفاية سيارات الحكومة السعودية لهذه الأغراض، وتكون تلك السيارات في هذه الحالة مخصصة لهذا الغرض دون غيره من أعمال الطرق، وغير خافٍ بالطبع أن مثل هذه السيارات ستكون في حكم المستهلكة بعد أداء هذه المأمورية، ولن يكون لها عمل موزع بين جميع الحجّاج على السواء إذ سيختص بها فريق دون فريق فضلاً عن أن جميع الحجّاج يدفعون هنا في مصر وقبل سفرهم أجور تنقلاتهم لحساب الحكومة السعودية.

ومضافاً إلى كل ما تقدم فإن الاعتماد على بعثة وزارة الأشغال لإصلاح طرق الحجاز في فترة محدودة بوسائل مصلحة التنظيم ومهماتها قد كان له أثر مشهود في ترك شوارع القاهرة بغير إصلاح، مما يدل على أنه لابد أن ندبر الأمر بواسطة الحكومة السعودية وبوسائلها.

خامساً: يبدو أن التفكير في مكافأة بعض العمال بزيادة عِلاوات والموظفين بما سيقترح لهم سيفتح بابًا لا يمكن إيصاده، فهناك بعثات حكومية كثيرة في

الحجاز، وإذا جاز أن كل ما يؤدي منهم عمله بما يرضي يتلقى فوق تكاليف سفره وبدل اغترابه مكافأة خاصة فإن الأمر سيتسع على الحكومة، ويأتي الوقت الذي لا تستطيع أن تندب موظفاً للعمل في قطر خارجي إلا بإغراء جديد.

على أن الرغبة الشديدة والتسابق العظيم الذي كانت تلقاه مصلحة التنظيم من العمال والموظفين الراغبين في السفر دليل على أن المكافأة التي تلقوها من أداء مناسك الحج في ثنايا هذه المأمورية الدينية مما كانت تقتضي كلا منهم ما يزيد عن المائة جنيه على الأقل فيها كل الكفاية، بالإضافة إلى بدل اغترابهم الذي روعيت فيه ظروف الغلاء في الحجاز.

وقد آن الأوان لأن تنظر اللجنة في أمر الخلاف القائم بينها وبين حضرة صاحب العزة محمد حسن العبد بك مقاول طريق جدة - مكة، فقد أنفق حتى الآن على الأعمال والإصلاحات بالحجاز مبلغ نحو أربعين ألف جنيه بخلاف ما سيستجد، فقد أرسلت الوزارة للمقاول بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٣م تخطره بأنه حدث أن أصيب الطريق بالعطب في بعض مناطقه لعدم كفاية المادة الإسفلتية، كما وجدت نتوءات وتموجات عظيمة تجعل السير عليه صعبًا، وطالبته بضرورة المبادرة بالقيام بالإصلاح على مصاريفه وتحت مسؤوليته، بالتطبيق لأحكام المادة ٤٦ السابق ذكرها بمناسبة مسألة التسلم على أن يتم ذلك قبل موسم الحج في أكتوبر سنة ١٩٤٣م، ثم عادت الوزارة فكتبت له في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٣م، بأنه تبين من معاينة مندوبي الوزارة ضرورة البدء فورًا بالعمل في دهان الطريق بالأسفلت مع تغطيته بالسن أو الرمل الخشن، وأن يتم ذلك قبل موسم الحج؛ مساهمة من الحكومة المصرية في خدمة المسلمين عامة، وأنه نظراً لضيق الوقت ولأهمية العمل وما يتطلبه من مجهود عظيم ستضطر الوزارة إلى إتمام هذه الأعمال بمعرفتها على حساب المقاول طبقًا للالتزامات المفروضة عليه.

وقد أرسل المقاول من جانبه بضعة خطابات بوجهة نظره آخرها بتاريخ ٥

أكتوبر سنة ١٩٤٣م بأن مندوبيه الذين رافقوا بعثة المعاينة أفهموه أن البعثة قررت أن الطريق في حالة جيدة، وأنه من الدرجة الأولى، وليس به أي عيب من العيوب التي تلزمه المادة ٤٦ بتصليحه في مدة الضمان، وأنه يعتبر الطريق في حالة لا تمنع استلامه نهائيًّا كما استلمته ابتدائيًّا، وأن أي عمل ستجريه الوزارة يمكن اعتباره كأعمال تحسينات تريد القيام بها على مصاريفها إرضاءً للمملكة العربية السعودية ليست داخلة ضمن مواصفات العقد ولا شأن له بها.

وقد أحيل الموضوع على قسم القضايا فأشار بإحالته على لجنة المعاينة، ولما استطلع رأي حضرة الأستاذ السعيد محمد سبع أحد عضوي البعثة وصى بعرضه على لجنة الحرمين مجتمعة.

وبما أن في اللجنة أحد عضوي البعثة، وفيها أيضاً سعادة المستشار الملكي، فإن الأمر أصبح محل قرار منها لترى هل المقاول هو الملزم بهذه التكاليف كلها أو بعضها، ومن الضروري أن يقدم حضرة الأستاذ السبع بيانًا نهائياً لهذه التكاليف موزعة بين الطرق المختلفة، كلّ فيما يخصه؛ للفصل في الخلاف مع المقاول، ولمعرفة الاتجاه بالنسبة للمبالغ الأخرى المنصرفة على طريق مكة - عرفات، وطريق جدة - المدينة، وطريقة احتسابها.

وبهذه المناسبة فإني أذكر هنا ما جاء في تقرير البعثة من عبارات خاصة بحالة طريق جدة - مكة أثناء معاينته في أول سبتمبر سنة ١٩٤٣م.

إن الطريق في عمومه باستثناء بعض المآخذ البسيطة يعتبر من طرق الدرجة الأولى، «لا جدال في أن هناك أعمال [كذا!] يجب أن تعمل الآن بهذا الطريق ليصل إلى درجة أعلى في الكمال، ولكن عدم القيام بها أو تأخيرها لا يجعل الطريق في حالة تنطبق عليها تلك الأوصاف التي وصف بها».

«فالخشونة شيء عادي لا يمكن أن يخلو منها طريق مكدامي، وهي في الواقع محور الشكوى»؟ وفي رأينا أنه كان من الواجب أن يستوفي الطريق كفايته

من الأسفلت أثناء إنشائه، وألا يترك الجانبان في مسافة الخمسين كيلومتر الأولى من غير دهان، والعلاج أن يغطى الطريق جميعه بطبقة من السن أو الرمل الخشن بسمك سنتيمتر واحد وتضغط بالهراسات والكميات التي تلزم لذلك من الأسفلت هي ثمانمائة طن وكمية الرمل الخشن أو السن نحو ٤٥٠٠ متر مكعب».

وتبقى بعد ذلك مسألة أخرى آن الوقت للفصل فيها أيضاً لإمكان تسوية المبالغ السالفة الذكر، وهي الخلاف في وجهة النظر بين اللجنة ووزارة المالية عن إيداع مبالغ اللجنة في حساب خاص ببنك مصر، وكذلك إيداع مبلغ الـ ٣٧٩٤٩ جنيهًا فرق سعر القمح عن سنة ٩٤٢-١٩٤٣م، ومبلغ الـ ١٧١٧٤ جنيهًا مصاريف شحن ذلك القمح، حيث ترى وزارة المالية أنه لا يجوز أن يدخل في التقدير حتى لا تترتب على الميزانية حقوق لا موجب لها ولم يحصل اتفاق في شأنها.

وقد ترى اللجنة أن ترفع الأمر في شأن وجهات النظر هذه إلى مجلس الوزراء.

وتفضلوا سعادتكم بقبول خالص احتراماتي

يناير سنة ١٩٤٣م

حافظ

السكرتير العام

وسكرتير لجنة إصلاح الحرمين

وثيقة رقم (٤٤٨)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٣ سري
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢ شعبان ١٣٦٤هـ (١١ يوليو ١٩٤٥م)

موضوع الوثيقة:

بشان: توسيع ساحة الحرم الشريف.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية
بمدينة جدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

أتشرف بأن أرفع إلى سعادتكم أن حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز قد أصدر أمراً بتشكيل لجنة لفحص مشروع لتوسيع الحرم الشريف بضم المسعى إليه وإقامة سور حول الحرم الشريف بشكل يليق بمقام الكعبة المقدسة، وذلك بعد إزالة المنازل المجاورة للحرم الشريف.

وقد أبلغني سعادة إبراهيم بك شاكر أحد كبار الماليين هنا أن اللجنة تكونت فعلاً من مدير الأوقاف ومدير المالية العام وغيره من كبار موظفي الحكومة السعودية والشخصيات البارزة هنا.

وقد اقترح سعادة إبراهيم بك شاكر أحد أعضاء اللجنة أن يضم إليها حضرة صاحب السمو الأمير فيصل وحضرة صاحب السعادة الشيخ عبدالله السليمان وزير

المالية السعودية؛ لما لسمو الأمير من المكانة السامية وما يتمتع به الآخر من النفوذ بصفته وزيراً للمالية.

ولما كان هذا المشروع يحتاج للمال الوفير إذ سيترتب عليه نزع ملكية المنازل المجاورة للمسعى، فقد اقترحت اللجنة أن تبدأ الحكومة السعودية بتخصيص مبلغ معيَّن سنوياً لهذا المشروع وتقدره اللجنة بنصف مليون ريال، ثم يفتتح بعد هذا التخصيص اكتتاباً داخلياً بمبلغ مليون ريالاً سعودياً.

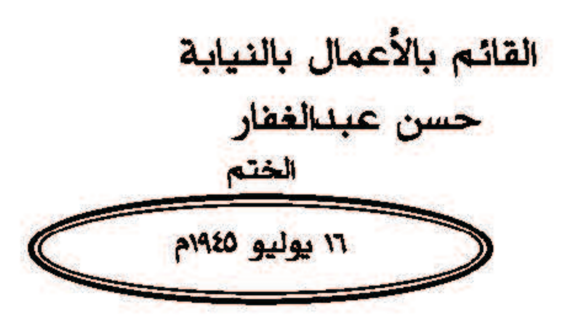
ويتوقع أعضاء اللجنة أن الاكتتاب بالمليون ريال سيغطى بسهولة في داخل المملكة العربية السعودية، كما أن مبلغ المليون والنصف يكفي للبدء في المشروع بضم المسعى إلى الحرم الشريف وإقامة جزء من السور وإظهاره بمظهر لائق يكون دعاية طيبة يمكن معها عمل اكتتاب خارجي يشترك فيه الخيرون من مسلمي العالم أجمع لإتمام المشروع نهائياً.

وأرجو أن تتفضلوا سعادتكم بقبول عظيم الاحترام

القائم بالأعمال بالنيابة

حسن عبدالغفار

الختم



وثيقة رقم (٤٤٩)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: رمضان٤ - ١٨ أغسطس١٩٤٥م

موضوع الوثيقة:

بشان: الأقساط المتاخرة من نفقات إصلاح الطرق بالأقطار الحجازية.

نص الوثيقة:

الختم



حضرة صاحب العزة المدير العام للميزانية

بالإشارة إلى كتابكم رقم ع ٤٠ - ٤٧ / ٣٣ المؤرخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٥م بشأن الأقساط المتأخرة عن نفقات إصلاح الطرق بالأقطار الحجازية عن السنوات ١٣٥٩ و١٣٦٠ - و١٣٦١هجرية.

أتشرف بإبلاغ عزتكم أننا بعثنا في ١٩ إبريل سنة ١٩٤٤م بصورة من كتاب وزارة المالية المؤرخ في ٣٠ مارس سنة ١٩٤٤م رقم ع ٤٠ - ٣٣/٤٧ إلى وزارة الأشغال ولم نتلقَّ ردها للآن، وكانت قد أخطرتنا في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٣م بأنه لما عرضت على لجنة الحرمين رغبة الحكومة السعودية في قيام الحكومة المصرية بالسداد من المبلغ المحبوس لمشروع المياه والكهرباء أفتت اللجنة برفض هذا الطلب.

وقد استعجلت وزارة الأشغال للإفادة برأيها على رد وزارة المالية المؤرخ ٣٠ مارس سنة ١٩٤٤م.

وتفضلوا بقبول عزتكم فائق الاحترام

وكيل الخارجية
إبراهيم محمود

وثيقة رقم (٤٥٠)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ٩٤/٤٩/١ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: رمضان٤ - ٦/٣/١٩٤٥م

موضوع الوثيقة:

بشان: العلاقات المالية بين حكومة مصر وحكومة المملكة العربية السعودية.

نص الوثيقة:

مذكرة

إن المتأخر على الحكومة العربية السعودية من تكاليف إصلاح طريق جدة - مكة عن السنوات ١٣٥٩ و ١٣٦٠ و١٣٦١هجرية هو مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيهاً مصرياً .

وأن الباقي من نفقات رصف هذا الطريق هو مبلغ ٩٤٩٨٨ جنيهًا مصرياً، وقد أبدت الحكومة العربية السعودية رغبتها في أن تقوم الحكومة المصرية بسداد الباقي من نفقات هذا الرصف وقدره ٩٤٩٨٨ جنيهًا من مبلغ ١٠١٥٥١ جنيهًا مصريًا المحبوسة لمشروع المياه والكهرباء، على أن تسدد الحكومة العربية السعودية هذه النفقات بعد الحرب .

ووزارة المالية المصرية موافقة على إجابة هذه الرغبة بشرط استئذان مجلس الوزراء في ذلك؛ لأن هذا يتعارض مع قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٥

إبريل سنة ١٩٤٠م بشأن كيفية تحصيل هذه النفقات.

وفي حالة موافقة مجلس الوزراء على ذلك ستقوم وزارة المالية بإجراء المقاصة اللازمة بعد الحصول على موافقة وزارة الأشغال لتأجيل مشروع المياه والكهرباء، فالأمر معروض للتكرم بمخابرة مجلس الوزراء في ذلك.

مع عظيم الاحترام

إبراهيم محمود

١٩٤٥/٣/٦م

وثيقة رقم (٤٥١)

المصدر:	دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ:	الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم:	١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:	٣/ ٩/ ٤٦
رقم الإفادة:	
نمرة التصدير:	
رقم القيد:	
عدد المرفقات:	
تاريخ الوثيقة:	١٤ محرم ١٣٦٦هـ الموافق ٨ ديسمبر ١٩٤٦م

موضوع الوثيقة:

بشأن: اتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة العربية السعودية يتعلق ببعض المشاريع العمرانية بالحجاز.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
مفوضية المملكة العربية
السعودية بمصر
عدد:٥١

تهدي المفوضية الملكية العربية السعودية أسمى تحياتها إلى وزارة الخارجية الملكية بمصر، وتتشرف بأن تشير إلى الاتفاق المعقود بين الحكومة العربية السعودية والحكومة المصرية بتاريخ ٢١ شعبان ١٣٥٨هـ الموافق ١٥ أكتوبر ١٩٣٩م المتعلق ببعض المشاريع العمرانية في الحجاز، والذي كان في جملتها أن تقوم الحكومة المصرية بمشروع الماء والكهرباء في مكة المكرمة من الأموال المخصصة في ميزانية الحكومة المصرية للحج ومن فاضل غلة أوقاف الحرمين الشريفين في الديار المصرية.

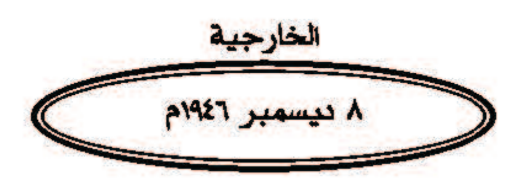
وبالنظر لحدوث الحرب العامة وتعذر القيام بمشروعي الماء والكهرباء فقد

كان تأجل القيام بهذين المشروعين إلى ما بعد الحرب، وبالنظر لانتهاء الحرب وإمكان القيام بهذين المشروعين للحجّاج المسلمين وللبلاد المقدسة فإن الحكومة العربية السعودية ترجو أن تتلقى الإجابة السريعة من الحكومة المصرية الشقيقة عن الوقت الذي ترغب فيه الحكومة المصرية الشقيقة في تنفيذ ذلك الاتفاق نظراً لضرورته السريعة الملحة.

وتنتهز مفوضية المملكة العربية السعودية هذه الفرصة لتعرب لوزارة الخارجية الملكية بمصر عن فائق الاحترام.

ختم مفوضية
المملكة العربية السعودية

الخارجية



وثيقة رقم (٤٥٢)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٠٨
ملف رقم: ١/٤٩/٩٤ الجزء الثاني، سري جداً
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٧ أغسطس ١٩٤٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: طريق جدة - مكة.

نص الوثيقة:

وزارة الأشغال العمومية
مكتب الوزير

حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الخارجية

أتشرف بإحاطة مقامكم الرفيع علماً أنني تلقيت كتابكم رقم ١/٤٩/٩٤ المؤرخ ٢٥/٨/ ١٩٤٣م عمّا ظهر في طريق جدة - مكة من تكشف الأسفلت في بعض منحنياته، وما يجب عمله من إصلاح قبل موسم الحج المقبل وقبل انتهاء سنتي ضمان المقاول.

وقد اتصلت في الحال بحضرة مقاول العملية محمد حسن العبد بك فأظهر استعداده للمبادرة إلى عمل كل إصلاح يقتضيه الطريق، واستقر رأيي على إيفاد الأستاذ السعيد محمد سبع نائب مدير عام مصلحة التنظيم ليفحص الحالة ويرى رأيه فيما يلزم عمله، ويرافقه في هذه المأمورية حضرة حامد أفندي القصبي سكرتير عام وزارة الأشغال بصفته سكرتيرًا للجنة إصلاحات الحجاز، وحضرة عبدالسلام بدر الدين أفندي مدير قسم الهندسة بوزارة الوقاية بحكم ما كان له

من إشراف تفتيشي على تلك العملية أثناء تنفيذها، وسيكون معهما مهندس المقاول ومهندس مقيم يتلقى التعليمات التي يراقب التنفيذ على مقتضاها، وقد يستصحبون موظفاً آخر لتكليفه ببعض ما يلزم من أعمال الرسم أو الكتابة.

ومن المنتظر أن يسافر حضراتهم في ظرف عشرة أيام بواسطة طائرة خاصة سنتفق مع شركة طيران بنك مصر عليها.

وإني أرجو من مقامكم الرفيع التفضل بإخطار حضرة القائم بالأعمال بالمفوضية المصرية بجدة بذلك، وبأننا سننبئه تلغرافيًّا بوقت قيام الطائرة؛ لكي يرافقهم في المرور على الطريق ويسهل لهم مأموريتهم ويعد السيارات اللازمة لهذا الغرض، وترتيب إقامتهم في الأيام القليلة التي سيقضونها هناك.

وتفضلوا يا صاحب المقام الرفيع بقبول أخلص احترامي

وزير الأشغال العمومية
ورئيس لجنة إصلاح الحرمين الشريفين

الختم

